

معهد البحوث والدراسات العربية

المشرق العربي

١٩٤٥ — ١٩٥٨

العراق - سوريا - لبنان

الدكتور صلاح العقاد

١٩٦٦
١٩٦٧

تصدير

تفضل معهد البحوث، والدراسات العربية فعهد إلينا بمتابعة الدراسة التى بدأناها فى العام الماضى وكان موضوعها العرب والحرب العالمية الثانية ، وترك لنا تحديد الفترة التاريخية التى تبدأ بنهاية الحرب . وبدى الموضوع أمامنا متشعبا .

وعندما تأملنا مليا فى المراحل التى تميز تاريخ المشرق العربى بعد الحرب الثانية وجدنا أن أحداث سنة ١٩٥٨ تشكل معلما واضحا . وهى فضلا عن ذلك قد شملت ثلاثا من الدول العربية المتطورة نسبيا فى المشرق ، ونعنى بها العراق وسوريا ولبنان .

وليس من قبيل المصادفة أن تشهد هذه الأقطار تغيرات هامة فى تاريخها خلال هذا العام ، وستكشف لنا هذه الدراسة كيف أن الأحداث فى الوطن العربى صارت متفاعلة تلقائيا بحكم انتشار الوعى القومى .

ومهما بدت لنا التغيرات بطيئة ، فإن أحداث سنة ١٩٥٨ هزت أركان المجتمع التقليدى ولو بدرجات متفاوتة . فالوحدة مثلا انتكست فى سوريا غير أن الرجعية لم تستطع أن تهيمن على السلطة فترة طويلة بعد الانفصال. كذلك أدت ثورة العراق إلى حكم فردى غير متزن ، بيد أن هذا الحكم سقط بدوره بعد ثلاث سنوات . وعانت الدولتان بعد ذلك من اضطرابات داخلية ، إلا أننا نرى فى هذه الاضطرابات نتيجة طبيعية وحتمية فى مرحلة التحول والسعى فى إيجاد شكل تقدمى للحكم ؛ حقيقة كان لبنان هو أقل الدول الثلاث تأثرا بأزمة سنة ١٩٥٨ ، ومن الواضح أن الطائفية هى التى وقفت فى سبيل تطور المجتمع هناك . ومع ذلك لم تمر الأزمة دون أن

مطبعة الرسالة
شارع محمد عز العرب ٣

تترك طابعها . ويكفى أنها حوّلت جزءا من إهتمام الأفراد نحو التفكير فى مستقبل البلاد بعد أن كانت قاصرة على التجارة وألوان النشاط الاقتصادى الفردى .

وقد بقيت الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٨ ضائعة بين المؤرخ والمتخصص فى العلوم السياسية ،فالأول يرى أنها ما تزال شديدة القرب من عصره ، ولا يمكن تناولها بعد ، والثانى يتابع الأحداث بسرعة ولا يتسع له الوقت لكى ينظر إلى الوراء ويتفحص تطور التاريخ بقصد تفسيره ودراسة الماضى كهدف فى حد ذاته ، وإنما يتخذه فقط تكئة لتفسير الحاضر .

وللأسف سبق بعض الكتاب الغربيين إلى بحث هذه الفترة بطريقة أكاديمية نذكر من بينهم مثلا باتريك سيل الذى نشر دراسة قيمة عن سوريا من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٨ واستند فيها إلى وثائق عربية وأجنبية ، وتمكن من الاطلاع على الصحف السورية فى هذه الفترة . وأهم من ذلك راسل كثيرا من الشخصيات المسئولة . ووثّق كتابه بردودهم المكتوبة . ومن هذا القبيل الكتاب المعروف الذى وضعه والتر لاكير عن الأحزاب الشيوعية فى الشرق الأوسط، كما قدمت رسائل جامعية تبحث تاريخ بعض الأحزاب العقائدية فى المشرق العربى ومعظم هذه الرسائل فى جامعات أمريكية وأوربية . وفى نفس الوقت فتـــح الباب أمام الدارسين فى الجامعات المصرية لكتابة تاريخ الأحزاب . فنوقشت مثلا فى العام الماضى رسالة عن تاريخ حزب الاستقلال العراقى ونحن نشعر بحاجة مُلحة إلى عملية مسح للأحزاب السياسية فى المشرق العربى حتى نستطيع تفسير هذه الظاهرة الهامة التى سجلناها فى هذه الدراسة وهى أن الأحزاب لم تملأ الفراغ السياسى ولذلك أفسحت المجال للتقلبات العنيفة .

وتعترض الباحث فى تاريخ الأحزاب العربية صعوبة خاصة وهى افتقاد أوراق هذه الأحزاب التى لم تهتم بتسجيل نشاطها وكتابة أسماء الأعضاء وغير ذلك مما هو مألوف فى الأحزاب الغربية المنظمة . ولعل ذلك راجع إلى عدم جدية بعض الأحزاب وأن بعضها الآخر عاش محظورا معظم وقته. وتبقى بعد ذلك مذكرات الساسة . وقد تمكنا من العثور على عدد منها، من ذلك مذكرات بشارة الخورى وسامى الصلح ومهدى كبة وأبو منصور أحد ضباط الجيش السورى الذين اشتركوا فى الانقلابات العسكرية .

إلا أنه يلاحظ أن معظم الشخصيات الرئيسية لم تُخلف وراءها مذكرات ، ربما كانت أكثر نفعا للمؤرخ . لذلك نتلمس أحيانا الوقائع فى مذكرات الشخصيات الأوربية مثل تلك التى نشرها إيدن ، إلا أنها لا تفيد إلا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية .

كما أن معهد الشئون الدولية فى لندن يبادر إلى نشر الوثائق المتعلقة بموضوع معين بمجرد أن تتجمع له كمية منها . مثال ذلك المجموعة التى نشرها عن حلف بغداد . كما تقدم وثائق الأمم المتحدة حقلا خصبا لدراسة الأزمة اللبنانية وهى تنشر وتوزع على مكاتب الهيئة فى مختلف الدول الأعضاء .

وإذا كانت النظرة الموضوعية شرطا لازما لأى بحث علمى ، فهى فى دراسة التاريخ المعاصر أشد لزوما ، إذ أن الكاتب يتعرض هاهنا للأهواء أحيانا وللضغوط أحيانا أخرى . لذلك كانت النظرة الموضوعية هى رائدنا . وهى لا تعنى ، كما قد يظن البعض ، التجرد من المبادىء ، بل

على العكس لابد وأن يكون للكاتب معايير معينة يرجع إليها عند الحكم على الأشخاص والأحداث . وبالنسبة لموضوعنا كان المعياران الأساسيان هما قضيتا الوحدة العربية والاشتراكية . فالذين اخلصوا لهذين المبدأين أسميناهم بالوطنيين أو التقدميين ، والذين لم يلتزموا بهما أسميناهم بالرجعيين أو بالموالين للغرب متجنبين على كل حال الأوصاف العنيفة حتى لا نخرج عن الوقار العلمى وفى هذه الحالة تتمثل النظرة الموضوعية فى تحرى الحقيقة بقدر الامكان قبل إصدار الأحكام .

المؤلف

القسم الأول : العراق

تمهيد

فى أعقاب الحرب

هيمن على شئون العراق ، طوال الحقبة التى ندرسها ، رجلان هما عبد الإله الوصى على العرش ونورى السعيد الذى رأس مجلس الوزراء معظم الوقت على فترات متقطعة .

ومن المحتمل فى مثل هذه الظروف أن يقع صدام بين الرجلين المتطلعين للزعامة ، فالسعيد يريد أن يلعب دور صانع الملك وعبد الإله يطمح إلى ممارسة السلطة الشخصية ، فإذا كان الإنسجام قد ساد بينهما فلعل ذلك راجع إلى شعورهما بافتقاد الشعبية ، فمن مصلحتهما التغلب على خلافاتهما .

ويرجع فقدان الشعبية بصفة خاصة إلى عام ١٩٤١ حينما حمل الضباط الوطنيون رشيد عالى الكيلانى إلى الحكم فهرب الوصى والسعيد خارج العراق ثم عادا إليه على أسنة الرماح الانجليزية بعد شهرين . ورغم قصر المدة التى استغرقتها حركة رشيد عالى الكيلانى فإنها تركت آثارا بعيدة فى حياة البلاد السياسية . ويميل بعض الكتاب إلى اعتبارها مقدمة لثورة سنة ١٩٥٨ .

ولا أدل على اهتزاز مركز الهاشمين بعد سنة ١٩٤١ من أن عبد الإله

عمد إلى تعديل الدستور بإدخال نص صريح يبيح للملك حق حل البرلمان ، وقد سبق لفيصل الأول وللملك غازى أن حلا البرلمان مستندين إلى حق الملك فى دعوة الناخبين وتعيين مجلس الوزراء . ولم تُثر اعتراضات هامة فى ذلك الحين . فلما لجأ عبد الإله إلى أسلوب حل البرلمان بعد عودته من الأردن إحتج الوطنيون بأنه قد انتهك الدستور فأدخل التعديل المذكور.

لقد توقع كل من الوصى ونورى السعيد أن تؤيدهما بريطانيا تأييداً تاماً فى تحقيق حلم الهاشميين بعد أن وضعا كل ثقلهما فى كفتها أثناء الحرب، وبناء عليه قدم السعيد فى نهاية سنة ١٩٤٢ مشروعاً مفصلا يستهدف إقامة اتحاد فيدرالى يضم سوريا ولبنان وفلسطين تحت رعاية العرش فى بغداد .

غير أن بريطانيا وقفت موقف المتردد واكتفت بتأييد المشروع معنويا . ولم يجد السعيد بدا من مجاراة الدول العربية الأخرى فى إقامة نوع من الاتحاد واهى العرى يتمثل فى ميثاق الجامعة العربية ، ولا بد أن يكون الهاشميون فى العراق قد اعتبروا قيام الجامعة فشلا لأهدافهم الأسرية وحمّلوا نورى السعيد مسئولية هذا الفشل .

والجامعة العربية بالشكل الذى وضعت عليه سنة ١٩٤٤ تقطع على الهاشميين سبل الزعامة من جهتين : الأولى أنها أكدت كيانات الدول الأعضاء ومن بينها سوريا ولبنان .

وثانيا إدخال مصر والسعودية فى الاتحاد . ومعنى ذلك مشاركة أسرتين ملكيتين ترفض إحداها الزعامة الهاشمية وهى الأسرة السعودية ، أما الأخرى

وهى الأسرة الحاكمة فى مصر فتعتبر نفسها أجدر بزعامة العرب بحجة انتمائها إلى أكبر دولة عربية .

ولما كان السعيد قد نشط خـــلال عام ١٩٤٣ فى التمهيد لميثاق الجامعة العربية ، فمن الراجح أن يكون ذلك هو الذى أدى إلى فتور العلاقات بينه وبين الوصى . فقيل إن الأخير هو الذى حرض الصحافة على مهاجمته . وحتى بدون تحريض الوصى فإن الرأى العام العراقى كان على علم بسوء استغلال النفوذ والفساد الذى استشرى بين الوزراء وخاصة إتجارهم فى السوق السوداء مستغلين مشكلات البلاد التموينية .

وفى داخل مجلس الوزراء نفسه وقع خلاف بين الرئيس ووزير الخارجية نصرت الفارس إذ احتج على عدم اشتراكه فى محادثات الجامعة العربية ، فقدم استقالته فى أوائل سنة ١٩٤٤ ولم يجد السعيد بدا من أن يرفع بدوره كتاب الاستقالة إلى الوصى .

ولم يعترض عبد الإله على مبدأ الاستقالة ، غاية الأمر أنه طلب إلى السعيد الانتظار قليلا حتى وقع اختياره على حمدى الباجه جى فى يونيو سنة ١٩٤٤ .

ويمكن أن تسمى حكومة الباجه جى بحق بوزارة الوصى ، فهو الذى اختار أعضاءها بنفسه ، وهم يمثلون الجيل القديم من أعيان البلاد . وقد واجهت هذه الوزارة فى بداية عهدها حالة خطيرة من حالات التدخل البريطانى فى شئون العراق الخاصة ، فقد عرض المستشار العسكرى البريطانى ويدعى رنتن مشروعا (لإصلاح الجيش العراقى !!) يقضى

بتخفيضه من أربع فرق إلى فرقتين . ونتيجة ذلك هي تسريح أربعمائة من الضباط(1) .

أدرك تحسين علي وزير الدفاع مغبة هذا الإجراء ، وقد سبق للجيش العراقي أن فرض وجهة نظره على القصر في مناسبات عدة . وفي مثل هذه المناسبة يستطيع الجيش أن يتحرك باسم المصالح الوطنية ، ويجمع حوله شتى العناصر المعادية للهاشميين . وقد ضحى الوصي بوزير الدفاع ، وبدل أن يُنفذ الإجراء الذي طلبه الانجليز عين شخصا معروفا بميوله (الطيبة) نحوهم وهو صالح جبر ، في وزارة الدفاع .

ذلك أن الاقتراح البريطاني جاء في وقت غير مناسب إذ تصادف مع قيام اضطرابات جديدة في الشمال واتخـــذت الاضطرابات شكلا أشد خطورة .

وفي الماضي كان الأكراد يعلنون العصيان على حكومة بغداد تعبيرا عن نزعة عشائرية وكان يتزعمهم في العادة رجال من الاقطاعيين الذين يرفضون السلطة المنظمة أيا كان مصدرها . من أمثال هؤلاء الشيخ محمود الذي انتهت حركته تقريبا في سنة ١٩٤٣. أما الآن فقد انتقلت الحركة الكردية إلى مرحلة جديدة وهي محاولة تبرير العصيان بالمبدأ القومي(2) . وتزعم تلك الدعوة الجديدة أحمد البرزاني وأخوه الملا مصطفى ، وهي تستهدف إقامة دولة كردية تشمل أجزاء من العراق وتركيا وإيران .

وقد اتجه الزعماء الأكراد سنة ١٩٤٤ إلى الانجليز بما يشير إلى أن

---

(1) الحسني حـ ٦ ص ١٩٠ .

(2) Longrigg p. 324.

بريطانيا خرجت عن سياستها التقليدية السابقة وهي تأييد حكومة بغداد ضد الحركات الانفصالية في الشمال . ومن المحتمل أن يكون للانجليز يد في هذه الاضطرابات بقصد إيجاد مشكلات أمام الحكومة العراقية ولتنتقم من موقف الوطنيين العراقيين سنة ١٩٤١ . وكانت خطة السعيد ترمي إلى الالتقاء مع الأكراد في منتصف الطريق . فبادر من تلقاء نفسه إلى إدخال وزير كردي في وزارته وهي سابقة جديدة في السياسة العراقية ، وأرسل هذا الوزير ويُدعى مصطفى ماجد للتشاور مع الأكراد على أساس منح اللواء الكردي بعض امتيازات الحكم المحلي ، وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين في اللواء من الأكراد .

ولم يرحب البرزاني بمبعوث حكومة بغداد بل احتج بأنه ليس بالكردي الأصيل ، ويدل هذا الاحتجاج في حد ذاته على إمكان اندماج العنصرين وعدم وجود حدود فاصلة دقيقة تميز بين الأكراد والعرب .

وخلاصة القول أن المسألة الكردية في هذه الحقبة ارتبطت بالحرب الباردة ، فإذا الانجليز يعودون في سنة ١٩٤٥ إلى تأييد الحكومة العراقية بينما تقترب الحركة الكردية من السوفيت ويتأثر أكراد العراق بجمهورية مهاباد التي أنشأها أكراد إيران وراء الحدود تحت رعاية السوفيت وأثناء احتلالهم لشمال إيران . وهكذا توقف الانجليز عن الضغط على الجيش العراقي ، وتلمس كل من القصر ونوري السعيد من وراء المشكلة الكردية الحجج الواهية التي تبرر لهما سياسة التقرب من الانجليز . وسيضرب جميع أنصار التقارب من الغرب في العراق على هذه النغمة فيحاولون إظهار الاتحاد السوفييتي بمظهر الدولة المعادية للوحدة الوطنية في العراق .

هذا مع ملاحظة أن المسألة لم تكن قد أخذت بعد ذلك الشكل الانفصالى الخطير الذى اتخذته سنة ١٩٦١ . وكثيرا ما كان البرزانى يعلن إيقاف القتال ويأتى إلى بغداد للاتصال بالجهات الرسمية ثم يعود آمنا إلى السليمانية ويبقى الوضع معلقاً على هذا النحو .

تهيأت الفرصة فى أعقاب الحرب لكى يدعم العراق مركزه الدولى ، فقد صار عضواً مؤسسا للجامعة العربية ، ثم اشترك فى مؤتمر سان فرانسسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة ، كما تبادل التمثيل الدبلوماسى للمرة الأولى مع الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ . غير أن أنصار الانجليز الذين سيطروا على الحكم فوتوا على البلاد الاستفادة من تلك الفرصة وكان ذلك أحد الأسباب البعيدة لثورة سنة ١٩٥٨ .

فى مجال الجامعة العربية ، رأينا كيف انصرفت حكومة بغداد عن التعاون فى إطار الجامعة إلى التفكير فى وحدات جزئية لتحقيق الزعامة الهاشمية أو إلى إقامة اتحاد خاص مع الأردن حيث لم يمكن القضاء على النظام الجمهورى فى سوريا .

كذلك لم يشأ حكام العراق آنذاك أن يستفيدوا من الانقسام الذى حدث بين الدول الكبرى بعد الحرب ، مع أن دعوة الحياد كانت قوية بين الأحزاب السياسية الناشئة ، وفى مؤتمر سان فرانسسكو حاول ارشد العمرى ، دون جدوى ، أن يضمّن ميثاق الأمم المتحدة نصا على حقوق العرب فى فلسطين فلم يوفق (١) . وإلى هذه الحقبة ترجع محاولات التقارب الأولى مع تركيا ، وتعد معاهدة الصداقة العراقية التركية المعقودة فى فبراير سنة ١٩٤٦ إرهاصا بحلف بغداد .

---

(١) Muriati, a diplematique history of Iraq. New York 1961.

إن الاتجاه إلى تدعيم الصلات مع تركيا هو فى رأى الكثيرين نتيجة إحساس الهاشميين بالفشل فى تحقيق زعامتهم داخل العالم العربى ، يضاف إلى ذلك تأثير التقاليد والعادات التركية التى ظلت مسيطرة على البلاط الملكى فى بغداد . يدل على ذلك تردد الوصى وأفراد الأسرة الحاكمة على استامبول وقضاء الصيف فيها مرارا .

أما أنصار المعاهدة العراقية التركية فيذكرون أنها ليست إلا إحياء لميثاق سعد أباد الذى يرجع إلى سنة ١٩٣٧ ، ولكن منذ ذلك الوقت حدث تطور كبير فى وضع تركيا . فى سنة ١٩٣٧ كانت تركيا ، مثل إيران وأفغانستان الأطراف الأخرى فى الميثاق دولة محايدة فاعتبر انضمام العراق إلى تلك الدول دليلا على اتجاهه نحو الحياد ، أما فى سنة ١٩٤٦ فقد خضعت تركيا للنفوذ الإمريكى ولذلك جاءت المعاهدة العراقية التركية بمثابة تأكيد لاتجاه حكام العراق نحو تدعيم التقارب من الغرب ، ذلك التقارب الذى كان قائما بالفعل بحكم وجود معاهدة سنة ١٩٣٠ .

ورغم أن نورى السعيد كان خارج الحكم ، فقد عهد إليه برئاسة الوفد الذى سافر فى يناير سنة ١٩٤٦ إلى أنقرة للتفاوض بشأن المعاهدة . وطلب السعيد صلاحيات تامة لكى تشمل المعاهدة الأمور السياسية بحجة أن الوصى أثناء زيارته السابقة لتركيا فى صيف سنة ١٩٤٥ وعد بعقد معاهدة صداقة لتدعيم العلاقات السياسية بين البلدين ، بالاضافة إلى العلاقات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها فى معاهدة تجارية عقدت خلال هذا العام .

وعند التأمل فى نصوص المعاهدة نلاحظ أنها أقامت بين الطرفين

علاقات أوثق من تلك التى يقيمها ميثاق جامعة الدول العربية بين الدول الأعضاء[١] .

ومن هنا تصدق الاحتجاجات التى أثارتها المعارضة ومؤداها أن المعاهدة العراقية التركية تضعف من كيان الجامعة العربية ، وتتضمن المعاهدة المبادىء الآتية :

(١) احترام الحدود القائمة كما خططت فى سنة ١٩٢٦ وقد اتخذ أنصار المعاهدة من هذا النص دليلا على أن تركيا تنازلت نهائيا عن إدعاءاتها فى الموصل ، ولكن المعارضة نبهت بحق إلى أن النص يعنى كذلك تسليم العراق بضم تركيا للواء الأسكندورنة .

(٢) تعهد كل طرف بعدم التدخل فى شئون الطرف الآخر الداخلية .

(٣) يتشاور الطرفان فى الشئون الدولية بصفة عامة وفى الشئون الإقليمية بصفة خاصة ، والهدف من ذلك هو تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين وهو ما لم ينص عليه ميثاق الجامعة .

(٤) يتعهد كل فريق بإبلاغ الأمم المتحدة عن أى اعتداء يتعرض له الطرف الآخر ومساندة الاجراءات التى تتخذها الهيئة الدولية لصد العدوان .

وقد اعتبرت المعارضة أن هذا النص يلزم العراق بالوقوف إلى جانب تركيا فى حالة نشوب خلاف بينها وبين سوريا حول لواء الاسكندرونة .

وألحقت بالمعاهدة ست بروتوكولات تتعلق بتنظيم استخدام مياه دجلة

Khadourri, p. 255 – Longrigg p. 336. (١)

والفرات والتعاون المحافظة على الأمن وإنشاء لجان دائمة لمراقبة ذلك فى الحدود . ولا شك أن القصد من تكوين تلك اللجان هو وضع الأكراد تحت رقابة مزدوجة ، كذلك خصص ملحق للتعاون فى الشئون الثقافية وآخر لشئون المواصلات والبرق والمسائل الاقتصادية ، كما عقدت اتفاقية خاصه بتبادل المجرمين والتعاون القضائى .

وعند ما اصطدم نورى السعيد بعاصفة شديدة من المعارضة قال ان تلك المعاهدة ستؤدى إلى كسب تركيا إلى جانب العرب فى قضية فلسطين . ويجدر بنا أن نتساءل هل كان هو شخصيا يهدف إلى خدمة تلك القضية ؟

قيام الأحزاب السياسية

كان حزب الأهالى الذى نشأ فى الثلاثينات بمثابة مدرسة سياسية تربى فى أروقتها قادة الأحزاب المختلفة التى تشكلت سنة ١٩٤٦ ، فقد جمع الحزب أشخاصا ذوى اتجاهات مختلفة وكانت النقطة الوحيدة التى تجمعهم هى أنه لا يجب أن يقتصر النضال على مسألة الاستقلال، بل ينبغى أن يشمل أيضا الإصلاحات الاجتماعية ،وفيما عدا ذلك انضوى تحت لواء « الأهالى » أناس يمكن وصفهم باليمينيين وآخرون يمكن أن ينسبوا إلى اليسار المتطرف ، ومن أمثلة الفريق الأول حكمت سليمان وأبو التمن وهما من الجيل القديم الذى نشأ فى ظل الحكم العثمانى وهم يرون ضرورة الاستعانة بالجيش ولذا تعاونوا مع انقلاب بكر صدقى فى سنة ١٩٣٦ .

ومن الطرف الآخر نلاحظ وجود شخصيات تأثرت بالفكر الماركسى مثل عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل. وقد اتصل الأول، مثل كثير من الاشتراكيين فى الدول النامية ، بالفكر الماركسى عن طريق الدراسة فى الجامعات الغربية. فقد كان عبد الفتاح إبراهيم من تلامذة جامعة كولومبيا الأميركية ، وبين الفريقين وقف كامل الجادرجى ومحمد حديد موقفا وسطا .

وقد رفع هؤلاء شعارات الاشتراكية ولكنها الاشتراكية الإصلاحية (غير الثورية) كما اشتهرت فى انجلترا مثلا ، ومحمد حديد هو من المتأثرين بالاشتراكية الفابية . وإلى جانب حزب الأهالى نشأ ناد أدبى فى الأصل يعرف بنادى المثنى نسبة إلى المثنى بن حارثة الشيبانى . وسرعان ما تحول إلى مجتمع سياسى يلتف حوله المشتغلون بالقضايا العربية والمؤمنون بالفكرة القومية العربية . واشتهر هذا النادى بمناصرة الضباط الوطنيين ورشيد عالى الكيلانى حينما قاموا

بحركتهم المشهورة ضد الاحتلال البريطانى فى سنة ١٩٤١ وسيصبح هذا النادى نواة لحزب الاستقلال .

ومنذ عودة الوصى ونورى السعيد إلى حكم العراق تعرض أعضاء المثنى للاعتقال والتشريد . بينما خففت الرقابة عن اليساريين بحكم وجود الاتحاد السوفيتى كحليف للانجليز فى الحرب الثانية منذ يونيو سنة ١٩٤١ . وقد أطلق على هذه العناصر اليسارية وصف الديموقراطية ورخص لجريدة صوت الأهالى بالظهور منذ سنة ١٩٤٢ . وفى سنة ١٩٤٤ ظهرت صحيفة أخرى أكثر نزوعا إلى اليسار وهى جريدة الشعب . وفى العدد الصادر يوم ٢٥ أكتوبر أى فى ذكرى ثورة سنة ١٩١٧ حيت الجريدة الثورة السوفيتية وقالت اننا لا نريد أن نتبع نظاما معينا من النظم السياسية القائمة وإنما نحيى ثورة سنة ١٩١٧ باعتبارها تجربة ثورية تستحق التأمل والاستفادة منها[١]

ويستخلص من ذلك أن الشيوعيين استطاعوا خلال السنوات الأخيرة من الحرب أن يتنفسوا الصعداء ولو أنهم لم يصلوا إلى حد تكوين حزب رسمى لأن تكوين الأحزاب بصفة عامة كان محظورا حسب نظام الأحكام العرفية .

وقد ظهرت الشيوعية متقدمة نسبيا فى العراق عن دول عربية أخرى ، وانتشرت فى بعض البيئات المثقفة وبين الأقليات بصفة خاصة ، ويقال أن تنكر حكمت سليمان لمبادىء حزب الأهالى هو الذى ألقى بكثيرين من أعضائه إلى أحضان الشيوعية ، وقد بلغ انتشارها إلى حد أن وزارة المدفعى استصدرت مرسوما بحظر الحزب الشيوعى سنة ١٩٣٨ ، وتلت ذلك أوامر حظر متكررة . ومن الغريب أن سلطات الانتداب

---

(١) Kirk p. 147.

الفرنسى فى سوريا ألجأت بعض الشيوعيين العراقيين وذلك على سبيل النكاية فى بريطانيا التى كانت تلجىء فى الأقطار الخاضعة لنفوذها الوطنيين من سوريا ولبنان . وهكذا بقى الحزب الشيوعى العراقى رغم قوته حزبا سريا ولم يتمتع بالعلنية إلا فترة قصيرة خلال عهد عبد الكريم قاسم .

ومن مفارقات القدر أن يطلب جورج منصور، أحد الشيوعيين فى العراق ، إلى كورنوبرالس السفير البريطانى حماية أعضاء الحزب بُعيد قيام التحالف البريطانى السوفيتى وذلك فى يوليو سنة ١٩٤١[١] .

ذلك أن نورى السعيد وخلفاءه كانوا غير راضين عن نشاط هذه العناصر اليسارية . ولم يغير حمدى الباجهجى شيئا من ثقل الأحكام العرفية أثناء توليه الوزارة من سبتمبر ١٩٤٤ حتى يناير سنة ١٩٤٦ مع أن مبرر وجودها قد انتهى وهو الحرب العالمية الثانية . وجاء زمام المبادرة نحو التغيير من الوصى وذلك حينما ألقى خطابا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ينادى فيه بإطلاق الحريات السياسية . وتحتاج هذه المبادرة إلى تفسير، إذ أن الوصى كان معروفا بنزعته إلى الحكم المطلق ، فقيل انه فعل ذلك تمشيا مع السياسة البريطانية العامة بعد الحرب العالمية الثانية وهى التى تهدف إلى إفساح المجال للنظم الليبرالية فى مختلف أنحاء العالم .

وقيل كذلك إن الوصى شعر بامتداد النفوذ الشيوعى فى أذربيجان وبين العشائر الكردية، فرأى أن خير وسيلة لمواجهة ذلك هو أن يسمح للاتجاهات السياسية الأخرى بالعمل . ويستنتج من ذلك كله أن نية الوصى لم تكن خالصة ، وسنرى بعد قليل أنه سرعان ما أسف على تصرفه

(١) Vernier 107 s. q.

هذا وأخذ يتراجع فيه بانتظام . وفيما يلى مقتطفات من هذا الخطاب :
لقد اتضح بجلاء أن القاعدتين الركنيتين اللتين لم يعتورهما أى طارىء هما :

أولا : من حيث الكيان السياسى : أن المبدأ الذى أجمع عليه دوما هو أن الدولة العراقية ملكية ديموقراطية حرة مستقلة .

ثانيا . فى ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التى وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الأول بانى كيان هذه المملكة ، وقد دللت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذى انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة .

ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجا متفقا عليه بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الاصلاح والتقدم المنشودين .

ولما كانت العوامل الاقتصادية والتطورات السياسية والأحوال العامة تقتضى وضع مثل هذه الخطة التى ترسم الخطوط الأساسية لميثاق هذه البلاد الوطنى وسياستها القومية على نحو لا تختلف عليه الأحزاب والهيئات الوطنية السياسية إلا فى نظرتها المتباينة إلى التفاصيل وطرائقها الخاصة بوسائل التنفيذ ، قد انتهينا أنه من الضرورى أن نعرض عليكم الأركان القويمة لهذه السياسة القومية العامة وذلك حسبما أملته مصلحة هذه الأمة .

أولا . الصيانة الاجتماعية : هى تستهدف إيجاد العمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين وتأمين مستوى صحى ومعاشى وثقافى معقول للمعوزين . . . . .

ثانيا : العدل الاجتماعي . . . فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب وإنما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لإلغاء أي عامل من شأنه توليد هذه الفوارق .

ثالثا : إعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسئوليات»(1) اعتبر هذا الخطاب بمثابة إشارة للباجه‌جي لكي يتخلى عن الحكم ، وبالفعل لم ينقض شهر على إلقاء الخطاب حتى قبلت استقالته وعُهد برئاسة الحكومة إلى توفيق السويدي .

أدخل السويدي عناصر جديدة وُصفت بأنها ديموقراطية ، أما هو شخصيا فقد اختلفت حوله الآراء . والشائع أنه كان من المؤمنين بالنظام البرلماني وبحرية تأسيس الأحزاب وتعددها . وقد عرض منهاجه في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب في ٥ مارس فوعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم ، وبإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة والافراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة وبفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية(2) .

غير أن تصرفاته فيما بعد تدل على أن السويدي لم يكن قوي الاقتناع بتعدد الأحزاب على النمط الغربي ، بدليل أنه تخلى عن رئاسة حزب الأحرار واتبع نفس الطريق الذي كان يسلكه نوري السعيد وهو الاعتماد على تأييد الأعيان والملاك المستقلين عن الأحزاب والذين يشكلون

(1) الحسني ص ٢٩٥-٦.
(2) فاضل حسين ص ٣٠ .

غالبية البرلمان . وسيحظى بتأييد هؤلاء عندما يشكل وزارة قصيرة العمر سنة ١٩٥٠ .

كان على الأحزاب التي تريد أن تمارس نشاطا سياسياً علنياً أن تقدم طلبا إلى وزارة الداخلية للترخيص لها بالعمل ، وقد أجيزت خمسة من الأحزاب الستة التي طلبت الترخيص في شهر إبريل سنة ١٩٤٦ . والحزب الوحيد الذي اعترض على تأسيسه هو التحرر الوطني الذي اعتبر واجهة للحزب الشيوعي .

والأحزاب الخمسة التي أجيزت هي الأحرار والاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي والاتحاد الوطني وحزب الشعب . ولم يكن حزب الأحرار حزبا عقائديا ، لذلك ولد واختفى دون أن يترك أثرا ، حتى أن مؤسسة توفيق السويدي نفسه سرعان ما تخلى عن زعامته لسعد صالح وزير الداخلية .

أما الأحزاب الأربع الأخرى فهي أحزاب عقائدية تستحق التوقف عندها ودراسة برامجها .

حزب الاستقلال

يصف الكتاب الغربيون أحيانا هذا الحزب بأنه يمثل اليمين ، وعندنا أن إطلاق وصف يميني ويساري لابد وأن يتخذ مقاييس أخرى عند تقييم الأحزاب في الوطن العربي تختلف عن المقاييس الشائعة في أوربا ، فمثلا تعتبر الأحزاب القومية المتطرفة في أوربا أحزابا يمينية وذلك لأنها تستهدف إما التوسع ، كما في الدول الاستعمارية ، وسيادة عنصر من العناصر كما هو الحال بالنسبة للنازية .

أما فى الوطن العربى فإن النزعة القومية تستهدف النضال ضد الاستعمار وهذه من صفات اليسار . وفى نفس الوقت تسعى لتحقيق الوحدة القومية، والوحدة غير التوسع على حساب الغير .

وقد يقال أن الانتماء الطبقى لمؤسسى حزب الاستقلال يدل على اتجاهه اليمنى ، فمعظمهم من الاعيان وأبناء الملاك الذين هم أقل تطورا من برجوازية المدن . ومن هؤلاء مثلا محمد مهدى كبة رئيس الحزب وفائق السمرائى الأمين العام غير أنه فى الدول النامية كثيرا ما يخرج المستنيرون من أبناء الطبقة البورجوازية عن تقاليد أسرهم ويعتنقون الآراء التقدمية بل ويروّجون لها ، ولو أننا لا نستطيع القول أن زعماء حزب الاستقلال قد ذهبوا إلى هذا الحد . وقد أتخذ البعض من الصلات القديمة بين مؤسسى الحزب وبين نادى المثنى وحركة رشيد عالى الكيلانى دليلا على النزعه اليمنية باعتبار أن القائمين بهذه الحركة تحالفوا مع المانيا النازية وقتا ما ، وبالفعل كان محمد مهدى كبة نائبا لرئيس نادى المثنى كما أن صديق شنشل ثالث شخصية فى الحزب كان وزيرا للدعاية فى حكومة رشيد عالى الكيلانى وهذا القول مردود أصلا لأن علاقة العرب بالمانيا النازية لم تقم على أساس ايديولوجى (١)

ولعل أفضل وسيلة لتقييم الحزب هى دراسة برنامجه فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية ، فقد نادى بالاصلاح الزراعى وأن لم يقترح حدا أقصى للملكية الارض ووضح فقط أن الارض المستصلحة يجب أن تتملكها الدولة أو توزعها على صغار المزارعين . دعا البرنامج إلى تولى الدولة للمشروعات

---

(١) أنظر مناقشة هذه القضية فى كتابنا « العرب والحرب العالمية الثانية »

الصناعية الكبرى ولا سيما فى الحالات التى يعجز عنها الرأسمال الخاص »(١) .

ويستنتج من ذلك أن الحزب يرى أن تتكفل الدولة بالمشروعات الصناعية الجديدة دون تأميم شىء من الصناعات القائمة بل يفضل أن يترك المجال للرأسمال الخاص طالما أنه قادر على القيام بالمشروعات .

وقد خصص البرنامج عدة فقرات للطبقات العاملة وهو يعبر عن ذلك بأسلوب الاصلاحيين لا الثوريين ، فينادى بضرورة تأسيس النقابات ووضع نظام للمعاشات والتعويض عن الإصابات ومكافحة البطالة ويرى أن العمل حق للجميع .

وعندنا أن البرنامج يعتبر فى حينه أقل رجعية من بعض أحزاب وصفت بالشعبية فى بلاد عربية أخرى كحزب الوفد الذى لم يلمس قضية الاصلاح الزراعى .

اشتهر حزب الاستقلال بروح النضال ، لذلك لم يحل نفسه كما فعل الحزب الوطنى الديموقراطى مثلا رغم الصعاب التى وضعها نورى السعيد ورؤساء الحكومات التقليديون فى سبيله .

وكان ينظم نشاطه على أساس فروع للأقاليم ترسل مندوبين عنها إلى العاصمة فى اجتماع سنوى بالمؤتمر العام ، ولم يستند تشكيل الحزب إلى قواعد ديموقراطية بحيث يجعل السلطة العليا بيد القاعدة وكانت تشكيلات الحزب قاصرة على العراق رغم نضاله المستمر من أجل القضايا العربية .

---

(١) انظر برنامج الحزب فى الحسنى ح ٧ ص ٣١ وما بعدها .

لقد برز دور حزب الاستقلال فى جميع المشكلات العربية منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦ حتى نهاية الحياة الحزبية سنة ١٩٥٨ فكرس جزءاً كبيراً من نشاطه للدعاية لقضية فلسطين ، وكان من وراء المظاهرات العديدة التى شهدها العراق فى هذه الفترة وخاصة خلال عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ .
ودعا الحزب إلى إقامة اتحاد عربى وإن لم يبين شكل الاتحاد . ورغم أنه كان ينادى باستمرار بفكرة الوحدة العربية الشاملة إلا أنه أيّد اتحاد سوريا والعراق وحدهما عندما بدت الظروف مواتية لتحقيق مشروع الهلال الخصيب خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٩ . وكان أعضاء الحزب يعملون على إيجاد صلات بينهم وبين الأحزاب والهيئات المهتمة بالشئون العربية والاسلامية فى الدول العربية المختلفة مع ملاحظة أن هذه الهيئات هى فى الغالب بيئات يمينية مثل الإخوان المسلمين والاتحاد العربى فى مصر وحزب الشعب فى سوريا .

ويشبّه البعض دور حزب الاستقلال فى مناهضة الشيوعية بالدور الذى قام به حزب البعث فى العراق من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٣ ، وفى هذا التشبيه شىء من المبالغة ، إذ أن حزب الاستقلال رغم عدائه للشيوعية لم يكن بحاجة للنزول إلى الشارع للاصطدام مع الشيوعيين لأن الحكومات المتوالية فى العراق بادرت من تلقاء نفسها إلى اتخاذ أعنف الوسائل ضد الحركة الشيوعية السرية . وقد أغمض الحزب العين عن تلك الإجراءات التعسفية مع أنه كان يعلن احتجاجاته على الاجراءات التى تتخذها الحكومة ضد الأحزاب الأخرى . وسكتت صحيفته لواء الاستقلال عن التعليق على أحكام الاعدام التى نفذت فى الشيوعيين فى سنة ١٩٤٩ .

وقد فرق الحزب بين موقفه من الشيوعين فى داخل العراق وبين العلاقات الحسنة التى يجب إقامتها مع الاتحاد السوفييتى كدولة ، بل أن حزب الاستقلال كان من أوائل الهيئات الوطنية التى دعت إلى الحياد واعتبرته وسيله للوقوف فى وجه المعاهدة الانجليزية العراقية ، ولم يصرح الحزب لأول وهلة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ بل كان يطالب بتعديلها بحيث تتفق مع السيادة الوطنية ، ومنذ سنة ١٩٥٠ فقط أخذ ينادى بالغائها .

الحزب الوطنى الديموقراطى

بدأ مؤسسو الحزب حياتهم السياسية داخل حزب الأهالى ، وكانوا يعتبرون من ممثلى اليسار الوسط إن صح التعبير . وقبل الترخيص للأحزاب بالعمل رسميا أحيا كامل الجادرجى ، صحيفة صوت الأهالى سنة ١٩٤٢ فلما أسس الحزب رسميا دُعى الأعضاء فى مؤتمر عام لانتخاب اللجنة العليا ، فتم انتخاب كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كونة وثلاثة آخرون ، واتبع الحزب نظام الانتخاب فى تشكيل قيادته ، إلا أن الثلاثة الأوائل كان يتجدد انتخابهم فى كل عام مما أثار سخط كثير من الأعضاء المتطلعين إلى الزعامة[1] وعلى كل فقد أراد الحزب أن يتبع أساليب الأحزاب الغربية . من حيث نظامه الداخلى وهو يختلف فى هذه النقطة بعض الإختلاف عن حزب الاستقلال .

والحق أن الحزبين يتفقان فى أمور عديدة منها : التمسك بالأساليب الدستورية فى النضال بالرغم من أنه قد ثبت تأكد إستحالة العمل عن طريق البرلمان ، حتى أن حزب الاستقلال كثيرا ما كان يرفع العرائض إلى القصر

---

(١) فاضل حسين ص ٣١ .

إلى الملك فيصل بصفة خاصة بعد تولية السلطة ظناً بأنه أقل ميلا من الوصى ونورى السعيد فى اضطهادهما للأحزاب السياسية. كذلك ينتمى مؤسسو الحزب الوطنى الديموقراطى إلى الطبقة البورجوازية ولو أنهم من بورجوازية المدن المستنيرة.

ويتضح الخلاف بين الحزبين فى أن أحدهما يبرز بعض المشكلات ويقدمها على الأخرى. فيعطى حزب الاستقلال الصدارة للقضايا العربية القومية بينما يبرز الحزب الوطنى الديموقراطى مسألة نظام الحكم وتقديس الحياة البرلمانية بالمفهوم الغربى دون مراعاة لظروف المجتمع العراقى، لذلك لم تكن له جذور فى الأوساط الشعبية خارج المدن. وقد شرح برنامج الحزب هذه النقطة على النحو التالى: تحقيق حياة ديموقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسئولية الوزارة أمام مجلس نيابى منتخب، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية، وإنماء الحياة السياسية الحزبية، وتأييد الحريات الديموقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيد هذه الحريات.

ونادى الحزب باصلاح زراعى دون بيان الحد الأقصى للملكية الزراعية، أما فى ميدان الصناعة فهو أميل من حزب الاستقلال إلى تدخل الدولة. وقد ذكر النفط من بين المرافق التى يجب أن تشرف عليها الدولة، والاشراف غير التأميم كما يستنتج من البرنامج.

كذلك وقف الحزب موقفا متهاونا من العلاقات مع بريطانيا حيث طالب بتعديل المعاهدة دون إلغائها وإن كان قد تحول مثل الأحزاب الأخرى. خلال الخمسينات إلى مبدأ الالغاء.

وفى مسألة الوحدة العربية مال إلى فكرة الاتحاد الفيدرالى إذ ورد فى البرنامج «تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها فى إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شئونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية[1].

لم يتصف الحزب الديموقراطى بروح النضال مثل حزب الاستقلال، لذلك حل نفسه سنة ١٩٤٨ عند إعلان الأحكام العرفية بمناسبة الوثبة وحرب فلسطين، فرأى أن من العبث الاستمرار فى العمل السياسى فى ظل تلك الأحكام، وسيبادر الحزب مرة ثانية إلى حل نفسه فى عهد عبد الكريم قاسم لمجرد التبرؤ من الارتباط بالشيوعيين[2].

ورغم ما كان بين الجادرجى وبين نورى السعيد من عداء مستحكم، فقد قبل حسين جميل الاشتراك فى وزارة جودت الأيوبى فى نهاية سنة ١٩٤٩ مما يدل على ضعف تماسك الحزب، إذ أن هذه الوزارة كانت تضم أصدقاء السعيد، ولم يكن قد مضى زمن طويل على تعريض الجادرجى للمحاكمة، وقد برر أنصار الحزب هذا الاشتراك بأنه تم بصفة شخصية.

وإذا كان الحزب الوطنى الديموقراطى قد جمد نشاطه فى سنة ١٩٤٩ وضعف تأثيره فى حياة البلاد السياسية فقد استرد شيئاً من نشاطه وحيويته عند وقوع مظاهرات سنة ١٩٥٢.

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢.

(٢) فاضل حسين ص ٢٣٧ ويلاحظ أن هذا المؤلف الذى كتب تاريخ الحزب كان من الأعضاء المنشقين عليه — أما Longrigg الباحث المعروف فى شئون العراق فيعزو أسباب الحل الى مجرد أزمة مالية.

وقد عانى الحزب الوطنى الديموقراطى مثل الاستقلال من الانشقاقات العديدة،فيلاحظ أن عدداً من المنشقين تحول إلى مناصرة الصعيد كما فعل عبد الوهاب مورجان المنشق على الحزب الوطنى الديمقراطى أو خليل كنة الخارج على حزب الاستقلال .

الاتحاد الوطنى وحزب الشعب

كان عبد الفتاح إبراهيم مؤسس الاتحاد الوطنى عضوا فى جماعة الأهالى إلى أن سيطر عليها حكمت سليمان وغيره من اليمينيين فكان من الطبيعى أن ينفصل عنها ولو أنه لم ينخرط مثل غيره من اليساريين فى الحركة الشيوعية السرية .

ورغم أن عبد الفتاح إبراهيم كان مشبعا بالأفكار الماركسية ، إلا أنه تردد فى تطبيق الأساليب الثورية . على المجتمع العراقى لاقتناعه بأن ظروف البلاد لم تتهيأ بعد للثورة وكانت غايته الأساسية من تكوين الحزب سنة ١٩٤٦ هى تجميع العناصر اليسارية فى هيئة واحدة ، وهذه العناصر فى رأيه هى حزب الشعب والوطنى الديموقراطى وقد رأينا كيف أن هذا الحزب الأخير لا يمثل الاتجاه الثورى بل الإصلاحى .

ولا يكاد البرنامج المعلن للاتحاد الوطنى يختلف عن برنامج حزب الشعب . ومع ذلك فإن كثيرا من الذين كتبوا عن العراق فى هذه الفترة اعتبروا الحزب الأخير واجهة للحركة الشيوعية السرية ، وقد نُسب إلى عزيز شريف المحامى ومؤسس حزب الشعب تأليف « القاعدة » وهو كتيب يتضمن برنامج الحزب الشيوعى العراقى(١) .

(١) نشر هذا الكتاب سنة ١٩٤٧ فى بغداد بدون اسم المؤلف .

ومن الشائع كذلك أن الاتحاد الوطنى لم يتصل بالهيئة الشيوعية الدولية بخلاف حزب الشعب .

ويتقارب الحزبان فى نظرتهما إلى موضوع الوحدة العربية فهما مثل كثير من الحركات التقدمية فى ذلك الوقت يخشيان من أن تكون الوحدة أو الاتحاد أداة لتقوية الأنظمة الرجعية ، ولذلك أشار برنامج حزب الشعب مثلا إلى ضرورة التعاون بين الهيئات الشعبية الديموقراطية فى سائر البلاد العربية لا بين الحكومات فيقول ما نصه « التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان استقلال كل منها ، ورفع الحواجز المصطنعة بينها ، وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديموقراطية فى هذه البلاد وتعاونها فى سبيل تحقيق قوة حقيقية للجامعة العربية تمكنها من الدفاع عن استقلال البلاد العربية والمحافظة على مصالحها الحيوية ، ورفع الأخطار الاستعمارية عنها ومن ضمنها الخطر الصهيونى » .

ولكى نبين مدى التشابه بين موقف الحزبين حول تلك النقطة إلى حد استخدام نفس العبارات ، ننقل للقارىء الفقرة الخاصة بقضية الصلات العربية من برنامج الاتحاد الوطنى : تعزيز كيان العراق الوطنى واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديموقراطية ، وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى وتوسيع مجال التضامن السياسى والتعاون الاقتصادى والثقافى فيما بينها ، وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة فى نضالها من أجل حريتها وسيادتها ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطرا يهدد البلاد العربية والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها(١) » .

(١) الحسنى جـ ٧ ص ٣٦ .

ويلاحظ أن كلا الحزبين حرص على أن يضمن برامجه النص على الخطر الصهيونى وذلك درءاً للتهمة الموجهة حينذاك للشيوعيين فى العالم العربى بميولهم إلى مهادنة الصهيونية وإسرائيل . وقد تكونت فى العراق جماعه عرفت بالعصبة المعادية للصهيونية كانت تضم بعض المتصلين بحزبى الاتحاد الوطنى والشعب وبعض الشيوعيين .

لقد تعرض الحزبان لاضطهاد السلطات الحاكمة بصفة خاصة ، فعطلت جرائدهما قبل إجراء الانتخابات النيابية ، لذلك قررا مقاطعة الانتخابات .

ولم يلبث صالح جبر رئيس الوزراء أن أصدر قرارا بحل الحزبين فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وقد بررت الحكومة هذا الإجراء على النحو التالى « لاحظت الحكومة أن حزبى الشعب والاتحاد الوطنى أخذا منذ تأسيسهما يقومان خلافا للقانون ولنظاميهما المصدقين بتحبيذ المبادىء الهدامة وترويجها والحث على الثورة وخلق الاضطرابات والاساءة إلى رجالات العراق المسئولين . كما وجد أنهما اعتمدا فى تلاقى قسم من مصروفاتهما على إيرادات من مصادر مجهولة وعمدا فى تنفيذ مقاصدهما السرية إلى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظراً لما فى استرسال الحزبين المذكورين بأعمالهما هذه من الخطر البليغ فى تسميم الأفكار والإخلال بالأمن والنظام العامين فقد تقرر إبطال رخصتيهما[1] » ، ولا شك أن هذا الإجراء قد حوّل كثيرين من أتباع الحزبين إلى الحركة الشيوعية السرية .

---

(١) الحسنى ج ٧ ص ١٧٦ .

الحركة الشيوعية

ليس من السهل كتابة تاريخ لحركة عاشت سرية معظم وقتها ، فلم يظهر الشيوعيون فوق السطح إلا خلال فترة قصيرة إبان حكم عبد الكريم قاسم ، ومنها نتبين أن الشيوعية كانت قوة لا يستهان بها فى العراق ، وأنها تستمد معظم مؤيديها من بيئات الطلبة والمدرسين ، وعلى هذا النحو فهى ليست نموذجا للثورة كما تصورها ماركس . وليس معنى ذلك أن الحركة الشيوعية لم تمتد إلى الطبقات العاملة بل من المؤكد أنها انقسمت إلى قيادتين :

القيادة الأولى : يتزعمها عزيز شريف وداوود صايغ وهى التى حصرت نشاطها بين المثقفين .

والقيادة الثانية : يتزعمها سلمان داوود الذى اشتهر باسمه الحركى « فهد » وهو ينحدر من جماعة الأشوريين المسيحية غير العربية فهو تعبير واضح عن تلك الظاهرة الشائعة فى العالم العربى وهى أن الشيوعيه انتشرت بصفة خاصة بين الأقليات الطائفية والعنصرية . فمثلا راجت فى العراق بين الأشوريين والأكراد وكان ذلك من أسباب ضعفها ، لأن هدف اعتناقها لا يكون الإيمان بالمبادىء الماركسية بقدر ماهو تعبير عن سخط الأقلية على استئثار الأغلبية بالحكم . ولما كانت هذه الأغلبية تتمثل فى الإسلام السنى فقد اعتقدت الأقليات أن تدمير الركائز الدينية سيفسح أمامها مجال مشاركة أعظم فى إدارة البلاد فالذى يعنيهم من الماركسية هو نزعتها الدولية اللادينية أكثر من لب العقيدة الاشتراكية . ومهما يكن فقد كان لسلمان داوود فضل الارتكاز على الطبقات العمالية .

ولم يتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً محدداً من هذه الفئات الشيوعية المتنافسة بل الراجح أنه أيد تعدد تلك الفئات[١] وتعرض الفريق المرتبط بالحركة العمالية لاضطهاد السلطات بصفة خاصة ، هذا مع أن الصلة بين النقابات وبين الحركة الشيوعية السرية ليست منتظمة ويرجع التنظيم النقابي فى العراق إلى سنة ١٩٣٠ حينما أسس عمال المطابع نقابة خاصة بهم ، إلا أن الحركة النقابية ظلت ضعيفة إلى أن اتسعت صناعة النفط . وبدون هذه الصناعة فإن الحرف ظلت شائعة فى العراق وهى لا تشجع على انتشار الأفكار الثورية بخلاف بيئة عمال الصناعات الكبرى .

وقد حُمّل الشيوعيون مسئولية الاضطرابات التى وقعت فى آبار النفط بكركوك فى أوائل يوليو سنة ١٩٤٦ وهى الاضطرابات التى أدت إلى قتل خمسة من العمال وإصابة عشرات آخرين على يد رجال الشرطة . وكانت الشرارة الأولى التى انطلقت منها الاضطرابات هى مظاهرات بغداد احتجاجا على قرارات اللجنة الانجليزية الأمريكية المؤيدة للهجرة اليهودية إلى فلسطين . وكانت السلطات الحاكمة تعتقد بوجود صلة قوية بين الحزب الشيوعى وبين الجماعة المعادية للصهيونية ، لذلك حمّلت الشيوعيين وأنصار حزبى الشعب والاتحاد الوطنى مسئولية تلك الأحداث . ثم أعقبتها بعد قليل اضرابات العمال الإيرانيين فى عبدان بقيادة حزب توده المعروف بميوله الشيوعية . وقد تردد صدى تلك الاضرابات فى العراق واعترضت جميع الأحزاب السياسية على موقف الحكومة العراقيه التى سمحت لبريطانيا بإرسال إمدادات إلى عبدان عبر الأراضى العراقية ، وتحولت

---

(١) Laqueur : Nationalism and Communism in the middle east.

هذه الاعتراضات إلى اضرابات بين عمال النقل فى البصرة مما جعل كثيرا من الكتاب يحدد نفوذ الحركة الشيوعية فى فئتين : المشتغلين فى صناعة النفط وعمال النقل .

ومنذ تولى نورى السعيد الحكم فى أعقاب تكوين الأحزاب السياسية فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ أخذ يشن حملة بوليسية على الحركة الشيوعية ، فقبض على عديد من أعضائها وقدم زعماءها للمحاكمة ، وصدر الحكم باعدام أربعة إلا أن محكمة النقض والابرام خففت الحكم إلى السجن المؤبد ، وحينما عاد إلى الحكم فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ صمم على ألا يفلتوا من حبل المشنقة هذه المرة ، فاتهم يوسف سلمان بأنه استمر يدير الحركة السرية من داخل السجن ولذا قرر تقديمه إلى محكمة عسكرية وكان أن أعدم هو وزملاؤه الأربعة علنا فى بغداد . وعلى أثر ذلك أصدر مرسوما يحظر على المدرسين « الدعاية السياسية » ويحرم من تثبت عليه التهمة من التمتع بحق المعاش .

يلاحظ إذن أن نورى السعيد أراد أن ينال من الحركة الشيوعية فى فئتيها الرئيسيتين تلك التى تستند إلى الطبقات العاملة والأخرى التى ترتكز على فئة المدرسين .

ولكن إلى أى حد وفق فى تحقيق أهدافه ؟ إذا تتبعنا تاريخ العراق فى السنوات التالية نلمس استمرار نشاط الشيوعيين فى مناسبات عدة : أولا حينما كوّن عزيز شريف جماعة أنصار السلام سنة ١٩٥٣ . ثانيا عندما اتصلت الحركة النقابية بالمؤتمر الدولى للنقابات الخاضعة للنفوذ الشيوعى وأرسلت ممثليها إلى ليبزج فى ألمانيا الشرقية سنة ١٩٥٧ مما جعل السعيد يتخذ قرارا

بحل النقابات ، ثالثا : الدور الذى لعبه الحزب الشيوعى العراقى فى الجبهة الوطنية السرية التى كتلت جميع عناصر المعارضة ضد الحكم القائم سنة ١٩٥٧ كما سنرى :

استاءت العناصر التقليدية لمجرد وجود أحزاب سياسية فى البلاد . ويبدو أن الوصى نفسه ندم على ذلك فشجع المؤامرة التى حيكت لإسقاط حكومة توفيق السويدى ، وكان هذا الأخير قد أخذ يعدل نظام الانتخاب تلبية لرغبة الأحزاب ، فقسم الدوائر إلى وحدات أصغر وجعل الاعلان المسبّق شرطاً للترشيح ولكنه لم يستجب إلى المطلب الأساسى للأحزاب إلا وهو الأخذ بنظام الانتخاب المباشر .

ولم يشأ الأعيان أن يصطدموا بالسويدى حول قضية قانون الانتخاب فوافقوا عليه ثم تحينوا فرصة أخرى لتدبير المؤامرة فاتفقوا على التغيب عن المجلس أثناء الجلسة المخصصة للنظر فى الميزانية المؤقتة وهى الميزانية التى وافق عليها مجلس النواب . وهكذا اضطر السويدى إلى تقديم إستقالته فى ٣٠ مايو . ووقع اختيار الوصى على أرشد العمرى أحد أعضاء مجلس الأعيان المشتركين فى المؤامرة على حكومة السويدى .

عاصرت حكومة العمرى الاضرابات ، التى تحدثنا عنها فى كركوك وهذه الحكومة هى التى سمحت أيضا بعبور القوات البريطانية الأراضى العراقية إلى عبدان لقمع إضرابات العمال الايرانيين هناك . وقد تلا ذلك تجدد الاضرابات بين عمال الطباعة وتأييد الأحزاب لتلك الاضرابات ، وشرع العمرى فى شن حملة على صحف الأحزاب فعطل بعضها ، وبذا فقد صفته كمحايد واتخذت الأحزاب موقفا موحدا ضده رغم تنافر مبادئها .

والحق أن هذا التضامن التام بين الأحزاب خلال صيف سنة ١٩٤٦ إن دل على شىء فإنما يدل على أن الخلاف الأساسى لم يكن قائما بين العقائد السياسية المختلفه بقدر ما كان يُفرّق بين جيلين : جيل الرؤساء التقليديين وجيل الشبان المثقفين الذين ظنوا أن تطبيق النظام البرلمانى الحر سيسمح لهم بالوصول إلى السلطة ، وستثبت تجربة الانتخابات أن نفوذ الأحزاب كان تقريبا قاصراً على المدن ، وبقى رؤساء العشائر أو الزعماء الدينيون أو كبار الملاك للأراضى الزراعية ، بقى هؤلاء مسيطرين على الدوائر فى الأرياف وهم الذين سميناهم بالرؤساء التقليديين . وقد احتفظوا بغالبية المقاعد طوال تجربة الحياة البرلمانية . وكانوا يفوزون بالتزكية فى معظم الأحيان ولا يقبلون العمل فى إطار حزبى ، فسُموا بالمستقلين وهم الذين اعتمد عليهم نورى السعيد ومن لف لفه من الساسة القدامى .

ورغم ذلك كله فقد بدت الأحزاب فى صيف سنة ١٩٤٦ قوية التأثير فى حياة البلاد السياسية بفضل صحفها المتعددة ، ولا شك أن تضامنها ضد وزارة العمرى هو الذى اضطرها إلى الاستقالة ولجأ الوصى مرة أخرى إلى السعيد لمواجهة الموقف الناشىء عن تصاعد قوة الأحزاب ، فكانت خطته عندما تسلم الحكم فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ هى أن يُنهى تضامن الأحزاب وذلك بدعوة اثنين منها إلى المشاركة فى الحكم فمنح وزارة لكل من الحزب الوطنى الديموقراطى وحزب الأحرار .

أدرك الحزبان المشتركان فى الحكم مغزى المناورة قبيل إجراء الانتخابات فسحبا وزيريهما من الحكومة ، ولم تصل المقاعد التى فازت بها الأحزاب الثلاثة المتقدمة للانتخابات إلى عدد أصابع اليدين مما جعلها تتهم الحكومة بتزييف الانتخابات .

وعندنا أن القضية لا تتعلق بتزييف إنتخابات أو بالقانون الذى ينظمها والذى يأخذ بمبدأ التصويت غير المباشر ، وإنما تتعلق بتركيب المجتمع العراقى الذى كان بحاجة إلى تغيير جذرى قبل أن تطبق النظم السياسية الغربية تطبيقا حرفيا .

والدليل على ذلك أنه أخذ بنظام الانتخاب المباشر فى سنة ١٩٥٢ وأجرت الانتخابات حكومة محايدة إلى حد كبير كما سنرى ، ومع ذلك عاد نفس الأشخاص إلى مجلس النواب .

لقد تعجل الزعماء العراقيون فى نقل الدساتير الغربية حينما وضعوا دستور سنة ١٩٢٥ فهو يسير على نمط أنظمة الملكية الدستورية المعروفة فى غرب أوربا .

وقد نص الدستور على حق الملك فى تعيين مجلس الوزراء دون حله[١]، ومع ذلك كثيرا ما كان يلجأ فيصل الأول وغازى إلى إقالة المجالس مستندين إلى نفوذهما الشخص ، وكان بوسع رئيس الوزراء أن يطالب إلى الملك حل البرلمان ، ولذا لا نجد مجلسا نيابيا واحدا سحب الثقة من الحكومة . وكانت الطرق غير الدستورية فى تغيير الحكومات أكثر شيوعاً كاللجوء إلى المؤامرات أو أثارة القبائل أو على الأقل حدوث خلاف فى مجلس الوزراء يؤدى إلى إستقالته . ولما فتح بكر صدقى باب الانقلابات العسكرية ووقع صدام معروف بين الضباط الوطنيين وبين الوصى سنة ١٩٤١ أراد عبد الإله بعد عودته إلى الحكم أن يعدل الدستور بحيث ينص صراحة على حق الملك فى إقالة مجلس الوزراء . وكان هذا الحق

(١) انظر المادة ٦٥ من القانون الأساسى العراقى لسنة ١٩٢٥ فى دساتير البلاد العربية ص ٢٢٤ .

يمارس عن طريق التفسير الضمنى ، بمعنى أن من له حق التعيين يكون له حق الإقالة .

وقد دار جدل طويل حول إمكان تعديل الدستور فى عهد الوصاية ثم أفتت المحكمة العليا بأنه يجوز التعديل أثناء الوصاية إذا كان من شأنه زيادة إختصاصات الملك وبناء عليه أدخل تعديل هام على الدستور سنة ١٩٤٣ ينص صراحة على حق الملك فى إقالة مجلس الوزراء[١] ، كما تناول التعديل نظام الوراثة فجعلها فى أكبر أبناء الشريف حسين فى حالة عدم وجود أبناء للملك على « خط عمودى » .

وبمقتضى هذا التعديل يصبح عبد الإله وريثا العرش بجانب كونه وصياً . ومن هنا نلاحظ أن التيار اتجه فى العراق ، كما حدث فى مصر ، إلى تدعيم إمتيازات الملك على حساب السلطات الشعبية بعد زوال فترة الحماس الأولى للنظم الديموقراطية .

(١) انظر تعديل المادة ٢٦ المصدر السابق ص ٢٥٠ .

الوثبـــة

بدأت صحف المعارضة تطالب بتعديل المعاهدة الانجليزية العراقية منذ سنة ١٩٤٤ ، ثم أعلنت حكومة السويدى فى بيانها الوزارى ضرورة تعديل المعاهدة ، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض ، ثم كان سقوطها المفاجىء وانشغال حكومة العمرى بالاصطدام مع الأحزاب والاضرابات العمالية مما شغل الرأى العام فترة عن قضية البلاد الأساسية وهى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ .

ولما تبينت الأحزاب أن انتخابات نورى السعيد ستؤدى إلى قيام برلمان تسيطر عليه أغلبية من الرؤساء التقليديين ، صرحت جميعا بأنها لن تقبل أى اتفاق جديد تعقده الحكومة العراقية مع بريطانيا حتى ولو صادق مجلس النواب عليه لأن هذا المجلس لا يمثل الشعب تمثيلا صادقا .

ولكى يتحدى موقف الأحزاب هذا اهتم الوصى باجراء مفاوضات مع بريطانيا ، فاتصل شخصيا أثناء قضائه الصيف فى لندن سنة ١٩٤٧ ببيفين وزير الخارجية ، واتفق الفريقان على أن المطالب هو التعديل لا الإلغاء وأن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون طويلة الأمد . وبعد عودته إلى العراق أخذ يعد لإرسال وفد عراقى لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة ، وطلب أن يشترك نورى السعيد فى الوفد رغم أنه خارج الحكم . وبينما كانت الاستعدادات دائرة للسفر حضر وفد عسكرى بريطانى إلى بغداد ليشرح فكرة الدفاع المشترك وهى الفكرة التى حلت بعد

الحرب العالمية الثانية محل المعاهدات الثنائية غير المتكافئة . وبيّن الوفد أن نظام الدفاع المشترك سيكون نموذجا لدول أخرى فى الشرق الأوسط ولا سيما مصر ولبنان الذى قبل رئيسه مبدئيا هذه الفكرة .

ويتضمن نظام الدفاع المشترك كما وضحه الوفد العسكرى البريطانى إقامة هيئة للتنسيق فى الخطط العسكرية ، والتسلح وتسهيلات معينة فى استخدام المطارات العراقية ، وبيّن أن التقدم الفنى الذى شهده العالم بعد الحرب الثانية يجعل المطارات العراقية حيوية لأمن «العالم الحر» .

وكان نورى السعيد تلقف هذه الفكرة لكى يؤكد ضرورة التحالف بين العراق وبريطانيا . فاقترح عقد اجتماع للأعيان قبل سفر الوفد العراقى وطرح عليهم ثلاث نقاط أساسية وهى : هل ثمة ضرورة لكى يتحالف العراق مع دولة كبيرة وما هى تلك الدولة ، فإذا تم الاتفاق على ذلك بحثت النقطة الثالثة وهى أسس ذلك التحالف . ومن الغريب أن الأعيان وافقوا بالاجماع على النقطة الأولى وبشبه إجماع على النقطة الثانية ولم يدر بخلد أحدهم أن يذكّر بأن الدول العربية إذا كانت تخشى من عدوان أجنبى فإن العدوان البريطانى قائم بالفعل بينما أن العدوان السوفييتى الذى توجه ضده المحالفة مجرد أمر محتمل .

أما بخصوص أسس المحالفة فقد طلب الأعيان الاطلاع عليها قبل إبداء الرأى فيها .

وكان هناك إذن اتفاق بين الأعيان على قيام التحالف وعلى إعطاء بريطانيا تسهيلات فى المطارات وطرق المواصلات العراقية فى حالة قيام الحرب وهو استمرار لنفس المبادىء التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٠

وإنما دار الخلاف على مصير القاعدتين البريطانيتين الجويتين فى الحبانية والشعيبة ومدى التسهيلات التى تتمتع بها بريطانيا وقت السلم وبصورة دائمة . فكان رأى الانجليز أن تكون هناك قيادة إنجليزية عراقية مشتركة للقاعدتين .

ويمكن أن نستخلص نقاط الخلاف الرئيسية بين وجهتى النظر فى الأمور الآتية : هل تقتصر التسهيلات على المطارات كما أراد العراق أم تشمل جميع خطوط المواصلات فى حالة الحرب .

هل ينص على ضرورة التشاور فى السياسة الخارجية أم يكتفى بالقول أنه يجب على كل فريق ألا يتبع سياسة معادية للآخر فى الشئون الخارجية كما طلب وفد العراق .

كذلك كان المفاوض العراقى يسعى لحذف المادة الخاصة بضرورة الاعتماد على بريطانيا فى تسليح الجيش العراقى إلا فى الحالة التى لا توجد فيها أنواع الأسلحة المطلوبة فى بريطانيا . كما طلب إلغاء المادة الواردة فى معاهدة سنة ١٩٣٠ والتى تنص على أنه فى حالة عدم وجود تمثيل دبلوماسى للعراق بإحدى الدول الأجنبية تتولى بريطانيا تمثيل العراق لدى تلك الدولة(١) وسيأتى مشروع المعاهدة كحل وسط بين وجهات النظر المختلفة وإن كانت بريطانيا قد ظفرت بمعظم الامتيازات العسكرية التى طلبتها(٢) .

منذ أن علم زعماء الأحزاب باجراء المفاوضات واجتماع الأعيان

---

(١) Kirk 153—159.

(٢) انظر الملحق الخاص بمشروع معاهدة بورتسموث .

فى قصر الرحاب دون مشاركتهم فيها أعلنوا مقدماً معارضتهم المعاهدة أولا لأن الحكومة الحاضرة لا تمثل الشعب ، وثانيا لأن بريطانيا تسىء اختيار الوقت فهى تريد أن تشغل العراق عن قضية فلسطين أو أن تستغل ظروف انشغاله بهذه القضية لتعجل بعقد معاهدة غير متكافئة والأرجح أنها تستفيد من الأمرين معاً وبالفعل سيدعى المفاوض العراقى أنه يريد أن يعجل بالمعاهدة حتى يتسنى تزويد الجيش العراقى بالأسلحة الحديثة قبل خوض معركة فلسطين .

ذلك أن صدى قضية فلسطين كان واضحا فى الرأى العام العراقى . فمعظم المظاهرات التى حدثت عامى ١٩٤٦/١٩٤٧ كانت كرد فعل على النكسات التى تعرضت لها القضية فى هذه الفترة . فجاءت مظاهرات يونيو سنة ١٩٤٦ نتيجة إعلان قرارات اللجنة الانجليزية الأمريكية بفتح باب الهجرة لليهود . وعلى أثر توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تجددت المظاهرات العنيفة فى بغداد . ومن ثم صار الشعور معبأ للثورة على الحكومة إزاء أول خطأ ترتكبه فى القضايا الوطنية .

وقد أثار تشكيل الوفد رد فعل سيء منذ البداية فأضرب طلاب الحقوق حينما تقرر سفر الوفد العراقى إلى لندن وهو يضم من بين أعضائه نورى السعيد ، فعطلت الدراسة بضع أسابيع إلى أن تمكن جمال بابان نائب رئيس الوزراء من تهدئة الخواطر .

كان أعضاء الحكومة البريطانية مقيمين فى ميناء بورتسموث لمشاهدة بعض المناورات البحرية فتم اللقاء الأخير بينهم وبين الوفد العراقى فى هذا الميناء . وهناك وقع مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى وبعث الوصى

بخطاب إلى جورج السادس يقول فيه إن معاهدة بورتسموث من شأنها أن تنمى العلاقات الحسنة بين البلدين ، أما جماهير الشعب فما كادت تعلم بمضمون الاتفاقية حتى أخذت تستعد للوثبة . واتفقت الأحزاب كلها على شجب المعاهدة . فقال الحزب الوطنى الديموقراطى أنه لا توجد حاجة أصلا للتحالف البريطانى ، أما حزب الاستقلال فقد أصدر بيانا تفصيليا أثبت فيه كيف أن مشروع معاهدة بورتسموث يعتبر فى عدة نواحٍ خطوة إلى الوراء بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٠ التى تستهدف الحركة الوطنية فى الأصل التخلص منها مثال ذلك النص على إبقاء القوات البريطانية من مختلف الصنوف فى حالة قيام الحرب .

وبينما كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تنص على عودة القوات البريطانية فى حالة خطر محدق بقيام حرب ، استخدم مشروع معاهدة جبر — بيفن عبارة أكثر عمومية وهى « فى حالة تهديد عدائى محدق » . كذلك فإن لجنة الدفاع المشتركة لم تحدد اختصاصاتها فى مشروع المعاهدة الجديدة . بينما كانت اختصاصات البعثة العسكرية معينة فى سنة ١٩٣٠ . كذلك فإن الدفاع المشترك وهو المبدأ الجديد الذى أدخله المشروع ليس له أجل معين وهو يربط العراق ربطا نهائيا بخطط الدفاع البريطانية ، بينما أن معاهدة سنة ١٩٣٠ حددت هدف استخدام الأراضى العراقية بأنه المحافظة على خطوط الامبراطورية .

كذلك أدخل المشروع الجديد تسهيلات لم تكن موجودة من قبل مثل إعفاء الطائرات البريطانية من دفع الرسوم فى جميع المطارات العراقية — وترك مشروع المعاهدة مسألة إدارة القاعدتين الجويتين اللتين

تقوم بتشغيلهما قوات بريطانية دون تحديد ، وبالفعل كان من المفروض أن تلحق بالمعاهدة مذكرة تفسيرية خاصة بذلك . وكان الرأى السائد عند الانجليز هو أن الإدارة البريطانية تضمن فعالية التشغيل .

ثم ختم حزب الاستقلال بيانه بأنه لا مبرر أصلا لوجود قواعد أجنبية لأن الأمن الدولى صار من اختصاص الأمم المتحدة(١) .

تجددت اضرابات الطلبة بشكل واسع وخاصة بعد أن انتهكت الشرطة المستشفى التابع لكلية الطب فى بغداد .

واضطر الوصى إلى إصدار بيان يقول فيه أنه لن يبرم اتفاق إلا بعد عرضه على ممثلى الشعب وكان ذلك فى ٢١ يناير سنة ٤٨ أى بعد التوقيع على المشروع بستة أيام . وهو تراجع صريح أمام الوثبة الوطنية لأن الوصى سبق أن رحب بالمعاهدة على نحو ما أشرنا . وقد أثار هذا التصريح الجديد دهشة الحكومة البريطانية وأعلنت أن رئيس الوزراء المسئول عن المعاهدة عائد لشرح حقيقتها أمام الشعب والعمل على إبرامها .

وكان سخط الشعب يتزايد باضطراد كلما اقترب موعد عودة رئيس الوزراء وبلغت المظاهرات ذروتها يوم ٢٧ يناير وانتشرت من بغداد إلى مدن أخرى . ولم تتسع المظاهرات من حيث الحجم فقط ، بل تطورت أيضا من حيث النداءات والشعارات التى أطلقتها فى هذه المناسبة ، فسمعت

(١) مهدى كبه مذكراتى فى صميم الأحداث ص ٢٢٤ وما بعدها .

نداءات بالجمهورية وبالاصلاح الزراعى مما جعل خصوم الحركة الوطنية يتهمون القائمين بالوثبة بالشيوعية أحيانا وبالنازية أحيانا أخرى أو بالطائفية باعتبار أن صالح جبر من أصل شيعى بيد أنه يرد على ذلك بأن كثيرا من زعماء الوثبة هم أيضا من أصلى شيعى مثل محمد مهدى كبه رئيس حزب الاستقلال ومحمد رضا الشبيبى الذى التفت حوله حينئذ جماعة من المعارضة عرفت بالجبهة الوطنية ، أما الإشارة إلى النازية فهى غمز لحزب الاستقلال إذ كان لكثير من أعضائه صلات قديمة بحركة رشيد عالى الكيلانى(١) .

فقد مجلس الوزراء تماسكه ولم يستطع صالح جبر أن يصل إلى مقره إلا تحت حراسة مشددة وأوشك الزمام أن يفلت من الحكومة فى هذا اليوم لأن بعض رجال الشرطة امتنعوا عن إطلاق النار على الجماهير . وتردد الوصى كثيرا فى استخدام الجيش علما بوجود عناصر معادية للانجليز بين صفوف الضباط .

وقدر عدد الضحايا فى هذه الأحداث بنحو خمسين قتيلا ومائتى جريح . ولا شك أن هذا الصدام العنيف مع الجماهير هو الذى أوعز إلى الوزراء الثلاثة بتقديم استقالاتهم مما جعل بقاء مجلس الوزراء غير شرعى . ورغم ذلك فإنه حينما جمع الوصى كبار الساسة للتشاور معه فى الموقف الخطير رأى كل من صالح جبر ونورى السعيد ضرورة المحافظة على هيبة الحكومة بأى ثمن ، بينما توسل محمد الصدر ، وهو سياسى مسن مشهور بالنزاهة ، لكى يستجيب الوصى لمطالب الجماهير فيقيل الحكومة المسئولة عن المعاهدة . ومال الوصى أولا إلى رأى السعيد وأعلن الأحكام العرفية ومُنع التجول فى بغداد والمدن الكبرى .

(١) Longrigg p.344–345.

غير أن الوصى لان فى اليوم التالى إلى وجهة نظر الصدر ، فقدم جبر استقالته ولم يستطع الخروج من بغداد إلا مستترا بل أنه اضطر إلى مغادرة العراق كليا والاختفاء فى عمان ثم فى لندن حتى أخذت ذكرى تلك الأحداث تخف بالتدريج .

كان من المفروض فى مثل هذه الظروف أن يعهد إلى محمد الصدر برئاسة الحكومة الجديدة ، بيد أن الوصى لم يتجه إليه مباشرة بل كلف أرشد العمرى بتأليف الوزارة ، فلم يجد من يتعاون معه من بين الشخصيات البارزة . ومن ثم اضطر الوصى إلى تكليف محمد الصدر الذى اكتسب شهرة وشعبية خلال تلك الأحداث . سار محمد الصدر على سياسة أسلافه فاختار وزراءه من الشخصيات التقليدية وعرض وزارتين على كل من حزب الاستقلال والأحرار ، فقبل الحزب الأول فقط المشاركة فى الحكم ودخل زعيمه محمد مهدى كبة الوزارة .

وقد بادرت الحكومة الجديدة إلى إبطال معاهدة بورتسموث تلبية لرغبة الشعب وإجماع الأحزاب على ضرورة ذلك ، كما حلت مجلس النواب واستعدت لإجراء انتخابات جديدة ورفعت الرقابة عن الصحف وتوقع الناس أن تكون الانتخابات نزيهة فى هذه المرة فيؤدى ذلك إلى تغيير وجه البرلمان العراقى . وبالفعل دخل كثير من الأعضاء الجدد إلى المجلس لأول مرة . غير أنه من بين ١٣٨ نائبا لم يكن هناك سوى ٦ يمثلون الأحزاب السياسية ومعظمهم من حزب الاستقلال .

ويعزو بعض الكتاب ذلك إلى عجز الرئيس المسن عن إدارة الانتخابات بحزم ، وبالفعل كانت أجهزة الشرطة تتبع تقاليد موروثة وتنفذ أساليبها المألوفة نحو الناخبين والمرشحين دون أن تتكلف باتخاذ

سلوك معين بواسطة رئيس الوزراء . فلم يكن من السهل مثلا على رجال الشرطة فى الاقطاعيات أن يكفوا عن التعاون مع كبار الملاك وهم ينزلون فى ضيافتهم ! ! وفضلا عن ذلك فقد جرت الانتخابات فى ظل الأحكام العرفية أثناء الاستعداد لحرب فلسطين وهذا يؤكد لنا كيف أن العراق مثل غيره من الأقطار العربية كان بحاجة إلى تغير اجتماعى قبل أن يخوض تجربة الحياة الحزبية .

وعلى كل فإن وثبة يناير ١٩٤٨ قد انتهت بنتيجة سلبية . حقيقة عطلت مشروع المعاهدة ولكنها لم تحل مشكلة العلاقات الانجليزية العراقية ، فبقيت معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة إلى أن دخل العراق حلف بغداد . وفيما يخص السياسة الداخلية فإن كثيراً من قادة الوثبة كانوا يتطلعون إلى اسقاط الزعماء التقليديين وإحلال جيل جديد محلهم فى السلطة . إلا أن محمد الصدر كان بعيداً عن هذا التفكير ، ولذا لا نكاد نلمس أثراً للوثبة الوطنية فى حياة العراق السياسية خلال السنوات التالية .

العلاقات العربية

حينما رأى الهاشميون آمالهم تتبخر على أثر تدعيم إستقلال سوريا ورسوخ النظام الجمهورى بها لم يجدوا مجالا لتقوية مركزهم فى العالم العربى سوى توثيق العلاقات بين الدولتين اللتين يتربعون على عروشهما : العراق والأردن .

وكان مفهوما منذ إعلان استقلال الأردن سنة ١٩٤٦ أن القصد من ذلك هو أتاحة الفرصة للملك عبد الله لكى يضم القسم العربى من فلسطين ومغزى هذا الضم هو الموافقة الضمنية على التقسيم وتصفية قضية فلسطين . ومع ذلك فقد رحبت الحكومة العراقية بهذا الاستقلال وبادرت إلى عقد تحالف مع الدولة الهاشمية الجديدة ، ووافق مجلس النواب فى بغداد على معاهدة التحالف فى ١٤ إبريل سنة ١٩٤٧ رغم الاعتراضات الشديدة التى أثارتها الأوساط الوطنية . ذلك أن الأردن لم يكن قد استكمل استقلاله وما زال الضباط الانجليز يسيطرون على جيشه .

وتنص المعاهدة العراقية الاردنية على أقامة تحالف دائم بين البلدين والتشاور باستمرار لتحقيق أهداف المعاهدة . وفى حالة تعرض أحد الطرفين لخطر الحرب يوحد الفريقان جهودهما لحل النزاع بالطرق السلمية فإذا لم تنجح المساعى يتشاور الطرفان لتوحيد موقفهما من الخطر المشترك .

ولعل أخطر مبدأ أحتوته هذه المعاهدة هو النص على أنه فى حالة حدوث اضطراب أو فتنة داخل أراضى أحد الطرفين يتعهد الفريق

الآخر باتخاذ التدابير اللازمة لعدم تمكين المتمردين من استخدام أراضيه أو إيصال الأسلحة لهم . ويمكن التعاون بجميع الأشكال لقمع هذه الفتنة .

كذلك نصت المعاهدة على توحيد الأساليب العسكرية وعلى أن يقوم كل فريق بتمثيل الآخر فى حالة عدم وجود سفراء له فى دولة أخرى . كما نصت على إقامة لجان دائمة ذات سلطات تنفيذية فى جميع ميادين التعاون المنصوص عليها فى ميثاق جامعة الدول العربية ، ومدة المعاهدة عشر سنوات قابلة للتجديد[1] .

ويمكن القول بأن هذه المعاهدة هى نواة الاتحاد الهاشمى الذى سيؤسس فى سنة ١٩٥٨ ويلاحظ أن كثيرا من موادها كان عبارة عن تأكيد لصلاة التعاون المنصوص عليها فى ميثاق جامعة الدول العربية فلم تكن هناك حاجة بالفعل إلى عقدها حتى من وجهة نظر القائلين بإمكان إقامة وحدات جزئية فى الوطن العربى . ولم توضع نصوصها موضع التنفيذ الا عند إقامة الاتحاد الهاشمى كرد فعل على قيام الجمهورية العربيه المتحدة .

وقد أثارت الفقرة الخاصة بالتعاون من أجل قمع الاضطرابات جدلا عنيفا عند نظر المعاهدة فى مجلس الاعيان . فبين حمدى الباجه جى كيف أن ذلك قد يعنى دخول الجيش الأردنى الذى ، يقوده جلوب باشا الأراضى العراقية لأى سبب من الأسباب الواهية . وطالبت الاحزاب بإضافة تحفظ على الأقل ينص على أن كل دولة تتخذ تدابير القمع داخل

(١) الحسنى ج ٧ ص ١٧٩

أراضيها فقط ومع ذلك وافق المجلسان على المعاهدة بأغلبية كبيرة .

ورغم وجود هذه الصلات الوثيقة بين الدولتين الهاشمتين فقد احتفظ كل جيش بقيادته أثناء حملة فلسطين . حقيقة كان العراق من بين الدول العربية التى قبلت أن يتولى الملك عبد الله القيادة العامة . ولكن حكومة بغداد أصرت على أن يكون نور الدين محمود هو نائب القائد العام . والذى حدث بالفعل هو أن الجيش العراقى رابط فى مثلث جنين طولكرم نابلس دون أن يقوم بدور فعال لأنه لم يكن يعرف من أين يتلقى الأوامر . هل من الحكومة فى بغداد أم من الملك عبد الله . واشتهرت عبارة « ماكو أوامر » لتصوير هذا الغموض والجمود أيضا .

وقد اتهمت حكومة الصدر بعجزها عن مواجهة هذه الأحداث الخطيرة . ولم يكن رئيس الوزراء نفسه متمسكا بالحكم فتقدم بالاستقالة إلا أن خلفه مزاحم الباجه جى الذى لم يكن أكثر كفاءة لمواجهة الموقف فقد عاش معظم وقته خارج العراق متفرغا للعمل الدبلوماسى لذلك لم يكن على دراية بمساوىء الادارة الداخلية بل أن وزراءه تم اختيارهم بواسطة الوصى . وسرعان مادب الخلاف بينه وبين العسكريين على تطبيق الأحكام العرفية وقد كانت حرب فلسطين مناسبة لتعيين بعض الضباط فى مناصب إدارية بالألوية ورحبت الجماهير بهم . الا أن المشكلة الأساسية هى أنه حتى لو كان بين الضباط العراقيين من أراد إدارة معركة فلسطين بأمانة فإنه كان عاجزا عن تحقيق ذلك لأن الجيش الاردنى هو الذى يمسك بطرق الاتصال وقد فوت جلوب بالفعل على الجيش العراقى فرصا عديدة .

وفى نفس الوقت أخذ الوصى يعيد إلى الحكم المسئولين عن معاهدة بور

تسموث فعين شاكر الوادى وزيرا للدفاع فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ فهو إذن قد عاصر أحداث حصار الفالوجا وتخاذل الجيش العراقى عن نجدة الجيش المصرى فى تلك الأزمه ، كما أن الجيش العراقى وقف جامدا حين اعتدت إسرائيل على الحدود المصرية فى ديسمبر سنه ١٩٤٨ وحينئذ قامت المعارضة بتقديم مذكرة احتجاج إلى القصر مما جعل مزاحم الباجه جى يفضل الإستقالة حتى يتخلص من هذه المسئولية الثقيلة .

ومن الغريب أن يكلف السعيد بتشكيل وزارة جديدة حتى تعمل على تلافى الأخطاء التى ارتكبت فى فلسطين وكان أبرزها كما ذكرت المعارضة الامتناع عن تقديم المساعدة الممكنة للجيش المصرى وكان نورى السعيد هو آخر من يصلح لأداء هذه المهمة ومع ذلك فقد أعلن فى خطاب تنصيبه أنه جاء لتنفيذ قرارات النواب بخصوص اتخاذ تدابير فعّالة فى فلسطين . وكان أول إجراء اتخذه هو سحب الجيش العراقى أصلا من فلسطين فى مارس سنة ١٩٤٨ بحجة أن الأردن وقع هدنة مع إسرائيل .

لم تكن جراح فلسطين قد اندملت بعد حينما جاءت أحداث سوريا لسنة ١٩٤٩ لتزيد العلاقات بين مصر والعراق تدهورا فمن المعروف أن هذا العام شهد ثلاث انقلابات متوالية فى سوريا وفى كل مرة يُفتح أمام العرش فى العراق أمل لتحقيق الهلال الخصيب ثم يتلاشى بعد قليل[1] . وكانت مصر هى باستمرار أقوى سند لهؤلاء الزعماء السوريين الذين يفسدون على الهاشميين خططهم ، فهى التى شجعت حسنى الزعيم على التراجع

(١) انظر فيما بعد القسم الخاص بسوريا .

عن فكرة الاتحاد ثم هى التى ساندت أديب الشيشكلى حينما أوقف تنفيذ المشروع فى اللحظة الأخيرة . وكان الباعث فى جميع هذه الأحوال هو التنافس الأسرى . فالأسرة الحاكمة فى مصر ترى أن توسع الهاشميين من شأنه أن يفقدها مركز الزعامة فى العالم العربى . وقد عارضت مصر فيما بعد تحقيق اتحادات عربية جزئية ولكن الباعث كان مختلفا بعد قيام الثورة . وهذا الباعث الجديد هو منع تأسيس اتحادات بين حكومات رجعية .

ويبدو أن حكومة العراق قد يئست أزاء التقلبات المتوالية فى سوريا فرأت أنه من الأفضل وضع حد للخلافات مع مصر . وعلى أثر انقلاب أديب الشيشكلى فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ جاء مزاحم الباجه جى نائب رئيس الوزراء حينذاك فجأة إلى القاهرة وتفاوض مع محمد صلاح الدين وزير الخارجية على حل مُرض بالنسبة لمستقبل سوريا . وكان إختيار المندوب العراقى من الأصل سيئا ، فقد رأينا أن الباجه جى كان رئيسا للوزارة إبان تقاعس الجيش العراقى عن نجدة الجيش المصرى سنه ١٩٤٨ .

وقد توصل الطرفان إلى إتفاق تعهد فيه كل منهما بعدم التدخل فى شئون سوريا الداخلية لمدة خمس سنوات . وجاء فى ملحق للاتفاقية النص صراحة على أن هذا يعنى توقف العراق عن فكرة الهلال الخصيب أو تأييد الأردن فى مشروع سوريا الكبرى[1] وحينما سأل الوصى لماذا حددت المدة بخمس سنوات قيل له لأن مدة الوصاية تنتهى فى ذلك الوقت وهى عبارة ساخرة قصد بها رجال المعارضة فى العراق أن يقولوا أن شخصيته غير الشعبية تقف حائلا دون تحقيق الاتحاد مع سوريا . على أن المعارضة لم ترحب

Khaddari p. 275. (١)

بدورها بالاتفاق مع مصر وانتقدها حزب الاستقلال وأنصار نورى السعيد معاً .

أما حزب الاستقلال فقد كان متحمسا لتحقيق أى اتحاد جزئى فى الوطن العربى غير أن زعماءه نسوا أو تناسوا حقيقة هامة وهى أن سوريا فى ذلك الوقت كانت فى وضع أفضل من حيث الاستقلال السياسى إذا ما قورنت بالعراق المكبل بقيود معاهدة سنة ١٩٣٠ .

أما نورى السعيد وأنصاره فقد كان ينطبق عليهم الوصف المشهور ملكيون أكثر من الملك . كما أنهم كانوا ينتقدون الحكومة المصرية لتهاونها فى مكافحة الآراء التقدمية بنفس درجة العنف التى كانوا يتبعونها فى العراق . لذلك لم يكن يعنيهم كثيرا تحسين العلاقات مع مصر . وهكذا انسحب أنصار السعيد من وزارة على جودت الأيوبى فأطاحوا بها نظرا إلى أن هؤلاء الاتباع يتمتعون بالغالبية فى مجلس النواب .

وبصرف النظر عن الاتفاقية الخاصة بسوريا فإن هذا الحادث يبين لنا كيف أن العلاقات بين الدول العربية أخذت تكتسب أهمية عظمى فى حياة العراق السياسية .

إنتفاضه ١٩٥٢

فى الوقت الذى أخذت فيه الاحزاب تتوقف عن العمل بعضها بالحل كما حدث لأحزاب اليسار وبعضها بتجميد نفسها ، رأى نورى السعيد أثناء تولية السلطة سنة ١٩٤٩ أن يؤسس حزبا يدين له بالولاء .

ومن الناحية العملية لم يزد حزب الاتحاد الدستورى الذى أقامه عن جمع النواب المستقلين تحت بطاقة حزب سياسى .

وقد نشر الحزب برنامجا يحتوى على جميع المبادىء الإصلاحيه التى كان يسمعها التقليديون من المعارضة ، فلم يغفل البرنامج حتى الإشارة إلى الطبقات العاملة والعمل من أجل توثيق الروابط بين الدول والشعوب العربية فهو يشير بذلك ضمنا إلى تعدد الشعوب والدول والاحتفاظ بكياناتها . وسنرى عند الحديث عن سوريا كيف أن نورى السعيد لم يكن يسعى للاتحاد مع سوريا إلا بناء على رغبة الهاشميين أو الانجليز ، أما هو فلم يكن يؤمن بالاتحاد العربى الشامل .

كان الاستقلال هو الحزب الوحيد الذى بقى قائما من بين الاحزاب الخمسة التى تأسست سنة ١٩٤٦ وقد ادرك زعماؤه حقيقة تفكير السعيد وكيف أنه جمع المبادىء الاصلاحية استهتارا بالعقائد السياسية وكأنه أراد أن يقول لخصومه أن هذه ليست سوى شعارات ويمكن لأى مغامر سياسى أن يطلقها . لذلك حينما عرض السعيد البرنامج على حزب الاستقلال وطلب إليه الاندماج معه فى هيئة واحدة لتشابه البرنامجين أجابوا بأن العبرة ليست بالمبادىء بل بالتطبيق .

أوحى تأليف حزب الاتحاد الدستورى لكثيرين من الزعماء التقليديين بأن يخوضوا نفس التجربة . فطلب سامى شوكت أحد أصدقاء السعيد القدامى أن يُرخص له بإنشاء حزب سماه بالإصلاح وكان شوكت قد اختلف مع صديقه القديم منذ الحرب الثانية وانتقد عليه ولاءه التام للانجليز كما اختلف حول مفهوم الوحدة العربية فهو من أنصار أقامة اتحاد فيدرالى يضم جميع الدول العربية المستقلة آنذاك وفى هذا الصدد يقول :

توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الأخرى وتوسيع مجال التضامن السياسى والاقتصادى والثقافى والعسكرى فيما بينها بحيث يؤدى ذلك إلى الوحدة العربية الكبرى التى يعتبرها الحزب من أقدس أهدافه ، وهو يؤمن إيمانا وثيقا بأن الأمة العربية فى مختلف أقطارها أمة واحدة تملك كل خصائص ومميزات الشعب الواحد وأن مصلحتها القومية والاقتصادية تحقيق كيان سياسى موحد » .

كانت هذه الآراء الخاصة بالوحدة العربية ثم تكوين منظمات الشباب موحية لبعض الكتاب بالقول أن حزب الاصلاح يعد نواة لحزب البعث العراقى الذى سيبرز فجأة كقوة سياسية هامة سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الحالة تكون منظمات الفتوة إمتدادا للمنظمات الشباب التى أسسها سامى شوكت . وعلى كل فقد نشأ حزب الاصلاح واختفى دون أن يحس به أحد مثل كثير من الأحزاب السياسية التى ظهرت فى ذلك الوقت ولنضرب مثلا بحزب الأمة الاشتراكى .

فقد أسس هذا الحزب صالح جبر الذى اشتهر بمعاهدة الدفاع المشترك سنة ١٩٤٨ فهو من أكثر ساسة العراق تأييداً لاستمرار التحالف

مع بريطانيا . وهو صاحب كتلة كانت تعرف باسم كتلة بورتسموث وتضم عديداً من أصدقاء الانجليز .

وفوق ذلك كله فهو من السياسيين التقليديين من طبقة السعيد — لذلك يبدو غريبا أن يكون صالح جبر هو أول من أدخل كلمة اشتراكية فى وصف حزب سياسى بالعراق ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على مدى الاستخفاف بتلك العبارات .

ولما كان تأسيس الحزب هو مجرد تعبير عن الخصومة الشخصية التى نشأت حديثا بين صالح جبر وبين نورى السعيد فلا بأس من أن يدخل الحزب فى برنامجه كل ما يعارض سياسة السعيد الشخصية . من ذلك مثلا إقامة علاقات مع جميع الدول على أساس المنفعة ، وبذا يتنكر صالح جبر لمعاهدة بورتسموث التى كان هو مسئولا عنها لينتقد سياسة التقارب مع الغرب ثم يدعو للاتحاد الفيدرالى مع الدول العربية وإلى توزيع أراضى الدولة على صغار الفلاحين . ولم يجرؤ صالح جبر ، وهو الزعيم الاقطاعى فى الجنوب ، على المناداة بتحديد الملكيات الزراعية القائمة فعلا .

على أنه لا يجب التعميم عند القول بأن الاشتراكية كانت مجرد شعار ، فيلاحظ أن هذا التعبير دخل بطرق واعية إلى حد ما ونص عليه فى برامج بعض الأحزاب التى لم تكن تستخدمه من قبل مثل حزب الاستقلال والحزب الوطنى الديموقراطى .

وقد رأى بعض الساسة الآخرين الذين اختلفوا مع السعيد أن يكونوا هيئة سياسية أو (جبهة) بدل أن يعمدوا إلى تأليف حزب رسمى[1]

(١) Lenczowski p. 252.

وهذا هو الاتجاه الذى سار فيه طه الهاشمى ومزاحم الباجه‌جى ولم يكن من المتوقع أن ينضم كامل الجادرجى وأصدقاؤه من الوطنيين التقدميين إلى هؤلاء الساسة التقليديين، ومع ذلك فقد تكون هذا التكتل باسم الجبهة الشعبية .

ويبدو أن الجامع المشترك بين الوطنى الديموقراطى وبين هؤلاء الساسة كان الاتفاق على مبدأ الحياد بين الشرق والغرب فى السياسة الخارجية . ولا شك أن إطلاق مثل هذه الدعوة فى سنة ١٩٥١ يجعل زعماء الجبهة من الرواد الأوائل لفكرة الحياد فى الشرق العربى وأعلنت الجبهة أن ذلك هو هدف الضمان الجماعى بين الدول العربية(١) .

وقد جمعت الجبهة الشعبية إلى صفوفها نحو ٣٦ عضواً فى مجلس النواب مما أكسب المعارضة قوة لم يألف السعيد مثلها من قبل ، لذلك أخذ يدبر المؤامرات ويوجه الإهانات إلى أعضاء الجبهة حتى أنه طعن فى عضوية الباجه‌جى فى مجلس الشيوخ ، وانتهى الأمر بأن قدم الأعضاء الـ ٣٦ استقالاتهم الجماعية من البرلمان ، وتضامن مع الجبهة حزب الاستقلال . إلا أن أعضاءه انفردوا بإعادة ترشيح أنفسهم وظفروا بخمس مقاعد وهكذا تناقصت المعارضة داخل المجلس تناقصا هائلا .

إذن كانت الحكومات المتوالية مهما اختلفت أشخاص رؤسائها بحاجة إلى تأييد أنصار السعيد فى المجلس ، يدلنا على ذلك أن على جودت الأيوبى حينما اختلف مع هؤلاء حول موضوع الانفاق مع مصر اضطر إلى الاستقالة . وقد حل محله رئيس مستقل هو توفيق السويدى . وكان عليه أيضا أن يشرك الاتحاد الدستورى فى حكومته فمنح الحزب خمس وزارات .

(١) فاضل حسين ٢٨١ .

وقد سلك السويدى أثناء توليه الحكم سنة ١٩٥٠ سلوكا يختلف عما اشتهر به فى سنة ١٩٤٦ ، فيعلق بعض الكتاب على ذلك بأنه لم يكن فى سنة ١٩٤٦ يؤمن أصلا بحرية الأحزاب وإنما كشف عن وجهه الحقيقى سنة ١٩٥٠ ويعتذر له آخرون بأنه فى سنة ١٩٤٦ لم يكن واقعا تحت ضغط برلمان يحتل فيه أنصار السعيد الرجعيون الأغلبية(١) .

ولكن السويدى يعد مسئولا عن ذلك الإجراء الخطير الذى يسمح لليهود القاطنين فى العراق بالهجرة إلى إسرائيل ، فهذا يتعارض مع السياسة العربية العامة وقد أدى إلى نزوح ١٢١ ألفا إلى إسرائيل ، كما أنه تجاهل المعارضة عند إجراء المفاوضات مع شركة نفط العراق ، وحينما توصل إلى مبدأ مناصفة الأرباح اعتقد أنه أسدى خيراً للبلاد فترك المجال للسعيد لكى يكون له فضل المصادقة على هذا الاتفاق .

كانت حكومة نورى السعيد من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى يوليو سنة ١٩٥٢ من أطول وزاراته عمراً وقد كتل جهده أثناء تلك الفترة للمصادقة على الاتفاق مع شركة نفط العراق والتغلب على المعارضة التى تزعمها حزب الاستقلال والتى طالبت بتأميم الشركة مثلما فعل الدكتور مصدق فى إيران .

والذى يسترعى الانتباه هو أن يحمل حزب الاستقلال لواء الدعوة إلى التأميم بالرغم من بعض اتجاهاته اليمينية مما يجعلنا نتردد أحيانا فى استخدام صف يسارى ويمينى عند التحدث عن الأحزاب فى الشرق

(١) Khadduri p. 277.

العربى ، فإن حزبا كان يوصف باليسارية المعتدلة مثل الوطن الديموقراطى لم يتحمس لقضية التأميم .

وكانت حجة السعيد فى معارضة التأميم هو أنه فشل فى إيران ، ولكن على المرء أن يبحث فى أسباب هذا الفشل . فإن الدول المنتجة لم تظهر تضامنا أثناء أزمة التأميم فى إيران مما مكن الشركات من الامتناع عن شراء النفط الايرانى وتعويض النقص الذى نجم عن ذلك بزيادة الانتاج فى الكويت والعراق والسعودية . وعلى كل فلم يكن بوسع الأعضاء الخمسة من حزب الاستقلال أن يؤثروا فى البرلمان العراقى كثيراً ، لذلك صادق المجلسـان على اتفاقية النفط فى فبراير سنة ١٩٥٢ بأغلبية ساحقة .

فى صيف ١٩٥٢ كانت الدورة البرلمانية تقترب من نهايتها ، ولا بد من إجراء انتخابات جديدة — وقد تساءل السعيد لماذا لا تقوم حكومته بإجراء الانتخابات ثم يترك الحكم لأصحاب الأغلبية بعد ظهور النتائج على نمط ما هو معمول به فى الدول الديموقراطية الغربية ولم يكن هو نفسه يستطيع الدفاع إلى آخر الشوط عن أن الوضع فى العراق يشبه الوضع فى إنجلترا التى يتمثل بها . لذلك قدم استقالته فى ٨ يوليو .

ولم يكن الرئيس الجديد مصطفى العمرى يحظى بسمعة طيبة فلم تعتبره المعارضة شخصا محايدا أو نزيها ، واستمرت تلح على تعديل قانون الإنتخاب . وقد أجاب الوصى بأنه لا يجوز هذا التعديل أثناء غياب البرلمان مما جعل المعارضة تطلب استفتاء إلى عبد الرزاق السنهورى فى هذا الشأن ، وقد أجاب رئيس مجلس الدولة المصرى آنذاك أنه من الجائز استخدام المراسيم الاشتراعية إذا أريد إجراء اصلاح انتخابى .

ولا شك أن ثورة يوليو فى مصر وما تبعها من أحداث فى لبنان قد تردد صداها فى العراق مثل جميع الدول العربية الأخرى ، فإذا بالمعارضة فى العراق توسع مطالبها فلا تقتصر على تعديل قانون الانتخاب وجعله مباشرا ، بل تطالب ايضا بالاصلاح الزراعى وبتقييد سلطات الملك .

لذلك اضطر الوصى إلى دعوة الساسة القدامى وزعماء الأحزاب فى اجتماع كبير بقصر الرحاب فى أوائل نوفمبر .

وكان يريد أن يحمل المجتمعين على اتخاذ قرارات تخدم مصالح القصر ولكن وقعت مشادة مفاجئة بين عبد الإله وبين طه الهاشمى جعلت الاجتماع ينفض دون أى قرار ، ويبدو أن الهاشمى لمّح إلى ثورة مصر حينما قال أن الموقف يهدد بالانفجار فأجاب الوصى : «لقد هاجمتنى أثناء الوثبة والآن تلمح إلى الثورة وأنا لا أخشى شيئاً ولا أودع أموالا فى الخارج»(١) .

والحق أن طه الهاشمى حاول أولا أن يتبع مع الوصى أسلوب الاقناع الهادىء إذ أشار إلى أنه يجدر بالحكومة وضع نظام دستورى سليم قبل نهاية عهد الوصاية لكى يذكر الناس عبد الإله بالخير . ولكن الوصى قطع هذا السبيل حينما قال ، ليس المهم هو تعديل قانون الانتخاب بل إجراء انتخابات حرة .

وحينما انسحب الهاشمى بعد المشادة تبعه ممثلو الأحزاب . وكان الموقف متوترا منذ أيام فى الكليات الجامعية بسبب مسألة داخلية تتعلق بنظام الامتحانات فجاءت أخبار اجتماع الرحاب لتصب الوقود على النار الراكدة . وقد بدأت المظاهرات العنيفة تجوب شوارع بغداد يوم

Khadduri 280. (١)

١٩ نوفمبر ووقعت الاصطدامات المعهودة مع الشرطة وحاول مصطفى العمرى أن يتغلب على الموقف باعلان نظام الانتخاب المباشر غير أن الزمام أفلت فكان مصيره مثل مصير صالح جبر أيام الوثبة .

اوحظ أن الشعارات التى أطلقتها الجماهير سنة ١٩٥٢ كانت أكثر صراحة فى معاداتها للقصر منها سنه ١٩٤٨ . وبينما كان دور حزب الاستقلال بارزاً فى الوثبة أتى الحزب الوطنى الديموقراطى فى المقدمة إبان انتقاضه سنة ١٩٥٢ وسمعت نداءات «إلى الحكم ياجادرجى» تتردد على أفواه الجماهير .

أراد الوصى أن يستعين بشخصية ذات قبضة حديدية مثل جميل المدفعى أو نورى السعيد ولكن جماهير الشعب حينما علمت بذلك ازدادت ثورتها عنفا وبلغت الذروة يوم ٢٣ نوفمبر . ولم يجد الوصى بُدا فى هذه المرة من الاستعانة بالجيش .

وحينما استدعى نور الدين محمود القائد العام للجيش العراقى قرر أن من المستحيل المحافظة على الأمن دون إطلاق النار وحينئذ واجهت الحكومة إشكالا خطيرا وهو من يصدر الأمر باطلاق النار .

ويبدو أن الشخصيات الرئيسية فى الحكومة كانت تريد أن تخلص نفسها من تلك المسئولية . فرفض آمر لواء بغداد أو المحافظ أن يصدر الأمر قائلا بأن ذلك من اختصاص وزير الداخلية ، ولكن الوزير مستقيل . كذلك رفض القائد العام أن يصدر الأمر باطلاق النار محتجا بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراة أو الوصى فى حالة استقالة الوزارة . وحتى يبرىء الوصى نفسه من المسئولية انتهى إلى حل لم يكن محب أن يلجأ إليه وهو تعيين نور الدين محمود رئيسا للوزارة .

ويقال أن الجماهير قد أخطأت معزى هذا التعيين إذ اعتبرت أن مجرد ولى القائد العام الحكم يجعل العراق فى وضع مشابه للاتجاه الذى سارت فيه مصر بعد الثورة(١) .

وتثير شخصية نور الدين محمود بعض الجدل حول الدور الذى لعبه إبان الانتفاضة ، فيقول البعض أنه لم يشأ أن يكون أداة لقمع الثورة الشعبية كما أراد الوصى وأنه جلب على نفسه سخط القصر لهذا السبب ، لذلك ما كادت تنتهى مهمة إجراء الانتخابات حتى قبلت استقالته وأبعد عن قيادة الجيش وذلك بتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ وكان نور الدين محمود حريصا على التمسك بمنصبه الأول فاعتبر هذا التعيين عقوبة له عن موقفة المحايد من الانتفاضة .

أن على الأحداث لا تؤكد لنا صفة الحياد ، فقد اعتقل كثيرا من زعماء الأحزاب مثل الجادرجى وصديق شنشل وفائق السامرائى ، وأعلن الأحكام العرفية وعطل ١٧ صحيفة . ولم يتخذ إجراء اصلاحيا سوى إصدار قانون الانتخاب المباشر وكانت الوزارة المستقيلة قد وافقت على ذلك مبدئيا أمام ثورة الجماهير .

حقيقة أطلق سراح الزعماء بعد أيام وسُمح للجميع بترشيح أنفسهم ولكن بصفة شخصية لأن الأحزاب حُلَّت إثر إعلان الأحكام العرفية(٢) .

وعندنا أن نور الدين محمود لم يكن مهيأ للدور الذى ألقى على عاتقه . وبما لم يشأ أن يكون أداة فى يد الوصى ، ولكنه فى نفس الوقت ضحى بسمعته من أجل المحافظة على الأمن واعتقد أن النزاهة هى الوقوف

(١) الحسنى ج ٨ ص ٢٠٦ .
(٢) محمد مهدى كبة ص ٣٣٤ .

موقف الحياد بين القوى الرجعية والتقدمية ، لذلك لم يُرض أحداً سواء المعارضة أو القصر ، وأسفرت الانتخابات التى أجراها فى ظل النظام الجديد ، نظام الانتخاب المباشر ، عن نتائج أسوأ من الانتخابات السابقة إذ حصل الزعماء التقليديون على مزيد من الأغلبية فى مجلس النواب وللمرة الأولى قرر حزب الاستقلال مقاطعة الانتخابات متخليا بذلك عن نزعته النضالية أمام الحكم العرفى .

لقد رأى البعض أن انتفاضة سنة ١٩٥٢ تدعو إلى التعجيل بإنهاء الوصاية وإتاحة الفرصة لفيصل الملك الشاب لكى يمارس سلطاته . وقد تُوّج بالفعل فى مايو سنة ١٩٥٣ ولكن خابت آمال هؤلاء الذين اعتقدوا بأن ذلك سيحدث تغييرا فى سياسة العراق الداخلية . فلم يستطع فيصل أن يتحرر من سيطرة خاله ، فكان عبد الإله هو الذى يختار الوزراء باستمرار ، ولم يكن فيصل سعيدا بالحكم .

وقد اتجه بعض الساسة العراقيين إلى محاولة اجتذابه إليهم فيلاحظ أن حزب الاستقلال تقدم له بعرائض فى مناسبات عديدة حتى سنة ١٩٥٧ حينما تكونت الجبهة الوطنية السرية . أما اليسار فلم يوافق قط على تبرئة فيصل من المسئولية واعتبره شريكا لعبد الإله فى الأحداث التى وقعت بعد ذلك إلى قيام الثورة فى سنة ١٩٥٨ .

لقد انتهت انتفاضة ١٩٥٢ بنكسة فى سياسة العراق الداخلية والخارجية وتمكن السعيد من القضاء على المعارضة وكشف عن اتجاهاته الشخصية دون خوف . فبينما عجز صالح جبر عن عقد معاهدة بورتسموث أمام الوثبة الوطنية فى سنة ١٩٤٨ ، تمكن نورى السعيد من ربط العراق بسلسلة من الأحلاف الغربية دون أن يواجه معارضة مكشوفة ولو إلى حين .

حلف بغداد

لم يكن حكام العراق هم الذين يسعون وحدهم إلى ربط بلادهم بالأحلاف الغربية ، فقد دخلت دولتان جديدتان إلى سياسة الشرق العربى تغذيان هذا الاتجاه وهما تركيا والولايات المتحدة بالإضافة إلى الاستعمار التقليدى ممثلا فى بريطانيا . ويبدو أن تركيا أثناء شعورها بالخوف من الاتحاد السوفيتى فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت تسعى لإيجاد حلفاء لها من بين جيرانها . وفى الثلاثينات وجدت فى دول البلقان ضالتها . أما بعد الحرب الثانية فقد تحولت معظم دول البلقان إلى الكتلة الشيوعية فصارت تركيا تنظر إلى حكام العراق الموالين للغرب كحلفاء طبيعيين لها .

كذلك خرجت الولايات المتحدة عن سياستها التقليدية التى كانت تمتنع بمقتضاها عن التدخل فى شئون الشرق الأوسط السياسية مكتفية بالنشاط الاقتصادى وتاركة لبريطانية ادارة الشئون السياسية . فقد تصور كثير من الأمريكيين أن الرأى العام فى الشرق العربى يمكن أن يكون أكثر تقبلا للتحالف مع الولايات المتحدة التى ليس لها ماض استعمارى — منه لفكرة التحالف مع بريطانيا .

ولعل الأمريكيين أخذوا يشعرون بفساد تلك الخطة حينما تقدموا إلى مصر سنة ١٩٥١ بمشروع حلف الشرق المتوسط فنبذته الحكومة المصرية توا ، وستظل مصر حجر عثرة فى سبيل حكام العراق الموالين للغرب لأن مصر الثورة هى التى عرقلت خطة نورى السعيد وأنصاره لربط العراق دفعة واحدة بحلف غربى واضطرته إلى أن ينفذ ذلك على مراحل خوفا من

معارضة الدول العربية وكذلك من الشعب العراقى الذى لم تتح له فرصة التعبير عن رأيه إبان هذه الأزمة .

ومن الشائع أن حلف بغداد كان هو الإتفاقية التى ربطت العراق بعجلة الغرب ، والواقع أنه حلقة واحدة فى سلسلة من اتفاقيات ثلاث تمت بين أبريل سنة ١٩٥٤ وأبريل سنة ١٩٥٥ وكانت الحلقة الأولى عبارة عن اتفاق ثنائى بين العراق وبين الولايات المتحدة تعهدت فيه الأخيرة بتزويد العراق بالأسلحة بشروط تخل بالسيادة الوطنية . وحجة الولايات المتحدة فى ذلك هى أنها كانت قد امتنعت من قبل عن تزويد دول الشرق العربى بالسلاح حرصا على أمن اسرائيل وإذن فلا بد من أخذ الضمانات إذا ما أريد منها الخروج عن هذه السياسة .

هكذا اشترطت الولايات المتحدة « ألا يستعمل العراق الأسلحة إلا لصيانة أمنه الداخلى المشروع وأن لا يقوم بأى عدوان على دولة أخرى » مادة ١ » (١) .

وأن يكرس جميع موارده الاقتصادية والبشرية لتقوية دفاعه الداخلى والدفاع عن العالم الحر . ويجب على العراق أن يقدم للولايات المتحدة وللدول التى تعينها بالاتفاق المتبادل جميع المواد الخام التى تزيد عن حاجته ويتعهد أيضا بعدم نقل ملكية الأسلحة إلى طرف آخر .

وجعل هـذا الاتفاق فعالا يسمح العراق للمراقبين الأمريكيين بالاشراف على صيانة الأسلحة والتدريب على استخدامها ويحدد عدد الخبراء الأمريكيين فى اتفاق لا حق .

(١) انظر نص الاتفاقية فى Hurewitz p. 346

وقع هذا الاتفاق الثنائى بين العراق والولايات المتحدة فى أعقاب ميثاق آخر تم عقده بين باكستان وتركيا تحت رعاية الولايات المتحدة وكان هذا الميثاق يشكل جزءا من بين سياسة الولايات المتحدة العامة الرامية إلى إحاطة الاتحاد السوفيتى بحزام من الأحلاف العسكرية وقد أغضبت هذه الاتفاقات الثنائية بريطانيا لأنها تشمل مناطق نفوذها التقليدية ، كذلك فإن هدف الدولتين اختلف فى التفاصيل . فالولايات المتحدة كانت تريد من وراء هذه الاتفاقات إيجاد حلقة بين حلفى الأطلسى وجنوب شرق آسيا ، ولذلك كانت تسمى الميثاق التركى الباكستانى بالحزام الثالث ولا ترى مانعاً من ادخال العراق فيه ، ولا يعنيها كثيراً جر الدول العربية الأخرى إذا كان ذلك سيورط الغرب فى مشكلات السياسية الداخلية العربية ثم أن هـذه الدول لا تتاخم الحدود السوفيتية .

أما بريطانيا فكانت تستهدف الاحتفاظ بنفوذ ما فى دول الشرق العربى التى كانت تخضع لها من قبل سيما وإن المعاهدات غير المتكافئة المعقودة مع مصر والعراق توشك على نهايتها(١) .

كان السعيد أميل إلى مجاراة وجهة النظر البريطانية وهو على كل حال لم يكن يدير دفة الحكم فى العراق عندما عقد فاضل الجمالى الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة . ومع ذلك فنحن لا نذهب إلى حد القول بوجود سياستين متعارضتين : أمريكية ينفذها فاضل الجمالى وبريطانيه ينفذها نورى السعيد ، فإن الخلاف كما أشرنا يدور حول التفاصيل ، وكان فاضل الجمالى مستعداً للتخلى عن الحكم فى أى وقت لمربيه السياسى ، يدل على ذلك أنه حينما أرسلت مصر صلاح سالم إلى العراق فى محاولة لصرفه عن

(١) أشار ايدن إلى ذلك الخلاف فى مذكراته انظر
Eden memoires Vol. 3 p. 95.

سياسة التحالف مع الغرب ، تركت لنورى السعيد مهمة مواجهة المبعوث المصرى . وفى سرسنك ، أحد المصايف العراقية بالشمال دارت المحادثات المشهورة بين الرجلين فى أغسطس سنة ١٩٥٤ ، ودافع صلاح سالم عن فكرة وضع ميثاق التضامن العربى موضع التنفيذ وكيف أن ذلك أفضل وسيلة لتحقيق أمن الدول العربية بدون إقحام تركيا . وقد وافق السعيد مبدئيا على استبعاد تركيا قائلا إنها تطمع فى ولاية الموصل وربما تود تكرار مأساة الأسكندرونة ، إلا أنه سخر من فكرة الدفاع العربى المشترك قائلا أن الدول العربية مثل السعودية أو اليمن لا تملك جيوشا على الطراز الحديث . لذلك فهى لا تستطيع الاستغناء عن مساعدة الغرب . وعليه فانه عند اقامة منظمة دفاعية عربية لابد وأن تستشار بريطانيا والولايات المتحدة فى أمور تسليحها وفى إجراءات الدفاع العربى ، لذا عاد صلاح سالم دون التوصل إلى اتفاق ، وبعد زيارة خاطفة قام بها نورى السعيد للقاهرة ثبت أنه من المستحيل التوفيق بينه وبين حكومة الثورة (١) .

ودفع ذلك الموقف الحازم من جهة مصر نورى مسعيد — وقد تولى رئاسة الحكومة العراقية — إلى استئناف المباحثات مع تركيا والاتجاه السائد حينذاك هو عقد ميثاق دفاعى بين العراق وتركيا يكون محوراً لاجتذاب دول الشرق الأوسط عامة والدول العربية بصفة خاصة . وكان

---

(١) ادعى نورى السعيد أن صلاح سالم كان قد وافق مبدئيا على فكرة استشارة بريطانيا والولايات المتحدة فى مسألة الدفاع العربى وأن جمال عبد الناصر أنبه على ذلك عند عودته إلى القاهرة وذلك اثناء هجومه على الحكومة المصرية فى أعقاب العدوان الثلاثى وقد استوضح باتريك سيل الصحفى البريطانى وصاحب الكتاب القيم عن سوريا هذه النقطة من صلاح سالم قبيل وفاته فنفى تلك الواقعة نفيا باتا .

انظر خطابه إلى المؤلف Patrick Seale p. 201

الحزب الديموقراطى الحاكم فى تركيا آنذاك بزعامة عدنان مندريس قد خفف من النزعة العلمانية التى غرسها مصطفى كمال وحزبه الجمهورى لذلك قيل إن حكومة أنقرة تطلعت آنذاك إلى إيجاد كتلة اسلامية تحت زعامتها وكأنها تسترجع ذكريات العصر العثمانى . ولتحقيق هذا الهدف رؤى الفصل بين الميثاق العراقى التركى وبين الاتفاق التركى الباكستانى الذى هو جزء من الأحلاف الغربية وأشار إلى ذلك البلاغ الصادر فى أعقاب المحادثات التى جرت فى يناير ١٩٥٥ بين مندريس ونورى السعيد .

ولعل السياسى المخضرم والصديق التقليدى لبريطانيا فى العراق كان يفكر فى أن يكون أداة للنفوذ البريطانى الذى سيتخذ صورة جديدة هى صورة الأحلاف الدفاعية فى الشرق العربى ويستطيع من وراء ذلك أن يحقق الزعامة التى يتطلع إليها منذ زمن طويل فى المنطقة . ألم تكن بريطانيا تسعى إلى شىء من ذلك فى سنة ١٩٤٥ حينما سعت لتأسيس الجامعة العربية على أمل أن تتخذ من مصر ستاراً لبسط نفوذها ؟ وإذا كانت هذه الآمال قد ضاعت سدى فلم لا يحققها هو سنة ١٩٥٥ .

لهذا يعد تحول سوريا عن الدخول . فى هذه الأحلاف المقترحة ضربة قاضية لخطط نورى السعيد أدت إلى توجيه ميثاق بغداد وجهة أخرى ، فقد فتح باب عضويته لبريطانيا ثم ايران وباكستان وبذا صار مكملا للميثاق التركى الباكستانى الذى تأسس تحت رعاية الولايات المتحدة ، ولم يعد هناك داع لاصطدام بريطانيا بها حول هدف الحلف الجديد .

ومن المعروف أنه كان للحكومة المصرية الفضل الأكبر فى إفساد خطط السعيد فقبيل عقد الميثاق مع تركيا دعت رؤساء الحكومات العربية إلى عقد جلسة استثنائية للجامعة فى ٢٦ يناير . حقيقة انفض المجلس دون اتخاذ قرار ولم يصدر كما كانت ترجو الحكومة المصرية ، استنكار الموقف العراقى إلا أن هذا الاجتماع وضح معارضة معظم الحكومات العربية للدخول

فى الميثاق العراقى التركى ولو لدوافع وأسباب مختلفة . فمازال لدى السعودية عقدة من الزعامة الهشمية . أما لبنان فقد رأى فيه ملامح حلف اسلامى . والساسة السوريون يشعرون بالضغط الشعبى حيث اعتنقت البيئات الجديدة فى سوريا سياسة الحياد وشاركت فى رسم خطوطها الكبيرة وبقيت الأردن نقطة الضعف الوحيدة . وقد لاحت بوادر الفشل للخطط البريطانية أمام إيدن منذ ذلك الوقت فقد زار كلا من القاهرة وبغداد زيارة خاطفة فى فبراير سنة ١٩٥٥ وأدرك بعد مقابلة مع الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢١ منه أن ميثاق بغداد أفسد العلاقات مع مصر وكان من المرجو أن تتحسن بعد عقد معاهدة ١٩٥٤ وذلك دون أى كسب مقابل طالما أن الدول العربية الأخرى ترفض الدخول فى الميثاق العراقى التركى . ويبدو أن وزير الخارجية البريطانية آنذاك فكر فى التراجع عن فرض الأحلاف على الدول الغربية لولا أنه ، حسب تعبيره ، لم يشأ أن يضحى بنورى السعيد الذى بذل الكثير من أجل بريطانيا فقد خرج عن سياسة أمريكا الرامية إلى الاكتفاء بمجابهة الاتحاد السوفيتى دون إثارة مشكلات داخلية فى الشرق العربى ، وأبدى استعدادا لإدخال بريطانيا فى الحلف العراقى التركى ، بل إنه منح جميع التسهيلات للطيران البريطانى فى العراق تحت ستار هذا الحلف حتى أن الطائرات التى خرجت من قواعد الشعيبة والحبانية تنفيذاً لاتفاقية سنة ١٩٥٥ التى أنهت معاهدة ١٩٣٠ عادت من منتصف الطريق ولم تصل إلى قواعدها المعدة فى قبرص . وكأن إيدن راح يبحث عن مبررات تدل على المكاسب التى حققتها بريطانيا من حلف بغداد فذكر أنه على أقل تقدير يحمى مصالح شركات النفط فى الخليج[1] .

---

(١) Eden memoires ،Vol· 3 p. 221. انظر كذلك بحثا أصدره للمعهد الملكى للشئون الدولية عن ميثاق بغداد .
R. I. I. A. Tne Bagdad pact London 1956.

تم عقد الميثاق العراقى التركى إذن فى ظروف غير ملائمة ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ ولا يحتوى نص المحالفة على الإجراءات العسكرية التى تلتزم بها تفصيلا الدول الأعضاء ، وإنما يترك تعيين ذلك للمجلس الوزارى الذى تقرر تأسيسه فى المادة ٦ .

ولعل أبرز نقاط الضعف التى تضمنتها المحالفة هو ما ورد فى المادة ٤ من أن جميع الأطراف الموقعة تعلن أنها لا ترتبط باتفاقات دولية تتعارض مع هذه المحالفة وتتعهد بألا تفعل ذلك فى المستقبل فهذا يؤكد الاعتراضات التى أثارتها الحكومة المصرية قبل أن يوقع العراق الحلف[1] .

ولكى تغطى الحكومة العراقية موقفها أدخلت تحفظا على دول الشرق الأوسط التى يجوز أن تنضم إلى الحلف ، إذ أن الولايات المتحدة كانت تأمل فى أن يفتح الباب لإسرائيل أيضاً ولذلك نص على أن باب المحالفة مفتوح لجميع الدول التى تعترف بها الأطراف الموقعة على الحلف . لم تنضم بريطانيا إلى حلف بغداد إلا بعد توقيع اتفاقية ثنائية بينها وبين العراق فى ابريل سنة ١٩٥٥ ولم يكن العراق بحاجة إلى الارتباط بمثل هذه الاتفاقية لأن مدة معاهدة سنة ١٩٣٠ انتهت وإذن فإن منح بريطانيا امتيازات جديدة تم بدون مقابل ، وبمقتضى الاتفاقية الثنائية الجديدة تحتفظ بريطانيا بمدربين وخبراء فى قاعدتى الشعيبة والحبانية ويتبع هؤلاء قائدا بريطانيا الذى يكون حلقة اتصال مع القوات العراقية ، وتتمتع البعثة العسكرية البريطانية فى

---

(١) Hurewitz Vol. 2 p، 390 انظر الترجمة العربية فى ملاحق هذا الكتاب .

العراق بنفس الامتيازات المعمول بها فى الدول الأعضاء لحلف الأطلسى وهى مسئولة أمام الحكومة البريطانية .

وتمنح الاتفاقية الطيران البريطانى تسهيلات المرور فى الأجواء العراقية كما تمنح الأسطول البريطانى تسهيلات أخرى فى استخدام شط العرب ، ويتبادل الفريقان المعلومات بقصد تدعيم الدفاع عن الأراضى العراقية .

ولم يعرض نورى السعيد هذه الاتفاقية على البرلمان العراقى لأنه اعتبرها مكملة لحلف بغداد . لقد حرص الأعضاء المشتركون فى حلف بغداد على إعطاء العراق مركزاً ممتازا ، فكان أول سكرتير للمنظمة هو أحد العراقيين والقصد من ذلك هو إغراء الدول العربية الأخرى ولاسيما الأردن بالانضمام إلى الحلف .

ولما لم يوفق السعيد فى تحقيق هذا الهدف صار يستخدم الحلف أساساً للقضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية فى العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية ، فقد أسست لجنة فرعية للحلف تعرف بمكافحة الآراء الهدامة ، ولم يكن لهذه اللجنة نظير فى دول حلف الأطلسى حيث تتمتع الأحزاب الشيوعية فى بعضها مثل فرنسا وايطاليا بحرية العمل بل وبمركز ممتاز ، وهذا يؤكد لنا كيف أن بريطاليا والولايات المتحدة تعامل حلفاءها فى الشرق بأسلوب يختلف عن ذلك الذى تعامل به حلفاءها فى أوربا .

ومع أن الولايات المتحدة لم تشترك كعضو مؤسس فى حلف بغداد ، إلا أنها اشتركت فى أعمال لجنة مكافحة الآراء الهدامة .

وقد يتساءل المرء كيف تمكن نورى السعيد من متابعة هذه السياسة دون أن يصادف انتفاضات وطنية كتلك التى حدثت فى سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٢ والرد على ذلك هو أن اليد الحديدية التى حكم بها الشعب العراقى اضطرت المعارضة إلى إستخدام طرق العمل السرى وتحول حزب مثل الاستقلال مثلا من فكرة النضال الدستورى إلى فكرة الاعداد للثورة وقلب نظام الحكم القائم . ومع ذلك لم تمر هذه الأحداث دون أن تعبر المعارضة عن رأيها فمثلا ألقيت قنبلة على السفارة التركية يوم توقيع حلف بغداد .

مقدمات ثورة ١٤ تموز

رغم الانتكاسة التى تعرضت لها انتفاضة سنة ١٩٥٢ فانها لم تمر دون ان تترك أثرا يدلنا على ذلك أن الوصى لم يدع نورى السعيد إلى رئاسة الحكومة رغم أن أنصاره ازدادوا عددا بعد الآخذ بنظام الإنتخاب المباشر فى سنة ١٩٥٢ . غير أنه توالى على الحكم ساسة تقليديون من نفس المدرسة : جميل المدفعى ثم فاضل الجمالى .

وقد أراد فاضل الجمالى وهو من الحاصلين على الدكتوراه من إحدى الجامعات الإمريكية أن يتظاهر باطلاق الحريات الفردية ، ربما تأثرا بالنزعة الليبرالية التى تشبع بها فى الغرب حتى أنه افتتح مجلة عرفت بالثقافة الجديدة وساهم بالكتابة فيها كثير من اليساريين فقيل إنه فعل ذلك كخطة مدبرة للكشف عن بعض الشخصيات المعارضة تمهيدا للقضاء عليها .

ومع أن الجمالى كان مسئولا كما رأينا إلى حد كبير عن تنفيذ سياسة الأحلاف إلا أنه لم يحظ برضاء نورى السعيد لوجود بعض هذه الملامح الليبرالية لذلك أضطر إلى الإستقالة وكلف رئيس الوزراء الجديد أرشد العمرى باجراء انتخابات أخرى . وبهذه المناسبة حدث تطور هام فى تاريخ الحياة السياسية العراقية . فقد قرر حزبا الإستقلال ، الوطنى الديموقراطى أن يكونا جبهة متحدة مع حركة أنصار السلام التى ترأسها عزيز شريف والحركة الشيوعية السرية بقصد خوض الانتخابات ولكن دون أن يكون هناك ارتباط دائم بين هذه الهيئات المختلفة .

ولا شك أن هذا التكتل الوقتى مهد لقيام الجبهة الوطنية المشهورة فى سنة ١٩٥٧ .

ذلك أنه منذ الانتفاضة سنة ١٩٥٢ اعتاد حزبا الاستقلال والوطنى الديمقوقراطى أن يوحدا جهودهما فى النضال السياسى . والأمر الجديد هو اتفاق هذين الحزبين مع اليسار بما فى ذلك الشيوعيين[1] .

وكان من المفروض أن تظفر الجبهة المتحدة بعدد كبير من المقاعد سيما وأنها تتمتع بتأييد النقابات العمالية ، غير أن تدخل الحكومة السافر قد فوت عليها فرص النجاح فى دوائر عديدة . وعادت الأغلبيه من المستقلين وحزب الاتحاد الدستورى تحتل مقاعدها فى البرلمان العراقى .

ويبدو أن عبد الإله قد أزعج لقيام التكتل المذكور فدعى نورى السعيد من لندن لكى يتسلم الحكم وقبل جميع الشروط التى قدمها الأخير لهذا الغرض وهى تقضى بحل جميع الأحزاب وحل المجلس النيابى وإجراء انتخابات جديدة . هذا وإن حل نورى السعيد للحزب الذى يتزعمه إنما يدل على أن الحياة الحزبية لم ترسخ فى العراق ولم تتخط الشكل الخارجى ، على الأقل بالنسبة لهؤلاء الزعماء التقليديين .

وتدلنا الصيغة التى اتبعت فى هذا الأمر على أن المبرر الأساسى هو أعتبار جميع ألوان النشاط السياسى المعارض ضربا من ضروب الآراء الهدامة .

« إن كل من حبذ أو روج أيا من المذاهب الاشتراكية البلشفية ـ الشيوعية ـ والفوضوية الإباحية وما يماثلها التى ترمى إلى تغيير نظام الحكم والمبادىء والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسى يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدم

(١) فاضل حسين ص ٣٠٢ .

إذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت أى شعار كان كأنصار السلام والشبيبة الديموقراطية وما شاكل ذلك »

وقد أضاف مرسوم آخر عقوبة سحب الجنسية العراقية ممن يثبت إعتناقهم لهذه الآراء . ويستنتج من كل ذلك أن المراسيم كانت موجهة فى الأصل ضد الشيوعيين وحلفائهم ومع ذلك فقد خشى أعضاء حزب الاستقلال والوطنى الديموقراطى من أن يسلط نفس السيف عليهم وقتا ما ولذلك كانوا يصدرون الاحتجاج تلو الاحتجاج على إجراءات الحكومة . واضطرتهم الأحداث فى النهاية إلى الانصراف نهائيا عن فكرة العمل فى الإطار الدستورى وظهرت بوادر هذا الإتجاه حينما سحب حزب الاستقلال نائبيه الوحيدين الذين تمكنا من النجاح فى انتخابات سبتمبر ١٩٥٤ التى أجراها نورى السعيد .

كذلك شعرت المعارضة بضرورة توحيد صفوفها ، ولهذا قرر الحزبان المتقاربان الوطنى الديموقراطى والاستقلال الإندماج فى حزب واحد يعرف بالمؤتمر الوطنى وتكوين لجنة عليا بخمسة أعضاء لكل منهما .

وكان العدوان الثلاثى على مصر والموقف المتخاذل الذى وقفته حكومة نورى السعيد بمثابة نقطة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية العراقية . فللمرة الأولى تتحد جميع الأحزاب السياسية فى جبهة وطنية وتقرر اتباع نظام العمل السرى . وقد ضمنت هذه الجبهة الإستقلال والحزب الشيوعى والوطنى الديموقراطى وحزب البعث الذى أخذ يحتل بدوره مكانه فى الحياة السياسية العراقية منذ سنة ١٩٥٦ .

إن فكرة تعاون الأحزاب المتشابهة قد راودت زعماء الأحزاب منذ

تكوينها كما أينا ، وكانت المشكلة الكبرى هى كيفية أئتلاف الشيوعيين مع غيرهم أما الاستقلال والحزب الوطنى الديموقراطى فقد تم اندماجهما بسهولة بعد حل الأحزاب سنة ٥٤ فكلاهما امتنع عن خوض الانتخابات كما أنهما اتفقا على انتقاد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية . لذلك قررا الإندماج فى حزب جديد أسموه حزب المؤتمر الوطنى . وتقدم الحزب الجديد بطلب الترخيص له بالعمل فى يونيو سنة ١٩٥٦ . ويلاحظ أن برنامج الحزب أرتكز فى الأمور الداخلية على معارضة الإجراءات المنافية للديمقراطية التى أتخذها نورى السعيد فذكر إنه يستهدف « إقامة نظام برلمانى وإحلال سيادة القانون وإطلاق الحريات الديموقراطية وفسح المجال للعمل الحزبى والتنظيم النقابى وحرية الصحافة وأيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفى مقدمتها إلغاء المراسيم والقوانين التى تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضى لتحقيقه » .

ويستنتج من ذلك أن قادة الحزبين المندمجين تمسكوا بالنظام الدستورى السابق بالرغم من أن تجربته فى العراق لم تثبت نجاحا يذكر على نحو ما رأينا . ولم يدفع هذا الفشل قادة الحزبين بعد إلى التفكير الثورى .

وتأهب الحزبان للعمل وذلك بتكوين مكتب سياسى وإعلان نظام الحزب وتوضيحه فى الطلب المقدم إلى الداخلية لإجازته . غير أن الوزارة رفضت السماح للحزب الجديد بالعمل مستندة إلى قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٥٤ والمشار إليه من قبل . كذلك لم تنجح محاولة أخرى فى استصدار حكم من محكمة « التمييز » بعدم دستورية الرفض . ولا شك أن هذا الموقف هو الذى دفع بقادة حزبى الاستقلال والوطن الديموقراطى لكى

يتحولوا عن التقاليد التى أتبعوها منذ زمن طويل إلا وهى العمل فى إطار النظام الدستورى ويسيروا فى اتجاه العمل الثورى الذى يتطلب السرية التامة . ولعل إتباع أسلوب العمل السرى المشابه لأسلوب الحزب الشيوعى كان نقطة تقارب هامة مهدت للاشتراك مع هذا الحزب لتكوين الجبهة الوطنية سنة ١٩٥٧ .

ونتبين مما سبق كيف أن هذا الائتلاف كان يبدو فى كثير من الأحيان أمرا مستحيلا ، فقد سبق لحزب الاستقلال أن هاجم الشيوعية ، ومن الجهة الأخرى كان اتجاه الحزب الشيوعى فى العراق هو أن تتكتل أحزاب اليسار فقط فى جبهة وطنية ، وفى رأيه أن حزب الاستقلال يمثل اليمين المحافظ ، أما الحزب الوطنى الديموقراطى فيمثل البورجوازية الليبرالية أى التى تدعو إلى حرية نشاط الفرد فى السياسة والاقتصاد وهو مبدأ يتناقض مع النظام الجماعى الذى ترتكز عليه الشيوعية[١] .

فلما انضم العراق إلى حلف بغداد وظهرت فى العالم العربى دول وطنية أخرى تحررية تعارض الحلف وتتمتع بتأييد الاتحاد السوفيتى بل أن الاتحاد السوفيتى كما هو معلوم زود هذه القوى الوطنية فى مصر وسوريا بالأسلحة ، زالت كثير من الحواجز التى كانت تفصل بين الأحزاب الوطنية والحزب الشيوعى بل أن هذا الحزب عدّل أيضا من موقفه إزاء مبدأ القومية العربية ، فقد كانت تحوم حول الشيوعيين فى العالم العربى شبهات قوية بمعارضتهم لفكرة الوحدة العربية وتهاونهم إزاء قضية فلسطين .

(١) انظر شرح هذا الموقف فى حسين محمد الشبيبى فى كتابه الجبهة الوطنية المتحدة طريقنا وواجبنا التاريخى ص ١٢ — ١٥ .

لذلك حينما أخذ الشيوعيون زمام المبادرة فى الدعوة إلى جبهة وطنية حرصوا على نفى هذه التهمة .

وقد اختار الشيوعيون كامل جادرجى لكى يقوم بالوساطة بينهم وبين بقية الأحزاب . وقدموا إليه مذكرة فى مايو سنة ١٩٥٥ تتضمن الأسس التى يمكن إقامة الجبهة عليها : أولا أنه يجب أن تقتصر الجبهة على اليساريين والأمر الجديد هو التوسع فى مفهوم اليسار بحيث يشمل « كل من يحمل فكرة تقدمية ، من أحرار الفكر إلى أقصى اليسار[١] .

ثانيا : أنه يجب الاتفاق على منهاج واحد يؤدى إلى إقامة الديموقراطية ، ولكن نظراً إلى أن الشيوعيين غير متفقين على مدى الاندماج فلابد من أن يحتفظ كل حزب بكيانه ، ولذلك تضمنت المذكرة تحفظا بأنه يجب إيجاد ضمانات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة على أنها لن تصبح آلة بيد جهة من الجهات .

ثالثا : وبناء على ما تقدم يجب ألا يوضع أى حزب من الأحزاب أمام الأمر الواقع باتباع سياسة معينة يتحمل هو مسئوليتها .

رابعا : يجب أن تبذل الجهود لإزالة الوهم السائد بصفة عامة لدى الرأى العام بأن اليساريين أو التقدميين غير قوميين وأنهم لا يهتمون بالقومية العربية ، وإنما الاعتقاد الذى يجب أن يسود لدى الرأى العام العربى بصفة عامة ، والعراق بصفة خاصة فى هذا الصدد ، هو أن العرب أمة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة وأحوالها الاجتماعية

(١) انظر نص المذكرة : فاضل حسين ص ٣٧٨ — ٣٨٢ .

الخاصة مع تباين أقطارها فى بعض الخصائص . وأن العرب كأمة أو كقطر رغم تمسكهم بقوميتهم الأصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق القوميات والأقليات التى يعيشون معها .

وعلى هذا الأساس أن كل يسارى أو تقدمى لا يمكن أن يكون إلا قوميا أصيلا . ولكن قوميته هذه يجب ألا تشوبها شائبة القومية « الشوفينية » المتطرفة ، فى أى حال من الأحوال .

ويجدر بنا أن نتساءل هل صارت هذه النقطة الأخيرة جزءاً من عقيدة الحزب الشيوعى فى العراق ، أم أنها كانت مجرد وسيلة لتقريب وجهات النظر مع حزبى البعث والاستقلال . أننا نلاحظ بأن تحولا هاماً قد حدث عند الشيوعيين فى آسيا وأفريقيا بصفة عامة بعد وفاة ستالين ، إذ خفت تبعية الأحزاب الشيوعية الأخرى للهيئة الدولية القائمة فى موسكو ولذلك لا يُستبعد أن تكون هذه النقطة جزءاً من منهج الجبهة التى أريد إنشاؤها .

أما الالتحاق بجبهة فقد كان محل نظر من ناحية الشيوعيين فهل يعتبر أندماجا نهائيا أم مجرد مرحلة إلى أن تتحقق الأهداف فيطلق لكل حزب بعد ذلك حرية العمل . لقد كان هذا الرأى الثانى هو الراجح لدى أوساط الشيوعيين(١) .

يؤكد ذلك موقف الشيوعيين العنيف ضد الأحزاب الأخرى إبان الفترة التى تعاون فيها قاسم معهم . وعلى كل فإن تنظيم الجبهة يدل على أنها

(١) انظر عزيز الشيخ جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها فى الظرف الراهن صدر بعيد الثورة سنة ١٩٥٨ .

كانت مؤتلفة من أحزاب يحتفظ كل منها بشخصيته دون أن تندمج فى حزب واحد أو شىء من هذا القبيل وفيما يلى قواعد هذا التنظيم :

١ — يجب تمثيل جميع الأحزاب المشتركة فى الجبهة فى اللجنة الوطنية واللجنة التنفيذية واللجان الرئيسية التى دونها بممثل أو أكثر على أن يكون لكل حزب صوت واحد دائما .

٢ — يجوز ضم عناصر لا حزبية إلى مختلف لجان الجبهة بما فيها اللجنة الوطنية العليا .

٣ — لا يتخذ أى قرار ملزم إلا إذا أجمع عليه ممثلو جميع الأحزاب . أما العناصر المستقلة فالحصول على موافقتها أمر ضرورى ولكن إذا رفض أحدهم تأييد أحد القرارات لا يؤدى ذلك إلى نقضه .

٤ — لا يشترط تمثيل كل الأحزاب فى اللجان الفرعية .

٥ — تظل جميع الأحزاب الداخلة فى الجبهة مستقلة عن بعضها سياسيا وكذلك العناصر غير الحزبية .

٦ — فى الأمور المختلف عليها يحق لكل حزب من الأحزاب أن يدعو إلى رأيه الخاص إلا إذا كان ذلك الرأى مناقضا لروح الميثاق والقرارات التى تجمع عليها الأحزاب .

هذا وقد ارتبطت الجبهة بعدد كبير من الساسة المستقلين الذين شاركوا فى جملة مواقف حسب خطة الجبهة وربما دون علمهم بوجودها . ذلك أن الجبهة رغم كونها منظمة سرية إلا أنها تمكنت من إصدار منشورات تندد فيها بسياسة الحكومة فى مناسبات عدة . فقد فضحت

موقفها من العدوان الثلاثى ، كما أصدرت منشورا آخر يكشف كثيراً من الحقائق المشينة المتعلقة بحلف بغداد وبموقف نورى السعيد من إسرائيل ودعوته إلى اجبارها على التفاوض وكان الاتحاد الهاشمى من أكثر الأعمال إثارة لسخط الوطنيين وهو آخر ما استطاعت حكومة العراق الرجعية تنفيذه من مشروعات استعمارية .

الاتحاد الهاشمى :

منذ أن حصلت إمارة شرق الأردن على استقلال شكلى سنة ١٩٤٦، وتتكرر المحاولات لإقامة نوع من الاتحاد بين العرشين الهاشميين فى الأردن والعراق .

وعند تتبع هذه المشروعات نلاحظ أنها كانت أقرب إلى التنافس بين فرعين ملكيين من أسرة واحدة ، لذلك لم تثمر واحدة منها إلا حينما واجهت الرجعية فى البلدين خطرا داهما عليها متمثلا فى قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وقد رأينا كيف أن مشروعا مفصلا للاتحاد رُسمت خطوطه فى سنة ١٩٤٧ وتمت مصادقة البرلمان العراقى على المشروع ، ومع ذلك فقد ظل حبرا على ورق . وفى أثناء معركة فلسطين كان العراق من بين الأقطار العربية التى قبلت أن يتولى الملك عبد الله القيادة الموحدة للجيوش العربية ، وبالرغم من وجود هذه الصلات الأسرية لم يوضع نظام القيادة الموحدة موضع التنفيذ .

ذلك أن فكرة التوسع لم تغب عن أذهان مقترحى الاتحاد من الطرفين

فقد كان عبد الله يسعى لتحقيقه على أمل أن يُعلن وصيا على العرش فى العراق ، فلما قُتل جاء زمام المبادرة من العراق وتضمن المشروع العراقى مبدأ إعلان فيصل وريثا لعرش الأردن الذى ظل زمنا طويلا غير مستقر بعد مقتل الملك . وقد بادرت بريطانيا إلى إعلان ضمانها لكيان الأردن فى هذه الظروف حتى تزيل مبررات الاتحاد مع العراق .

ويعتبر نظام الاتحاد الذى أعلن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ إحياء لمشروع سنة ١٩٤٧ الذى لم يوضع موضع التنفيذ فتحتفظ كل مملكة بشخصيتها على أن تقام حكومة اتحادية بجانب حكومتين اقليميتين لكل من المملكتين . وقد زيد فى مشروع سنة ١٩٥٨ إقامة برلمان اتحادى وعلم مشترك للقطرين .

ويقال أن نورى السعيد فكر فى عدم الاكتفاء بإقامة الاتحاد ، وذهب إلى حد التحول عن هذا الموقف الدفاعى إلى فكرة مهاجمة الجمهورية العربية المتحدة ، وأوعز إلى عبد الوهاب مرجان رئيس الوزراء آنذاك لكى يقوم الجيش العراقى باجتياز الحدود السورية فى ٢ مارس غير أن رئيس الوزراء رفض التورط فى تلك المخاطرة . ويقول البعض إن هذا من الأسباب التى عجلت بانفجار الثورة .

إلا أننا لا نشك كثيرا فى صحة تلك الرواية لأن درس العدوان الثلاثى ما زال ماثلا فى الأذهان ولابد أن يتذكر السعيد فى أنه إذا أقدم على هذا العمل الذى لا يرضاه أحد فى العراق ، فقد لا يطيعه الجيش وتكون تلك نهاية حكمه البغيض . ومع ذلك فقد حدث نوع من الجفاء بين السعيد وعبد الوهاب مرجان ولهذا انتهز الأول فرصة وضع النظام

الاتحادى موضع التنفيذ فوضع نفسه على رأس الحكومة الاتحادية ونصح الوصى بتعيين مختار بابان أحد أصدقائه المقربين رئيسا لحكومة العراق الاقليمية .

ويمكن القول بأن الاتحاد الهاشمى كان هو المناسبة التى سهلت على الضباط انفاذ الثورة بصورة غير متوقعة .

فقد نقلت بعض وحدات الجيش العراقى إلى الأردن وكان الداغستانى رئيس الأركان غائبا هناك ليلة قيام الثورة . وفى هذه الليلة كان من المفروض أن تعبر الكتيبة ١٩ بقيادة قاسم والكتيبة ٢٠ بقيادة عبد السلام عارف نهر الفرات إلى الأردن حيث تحرج مركز العرش بسبب الأحداث فى لبنان . وكان من المعروف أن نشاط رجال الأمن انتقل إلى المطار هذه الليلة استعدادا لسفر الملك ونورى السعيد إلى لندن ، لحضور اجتماع حلف بغداد لذلك قرر قائدا الكتيبتين تحويل وجهتهم إلى بغداد قبل أن يعبرا نهر الفرات .

يمكن أن نوجز إذن العوامل التى مهدت لقيام الثورة فى ثلاث :

تأسيس الجبهة الوطنية التى عملت على الصعيد السياسى — قيام الاتحاد الهاشمى — تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش منذ سنة ١٩٥٦ . ويبدو أن هذه اللجان كانت متغلغلة فى الجيش العراقى وقد تم التعارف بينها بُعيد تأسيسها ، يدل على ذلك أنه لم تقع أعمال تطهير ذات شأن بين صفوف الضباط بعد قيام الثورة(١) .

---

(١) ذكر هذه المعلومات برنار فيرنييه الذى كان ملحقا عسكريا بالسفارة الفرنسية فى بغداد Vernier p. 134 s. q.

وهناك قضية هامة ما تزال مطروحة أمام التاريخ وهى هل كانت هناك صلة قائمة بين اللجان الثورية داخل الجيش من جهة وبين الأحزاب السياسية التى كونت الجبهة الوطنية من جهة أخرى ؟

لقد عرف مثلا وجود صلة بين عبد السلام عارف وبين حزب البعث ، غير أن هذه الصلة لا تعنى على الأرجح تبعية عارف وأصدقائه فى الكتيبة للحزب . ويختلف العراق فى ذلك الوضع عن الجيش السورى حيث كان الضباط يدينون بالولاء للأحزاب كما سنرى ، لذا يُرجح الكثيرون أن تكون ثورة ١٤ تموز حركة عسكرية محضة ، بينما يؤكد آخرون وخاصة الكتاب اليساريون وجود صلة قوية بين الجبهة الوطنية وبين ثورة الجيش وأن العمل تم بتدبير مشترك فيما بينها ويستدلون على ذلك بأن الكتيبتين اللتين دخلتا بغداد ليلة الثورة اتجهتا أولا إلى السجون حيث أطلقت سراح المعتقلين من أتباع الأحزاب المختلفة وهؤلاء هم الذين ساروا وراء الجيش فى بغداد صباح ١٤ يوليو .

وسواء أصح هذا الرأى أو ذاك فهناك حقيقة واضحة وهى أن عبد الكريم قاسم تعاون فى بداية عهده بالحكم مع مختلف القوى السياسية التى رأيناها تشكل الجبهة الوطنية .

وكان الخطأ الفاحش الذى ارتكبه هو أنه لم يلبث أن أخذ يضرب تلك القوى بعضها ببعض « خاصة الشيوعيين والبعث » وذلك بقصد التخلص منها جميعا ، ثم لم يسع بعد ذلك لإيجاد قوة سياسية بديلة تشكل قاعدة شعبية لحكمه المطلق .

القسم الثانى : سوريا

الجمهورية البرلمانية

مرت سوريا بظروف خاصة إبان الحرب العالمية الثانية مكنتها من التخلص من الاحتلال الأجنبى قبل غيرها من دول الشرق العربى ، فقد تم جلاء القوات الإنجليزية الفرنسية المشتركة فى ١٧ إبريل سنة ١٩٤٦ . وفى ذلك الحين كانت بريطانيا ما تزال تساوم كلا من مصر والعراق على استبقاء امتيازات عسكرية مقابل الجلاء . ولذا نلاحظ أنه بينما كانت قضية الجلاء تشغل الرأى العام فى كل من مصر والعراق كان موضوع الإتحاد العربى وكيفية تشكيله يمثل مكان الصدارة فى سوريا ويشكل موضوع الحوار الرئيسى بين الأحزاب والقوى السياسية .

ومن قبل أن يتحقق الجلاء ببضع سنوات اختارت سوريا نظام الجمهورية البرلمانية ، وقد دلت انتخابات سنة ١٩٤٣ على أن حزب الكتلة الوطنية استرد بعض هيبته السابقة ، لذا وقع اختيار البرلمان على زعيمه شكرى القوتلى كرئيس للجمهورية . ولكن ذلك لا يمنع من وجود نفس الظاهرة التى لمسناها فى العراق وهى أن غالبية أعضاء المجالس النيابية هم من الزعماء التقليديين الذين لا يخضعون للتنظيم الحزبى على الطراز الحديث ، غير أن هذه الظاهرة تبدو فى سوريا بصورة أقل ، فإن الأحزاب السياسية انتشرت فى سوريا منذ سنة ١٩١٩ وكانت تظهر وتختفى طوال عهد الانتداب .

ومنذ الحرب اتسعت الطبقة البورجوازية الجديدة فى سوريا ، ويبدو أن هذه الطبقة قد وجدت فى الأحزاب التقليدية وفى نظام الجمهورية

البرلمانية خير وسيلة للوصول إلى السلطة . وتختلف الطبقة البورجوازية الجديدة عن الزعماء التقليديين الذين يعتمدون على الملكية الزراعية أو الأسرة أو الطائفة الدينية ، فهى تتكون من كبار التجار الذين ازدادت مكاسبهم أثناء الحرب خاصة وأن أعمال الإستيراد والتصدير اتسعت بسبب حاجات المجتمع الجديد(١) . وقد جمعت الأحزاب التقليدية بين هذه البورجوازية الناشئة وبين الزعامات القديمة أحيانا وأبرز حزبين ظهرا من هذا النوع هما الحزب الوطنى وحزب الشعب .

وعلى نفس النمط سيشكل حزب الشعب فى سنة ١٩٤٨ وكثيرا ما كان يصعب على المرء أن يحدد هوية النواب السياسية . وقد نتج عن ذلك أن مركز الثقل صار بيد المستقلين حتى إنه عندما أجريت الانتخابات النيابية الثانية فى عهد الاستقلال سنة ١٩٤٧ لم يظفر حزب الكتلة الوطنية سوى بـ ٢٤ مقعدا مقابل ٥٠ من المستقلين و ٥٣ يمثلون أحزاب المعارضة . ورغم هذه النتيجة فقد تمكن شكرى القوتلى من تعديل الدستور لإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية ، ذلك أن الخلاف الرئيسى فى الحياة السياسية السورية إنما كان قائما بين الأجيال الجديدة التى انتظمت فى أحزاب عقائدية وبين الزعامات التقليدية التى اعتمدت على مركزها الشخصى فتقدمت للانتخابات بصفة مستقلة عن الأحزاب أو تحت بطاقة الحزبين التقليديين .

الكتلة الوطنية وحزب الشعب

ولم تكن الأحزاب العقائدية قد اكتسبت نفوذا جماهيريا ، بل انحصر نشاطها فى بعض البيئات كالطلاب أو الاقليات الدينية أوالعنصرية ، وإذن

(١) انظر من نشأة الأحزاب السورية Ziadeh p. 185 s. q.

فإن وصف عقائدى لا يعنى بالضرورة كون الحزب صاحب نفوذ بين الجماهير . ونقصد بهذه الأحزاب العقائدية البعث والشيوعيين والقوميين السوريين والاشتراكيين والعرب التى كان لكل منها شبه فلسفة سياسية تلقن للأتباع أما الأحزاب التقليدية فكانت تعتمد على الولاء لشخصيات معينة .

وقد نشأت الكتلة الوطنية على شكل تجمع للسياسيين الذين رأوا أن تسووا خلافاتهم لحل القضية الوطنية حينما لاحت فى الأفق احتمالات حل مرض سنة ١٩٣٦ . فهى ليست فى الأصل حزبا سياسيا له تنظيماته الدقيقة وعقائده السياسية المحددة . ولم يعش هذا التكتل طويلا لأن مشروع المعاهدة الذى توصلت إليه الكتلة مع فرنسا أغضب عديدا من الوطنيين فضلا عن أن البرلمان الفرنسى نفسه لم يصادق عليها ، كذلك ألصقت بالحكومة السورية حينذاك تهمة التهاون فى موضوع الأسكندرونة وأخطاء أخرى فى نظام الحكم وكثرت الانشقاقات فى الكتلة فانسحب منها ناظم القدسى ورشدى الكخيا سنة ٣٩ وكلاهما من إقليم حلب ، كما شن عبد الرحمن شاهندر حملة شديدة على مساوىء الحكم التى ارتكبها أعضاء الكتلة الوطنية أثناء توليتهم الإدارة مابين سنة ١٩٣٦ ، سنة ١٩٣٩ وحملهم مسئولية مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ الذى عوّق الاستقلال . وحينما اغتيل فى سنة ١٩٤٠ لفق الفرنسيون تهمة قتله لسعد الله الجابرى وجميل مردم وهما من الشخصيات البارزة فى حزب الكتلة الوطنية . وكانا قد تمكنا من الفرار إلى العراق حيث اتصلا بالوطنيين هناك . وانفسح المجال أمام شكرى القوتلى ليرقى وحده إلى زعامة الكتلة الوطنية . فلما رفعت أحكام الطوارىء استعدادا للانتخابات النيابية سنة ١٩٤٣ سُمح للجابرى ومردم بالعودة إلى سوريا وانضم إليهم فارس الخورى وقد اشتهر هؤلاء الثلاثة

جميعا مثل شكرى القوتلى بالنضال الوطنى منذ أن كان العرب يعملون لتحرير بلادهم من الحكم العثمانى إلا أنهم أخطأوا حينما تصوروا أنهم هم الذين جلبوا الاستقلال إلى سوريا فى نهاية الحرب الثانية وأنه آن الأوان لكى يجنوا ثمار جهودهم .

هكذا نلاحظ أن رئاسة الحكومة كانت تنحصر بين الشخصيات الثلاث : فارس الخورى وجميل مردوم وسعد الله الجابرى وكان هذا الأخير يعتبر من أكثر أعضاء الكتلة نزاهة . وقد أظهر اعتراضه لرئيس الجمهورية حينما أبدى رغبته فى تجديد رئاسته ، وكان ذلك منافيا لروح الدستور . إذ أن واضعى الدستور السورى تأثروا بالنظريات السائدة فى فرنسا إبان عهد الجمهورية الثالثة وهى لا تحبذ مبدأ التجديد . وقد تصادف أن وافت المنية سعد الله الجابرى قبيل إجراء الانتخابات النيابية سنه ١٩٤٧ فكان ذلك من عوامل إضعاف الكتلة ولكنه قوى فى نفس الوقت مركز شكرى القوتلى وسهل له مسألة التجديد .

اشتدت حملة المعارضة للنظام القائم إذن بعد هذه التطورات وروّجت الأنباء عن انتشار المحسوبية والاتجار بتراخيص الاستيراد ، وتزعم المعارضة حزبا الشعب والبعث . وقد كان هذا الإتفاق غريبا بين حزبين يختلفان تماما فى تكوينهما الاجتماعى وعقيدتهما السياسية . وقد فسّر ميشيل عفلق هذا التعاون بأن « حزب الشعب لم يكن قد كشف بعد عن وجهه الرجعى » .

لقد تكون حزب الشعب أساسا بواسطة الأعضاء المنشقين عن الكتلة ومعظمهم كما أشرنا من أبناء حلب[1]. لذلك قيل إن الحزب إقليمى

(١) Sleae p. 30

واقطاعى بمعنى أنه تعبير عن مصالح اقليم حلب خاصة ، وعن طبقة كبار الملاك الزراعيين الذين ينتشرون فى الشمال وفى الوسط ، وقد وصف حزب الكتلة أيضا بأنه « شامى » أى خاص بأقليم دمشق ويعبر عن بورجوازية المدينة . ومع التسليم بتأثير النزعة الأقليمية فى الحياة السياسية السورية ، فقد كان هناك أعضاء بارزون فى حزب الشعب من خارج أقليم حلب وعلى رأسهم أبناء أسرة الأتاسى من حمص . أما أن حزب الشعب كان يعبر عن مصالح الاقطاعيين فهذه تبدو بصورة أوضح .

كذلك نسب إلى حزب الشعب نزعته الملكية ، فكان معظم أعضائه يناصرون مشروع الهلال الخصيب . ويبدو أنه لم يكن هناك إجماع على هذه المسألة ، إذ ليس من السهل على بعض الساسة السوريين التضحية بالنظام الجمهورى . ومع ذلك سيظهر معظم الأعضاء فى مناسبات عدة استعدادا للاتحاد مع العراق فى ظل العرش الهاشمى . ولو أن الانقسام والتردد قد أفسدا على أنصار الهلال الخصيب خططهم وانتهى الحزب بالتراجع عن الفكرة نهائيا سنة ١٩٥٥ .

والحقيقة المؤكدة هى أن حزب الشعب كان فى تطلعه إلى العراق يريد أن يحقق مصالح تجار حلب فإن صلاتهم التجارية ببغداد والموصل ليست أقل منها مع دمشق فكان الحزب يسعى على الأقل لرفع الحواجز الجمركية .

ظهرت آثار كارثة فلسطين فى سوريا قبل غيرها من الدول العربية ، ففى أثناء الجولة الأولى من المعركة إستقال وزير الدفاع أحمد الشرباتى ٢٥ مايو ١٩٤٨ محتجاً على سوء القيادة العربية ولم يفعل رئيس الوزراء جميل مردم شيئا أكثر من ضم وزارة الدفاع إلى إختصاصاته وتغيير القيادة

العامة فكلف حسنى الزعيم الذى كان مديرا للأمن بقيادة أركان الجيش السورى . ولم تسكت الأحزاب الجديدة عن هذا التخاذل وشن حزب البعث حملة فى الصحف على الحكومة(١) وفى ٢٩ نوفمبر أى فى الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة بالتقسيم وقعت مظاهرات عنيفة فى المدن السورية أدت إلى صدام مع رجال الشرطة وسقوط عدد من الضحايا مما اضطر الحكومة إلى الاستنجاد بالجيش فى ٣ ديسمبر ، ففتح ذلك الباب أمام القادة العسكريين للاحتكاك بالشئون السياسية . وهكذا نستطيع أن نقارن بين مظاهرات دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنه ١٩٥٢ وقد كان كلا الحادثين بمثابة بركان اهتزت من فوقه أركان الأنظمة القائمة . ومن السهل أن نفهم قوة تأثير المشكلة الفلسطينية فى سوريا فان خدود اسرائيل تقع على مرأى من الأراضى الزراعية المسكونة وعلى بعد نحو ٦٠ كيلو مترا من دمشق .

وقد شهدت البلاد على اثر ذلك أطول أزمة وزارية فى تاريخها منذ الاستقلال وأخيراً عهد القوتلى للمرة الأولى منذ تولية السلطة إلى أحد المستقلين برئاسة الحكومة ووقع اختياره على خالد العظم الذى كان يعمل سفيرا فى باريس .

وبما أن العظم يعد من كبار رجال الأعمال فى سوريا فقد انصرف إلى معالجة الوضع الاقتصادى دون مراعاة للاحساسات الوطنية المرهفة ، فعقد اتفاقا ماليا مع فرنسا لتسوية الخلاف الناشىء من انفصال سوريا عن منطقة الفرنك ثم طلب إلى مجلس النواب الموافقة على مشروع التابلاين

---

(١) Lenczowski middle east in world affairs p. 292 s. q.

بالرغم من الاعتراضات العديدة التى أثيرت حول الاتفاق ، إذ أنه يمنح لسوريا رسوما هزيلة مقابل مرور الأنابيب فى أراضيها .

حقيقة لم تكن شركة نفط العراق تدفع شيئا من الرسوم حتى ذلك الوقت ولكن الوطنيين كانوا قد شرعوا فى مطالبة هذه الشركة أيضا بدفع رسوم مناسبة وقد عرضت شركة التابلاين على سوريا ١ر٥ جنيه عن كل ١٠٠٠ طن تمر بأراضيها إلا أن المشكلة بالنسبة للمعارضة لم تكن قاصرة على قيمة الرسوم ، بل رأى الوطنيون فى سوريا ضرورة استخدام العرب للنفط كأداة للضغط على الولايات المتحدة التى منحت كل تأييدها لقيام دولة إسرائيل ولذلك حثوا المجلس النيابى على رفض الاتفاق وأيد النواب المنتمون إلى حزب الشعب هذا الموقف ربما لوجودهم فى المعارضة . لذلك ظل مجلس النواب مترددا أمام مشروع التابلاين حينما وقع انقلاب حسنى الزعيم فتم توقيع الاتفاق دون مجلس نيابى ومن ثم أشيع أن الولايات المتحدة كانت من وراء الانقلاب (١) .

كانت ميزانية الدفاع التى طرحت أمام البرلمان هى الشرارة الأولى التى انطلق منها الانقلاب الأول إذ أن بعض النواب طلب تخصيص نفقات الدفاع فى وقت أصبحت البلاد فى أقسى الحاجة إلى تدعيم دفاعها، وانتقلت المناقشة إلى موضوع المسئولية عن كارثة فلسطين فقد أشار النواب الذين اعترضوا على زيادة الميزانية إلى أن الجيش قصّر أثناء المعركة وتزعم هذه الحركة نائب يدعى فيصل العسلى وينتمى إلى حزب يمينى ناشىء سمى نفسه بالاشتراكى التعاونى ، فلعل القصد من هذه الحملة

---

(١) Lenczöwski chap 9 Oil and State in the middle east

هو رغبة رجال الأعمال فى تخفيف الأعباء على دافعى الضرائب . وتلا ذلك زيارة الرئيس شكرى القوتلى للجبهة حيث اكتشف بنفسه التلاعب بأقوات الجند . وحينما وضع الضابط المسئول عن ذلك رهن التحقيق هدد بأنه سيكشف جميع شركائه الكبار فدفع ذلك حسنى الزعيم إلى التعجيل بالانقلاب .

وسواء أصحت هذه الرواية أو أن خصوم حسنى الزعيم هم الذين ابتدعوها فإن الأحداث كلها تشير إلى وجود تنافر بين القادة العسكريين وبين المدنيين إذ راح كل منهم يلقى على الآخر مسئولية كارثة فلسطين ولم يكن القوتلى وأعوانه من أعضاء الحزب الوطنى يتمتعون كما رأينا باحترام شعبى كبير . لقد كانوا زعماء فى معركة النضال ضد فرنسا أما بعد مواجهة أعباء الحكم ومشكلات الادارة وألاعيب السياسة العربية والدولية التى تعقدت بسبب قيام إسرائيل فإن هؤلاء الساسة الذين نشأوا فى العهد العثمانى لم يكونوا على المستوى المطلوب لمجابهة هذه المشكلات .

عام الانقلابات ١٩٤٩

انقلاب حسنى الزعيم

يعد الانقلاب الذى قاده الزعيم حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية بالمشرق العربى ، حقيقة شهد العراق قبل ذلك عدة انقلابات إلا أنها لم تذهب إلى حد اسقاط النظام القائم وليس معنى ذلك أن حركة حسنى الزعيم تعتبر ثورة وهى لم تخل من عدة اجراءات اصلاحية إلا أن عمرها كان قصيراً بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تقييم مدى الحركة وأهدافها . ويكفى أن نذكر بأن حسنى الزعيم من جيل الضباط القدامى الذين نشأوا فى العهد العثمانى .

فقد ولد بحلب سنة ١٨٨٩ (١) وجند فى الجيش العثمانى العامل بالحجاز ثم أسر بعد وقوع الثورة العربية هناك سنة ١٩١٦ فانخرط مثل كثيرين من الأسرى العرب فى جيش الشريف حسين وعمل تحت قيادة فيصل ، فلما أخرجه الفرنسيون من سوريا لم يتبعه حسنى الزعيم إلى العراق بل بقى فى بلاده وقبل العمل فى الفرق الوطنية التى أسستها حكومة الانتداب . وكانت هذه الفرق أقرب إلى الشرطة منها إلى الجيش ويقودها ضباط فرنسيون وسوريون ويتولى الأولون منهم المناصب العليا وقد قاتل بجانب فيشى سنة ١٩٤١ لذلك حينما تم النصر للحلفاء واحتلوا سوريا قدم الزعيم للمحاكمة وقررت حكومة فرنسا الحرة نفيه إلى لبنان حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية ، فلما خاضت سوريا معركتها من أجل التحرير فى مايو سنة ١٩٤٥ طلب إعادته إلى الجندية للمشاركة فى هذه المعركة فرفض طلبه ولم ينجح حينما جدد مطالبه فى العام التالى ، لذا رفع دعوى على الحكومة

---

(١) أنظر ترجمة حياته فى بشير العوف — حقيقة الانقلاب السورى .

فى مجلس الدولة فحكم المجلس باعادته إلى الجيش ومن هنا ندرك أن حسنى الزعيم التحق بالجيش السورى فى عهد الاستقلال على غير رغبة الحكومة القائمة .. وقد عهد إليه فى بداية الأمر بالاشراف على الشرطة . وفى أثناء معركة فلسطين تولى القيادة العامة بعد استقالة القائد السابق وحصل على رتبة زعيم ، وقد دُبر الانقلاب بالاتفاق مع ضباط الفرق ، ولذلك تم فى يسر ودون الحاجة إلى إراقة دماء .

ومع ذلك فقد صادف حسنى الزعيم صعوبات جمة لإعطاء النظام الجديد صفة شرعية سواء فى الداخل أم فى الخارج حيث ترددت كثير من الحكومات فى الاعتراف بالانقلاب فى الحال ولعل ذلك راجع إلى أن الرأى العام فى الشرق العربى لم يكن قد ألف بعد مثل تلك التغيرات المفاجئة .

وفى دمشق تم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء دون مقاومة وأودع الرجلان فى المستشفى العسكرى حيث حاول الزعيم انتزاع استقالتهما فظلا يقاومان حتى ٧ أبريل ، وفى هذه الأثناء دعى مجلس النواب لإقرار الوضع الجديد فتمسك غالبية النواب بقسم الولاء للدستور . ونتبين من المناقشات التى دارت فى المجلس أنه واجه الاحتمالات الآتية : أولا تنصيب فارس الخورى رئيساً للجمهورية لأن رئيس مجلس النواب هو الذى يحل محل الرئيس فى حالة الغياب أو الوفاة . ولم يكن المانع من قبول هذا الرأى هو كون فارس الخورى مسيحيا لأنه يتمتع بشعبية كبيرة ولكن المشكلة كانت فى عدم رضا رئيس المجلس عن الانقلاب العسكرى أساساً ثانياً : تعديل الدستور بحيث ينص على حالة شغور رئاسة الجمهورية وكيفية مواجهة تلك الحالة . ثالثاً : حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ولم يتفق الأعضاء على أى من هذه الاحتمالات فانفض المجلس دون قرار ورفضت غالبية النواب التعاون مع الحكومة الجديدة لذلك لم يكن هناك

بد من أن يلجأ القائمون بالانقلاب إلى حل المجلس . ويقول أنصار حسنى الزعيم إن النواب اختلفوا بسبب التنافس على المناصب .

هل كانت من وراء الانقلاب قوة أجنبية ؟ لقد اتهم حسنى الزعيم بالتواطؤ مع عدة دول أجنبية ذكرت منها الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا أما هو فكان بوسعه أن يبرر عمله فى الاعلان الذى وجهه إثر وقوع الإنقلاب إذ قال « إن الانقلاب الذى حدث فى يوم الأربعاء ٣٠ آزار سنة ١٩٤٩ جاء نتيجة طبيعية للأوضاع التى كانت قائمة فى البلاد منذ سنوات والتى مردها إلى قيام حكم فردى شخصى تولى تصريف شئون البلاد حسب أغراضه وأهوائه الخاصة ، ولقد تفاقم أمر تلك الأوضاع وأسرفت فيما كانت تنطوى عليه من مساوىء وعيوب منذ بدأ الدور الاشتراعى سنة ١٩٤٧ وكان سبب ذلك الاسراف تلك النية التى كان ولى ذلك العهد قد بيتها قبل أن تجرى الانتخابات فى شهر تموز من السنة المذكورة فى تعديل الدستور لتجديد انتخابه مرة ثانية . . . ثم تواطؤ الفئة الحاكمة مع الطائفة النفعية والمزورة من كثرة النواب على خزينة الدولة ومصالح الأمة تواطؤا أدى إلى اباحة أموال الخزينة وهتك حرية القوانين وهدر مصالح الأمة » (١) .

وقد ألمحنا إلى المصادقة على مشروع التابلاين وكيف أنه اتخذ دليلا على التدخل الأمريكى فى الانقلاب ويضيف أنصار هذا الرأى شواهد أخرى مثل استعداد حسنى الزعيم لتنسيق الخطط مع نورى السعيد لمكافحة الشيوعية وقبوله لمشروع دفاعى للشرق الأوسط يكون مكملا لحلف الأطلسى وتوقيعه الهدنة مع اسرائيل . وفضلا عن ذلك صرح أحد وزرائه وهو عادل أرسلان لجريدة الزمان القاهرية بأن الزعيم كان مستعدا لإجراء

(١) المصدر السابق — ص ١٥٤ .

صلح مع اسرائيل وأنه تأهب قبيل مقتله لإجراء محادثات فى هذا الشأن مع موسى شاريت وزير خارجيتها .

أما الذين قالوا بوجود تواطؤ بين الانقلاب وبين بريطانيا فقد استدلوا على ذلك بميل حسنى الزعيم فى أيامه الأولى إلى مشروع الهلال الخصيب . أما الملك عبد الله فقد اتهمه بالتآمر مع فرنسا مستدلا بوصول أسلحة فرنسية قبيل الانقلاب وبالصلات الوثيقة التى توطدت بعد ذلك بين قائد الانقلاب وبين فرنسا .

وعندنا أن نسبة التغيرات فى الوطن العربى باستمرار إلى فعل دولة أجنبية هو نتيجة الخلافات الداخلية أو عقد النقص. وقد يكون من الصعب على المؤرخ القطع برأى حاسم فى مثل هذه الأمور لأنها لا تثبت فى وثائق الدولة الرسمية واذن فمن الأرجح أن مضى الزمن لن يسعف كثيراً فى حل الأشكال ولذا فإن القضية الأساسية التى يجب طرحها فى هذه الأحوال هى البحث عن أهداف تغيير النظام فهل الباعث مجرد الوصول إلى السلطة وحينئذ يوصف صاحب الانقلاب بالانتهازية أم أن الباعث هو تنفيذ خطة إصلاحية ؟ وقد وجد كثير من الإنتهازيين بين القادة العسكريين والزعماء السياسيين إبان التقلبات العديدة التى شهدتها البلاد بعد سنة ١٩٤٩ وثبت وجود التدخل الخارجى سواء من الدول الكبرى أم الدول العربية المجاورة وكان هذا التدخل لا يعمل مباشرة بل يستند إلى شخصيات من داخل سوريا وهكذا تدفقت الأموال على ضباط الجيش والساسة من بغداد والرياض والقاهرة فضلا عن نيويورك ولندن ، وصارت سوريا ميدانا للخلافات داخل الوطن العربى والقوى المتصارعة على النفوذ فى الشرق الأوسط ، كما انعكست هناك جميع التيارات الفكرية والسياسية التى عرفها الشرق

العربي من المحافظين المتزمتين إلى الشيوعيين ، بل إن سوريا شهدت أحزابا سياسية ذات آراء شاذة مثل تلك الآراء التى اعتنقها الحزب القومى السورى وكانت مشروعات الاتحاد بين سوريا وبين العراق تثير ردود فعل عنيفة فى المشرق العربى وتزيد من انقساماته حدة . ولم يكن هذا الانقسام قائما كما هو الآن بين القوى التقدمية والرجعية بل كان التنافس الأسرى على الزعامة بين الأسر المالكة هو أبرز أنواع الانقسام وقد اختفى التنافس الآن بين الأسرة السعودية وبين الأسرة الهاشمية فى الأردن نتيجة الشعور بضعف مركزها أمام القوى التقدمية أما فى سنة ١٩٤٩ فقد اتفقت مصالح كل من الأسرة الحاكمة فى مصر وفى الرياض على مناهضة الهاشميين وتطلعاتهم إلى الزعامة .

كان ثمة مشروعات لاتحاد سوريا بالبلاد المجاورة ، الأول عرف باسم مشروع « سوريا الكبرى » وهو يقضى باتحاد سوريا الطبيعية التى تضم لبنان وفلسطين والأردن تحت عرش الملك عبد الله وعرف الثانى باسم الهلال الخصيب وهو يهدف إلى إيجاد اتحاد فيدرالى من سوريا والعراق فى ظل العرش الهاشمى ببغداد . ولم يكن بوسع الملك عبد الله أن يتطلع إلى ضم سوريا وبلاده ما زالت تحت الانتداب البريطانى ، فلما توصل إلى استقلال شكلى أبعد ما يكون عن السيادة الفعلية فى سنة ١٩٤٦ أخذ يحيى الفكرة ، مما جعل مجلس الجامعة العربية يعقد جلسة خاصة لوزراء الخارجية وانتهى إلى تصريح مشترك ذكر فيه الأعضاء أنه ليس لدى أية دولة النية للعدوان على سيادة دولة أخرى أو تغيير نظام الحكم فيها . وقد تحفظت حكومة الأردن بشأن هذا التصريح وقالت إنها تعتبر مسألة

سوريا الكبرى من الأهداف الوطنية (١) ولم يكن أحد فى سوريا حتى ولو أخذ مالا من الملك عبدالله ليجرؤ على إعلان رغبته فى وضع سوريا تحت حكمه خاصة بعد أن ازدادت سمعة الملك سوءاً فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وبقى العرش الهاشمى فى بغداد بعد ذلك يتطلع إلى مشروع الهلال الخصيب مستندا إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلى بيئات اقطاعية تخشى من تقلبات السياسة فى ظل النظام الجمهورى ومن أمثلة هؤلاء حسن الحكيم ومنير العجلانى . ولم يكن حزب الشعب كحزب قد اتخذ موقفاً حاسماً من هذه القضية ، ولكن عرف كثير من أعضائه بالميل إلى الفكرة . وقد أدرك المبعوث العراقى تلك الحقيقة فى أعقاب انقلاب حسنى الزعيم .

ويبدو أن قائد الانقلاب ، سعياً منه لاكتساب أصوات الحزب فى مجلس النواب ، أظهر ميله إلى فكرة الاتحاد مع العراق ، فلما عجز الحزب عن تكوين حكومة دستورية أصبح فى غير حاجة إلى مداراته .

ومنذ أن وقع الانقلاب والحكومات العربية المتنافسة تترقب باهتمام الوجهة التى سيتجه إليها نظام الحكم الجديد . وقد اطمأنت الحكومة المصرية بعض الشىء حينما أعلن حسنى الزعيم فى ٢ أبريل أنه ينوى المحافظة على استقلال سوريا وسيادتها . ولكن المناورات التى تلت ذلك جعلتها تقف نحو أسبوعين آخرين موقف الترقب من جديد ، كذلك نظرت الحكومة اللبنانية إلى الانقلاب بكثير من الارتياب ، فقد كانت هى الأخرى تكره مشروع الهلال الخصيب وتعتبره خطراً على مبدأ الكيان اللبنانى . وفضلا من ذلك فإن الصلات الشخصية كانت وثيقة بين رياض الصلح وشكرى القوتلى واعتبر ساسة لبنان مجرد وقوع الانقلاب مساساً بالأوضاع الشرعية التى يتمسكون بها .

(١) Ziadeh P. 97

أخذت حكومة العراق زمام المبادرة حينما أرسلت جمال بابان فى مهمة استطلاعية إلى دمشق يوم ٣ إبريل . وكان الزعيم فى هذه الأيام الأولى يشعر بحرج مركزه داخليا ويخشى من أن تستغل إسرائيل هذه الظروف وتشن هجوما مفاجئا على سوريا لذلك قبل التباحث مع المبعوث العراقى على أساس اتحاد سياسى وعسكرى ، ولكنه أبدى رغبة فى أن يتم الاتفاق العسكرى أولا ، وحسب المشروع الذى أرسله القائم بالأعمال العراقى فى دمشق يوم ٩ أبريل طلبت الحكومة السورية إنشاء قيادة موحدة وتنسيق الخطط وأشتراك البلدين فورا فى صد أى عدوان تشنه إسرائيل ، على أن يتولى القيادة الطرف الذى يتعرض أولا للعدوان(١) . ولم يشأ نورى السعيد رئيس الحكومة العراقية آنذاك أن يتورط فى محالفة عسكرية دون أخذ ضمانات كإنشاء قواعد للجيش العراقى فى سوريا . ويقال إنه لم يكن متحمسا لإيجاد اتحاد سياسى بخلاف الوصى . وكان نورى السعيد ينطق باسم السياسة البريطانية ، ولما كانت بريطانيا قد تعهدت بألا تحل محل فرنسا فى سوريا فقد كانت تفضل التريث على الأقل فى إقامة اتحاد بين البلدين . وحتى تتخلص من المسئولية أوصت نورى السعيد بطلب إعادة الوضع الدستورى إلى سوريا قبل النظر فى الاتحاد الفيدرالى أو ما شابه ذلك . بعبارة أخرى لابد أن يقر الاتحاد مجلس نيابى سورى إلا أن هذه الخلافات التفصيلية لم تمنع نورى السعيد من أن يتحمس لاجتذاب سوريا إلى اتباع نفس السياسة الخارجية التى يتبعها العراق وأن يخوض معركة تنافس على النفوذ مع مصر فى هذه المناسبة ، فطلب إلى الحكومة المصرية أن تمنع الجامعة العربية من التدخل

(١) الحسنى جـ ٨ ص ٧٧

فى شئون سوريا فى الظروف الراهنة ، ويدل ذلك على أن الحكومة العراقية كانت تعتبر الجامعة مجرد أداة بيد مصر .

وبينما كانت حكومة بغداد تدرس شكل التحالف مع سوريا وصلت برقية من ممثلها فى حيرة تنبىء بوصول مبعوثى حسنى الزعيم إلى السعودية . فأدرك نورى السعيد أن حكام سوريا الجدد يتصلون بجميع الأطراف المتنافسة فى المشرق العربى . لذا رأى أن يحسم الموقف بنفسه فقام بزيارة خاطفة إلى دمشق فى ١٦ إبريل . وقد كرر حسنى الزعيم رغبته الملحة فى عقد محالفة عسكرية عاملة ، وأبدى استعدادا للتعاون مع تركيا والعراق لمكافحة الشيوعية الدولية ، ولكن السعيد أراد أن يجره إلى الحديث عن الإتحاد السياسى ليعرف موقفه الحقيقى من هذه القضية فقال ، إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع ضد إسرائيل فهذا مكفول بدون عقد محالفة خاصة . أما إن كان الأمر يتعلق بتغيير نوع العلاقات السياسية بين البلدين فإن ذلك يتطلب استشارة بريطانيا التى ترتبط مع العراق بمعاهدة تحالف وكذلك إقرار الوضع الدستورى فى سوريا ، ثم أظهر مشروع اتفاق عرضه سعد الله الجابرى وحكومة الحزب الوطنى فى سنة ١٩٤٦ يقضى بتوحيد الجمارك والمواصلات كخطوة أولى نحو روابط أوثق مع العراق ، وقال إن القوتلى والجابرى طلبا فقط مهلة من الوقت حتى تتهيأ الأذهان فى مصر والسعودية . وفى تلك الحالة يمكن عقد اتفاق دفاعى ثنائى بين العراق وسوريا وقد أحرج ذلك مركز الحزب الوطنى الذى كان يتلقى الأموال من السعودية مقابل مناهضته لمشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى(١) ويبدو أن

(١) نشرت الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بهذه المحادثات بعنوان : مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب فى دمشق فيما يتعلق بالحكومة العراقية — وذلك بعد انتهاء عهد حسنى الزعيم .

السعيد أستخدم أسلوباً استعلائيا نفر منه حسنى الزعيم فى نهاية الأمر وعجّل بالتحول نحو الفريق الآخر المنافس من الدول العربية .

فى اليوم التالى لرحيل نورى السعيد من دمشق وصل إلى العاصمة السورية عبد الرحمن عزام وكان يعمل لحساب الملك فاروق أكثر مما يعمل لحساب الجامعة العربية وهو الذى رتب لزيارة حسنى الزعيم إلى القاهرة ، وقد تمت هذه الزيارة بالفعل يوم ٢٧ إبريل وعلى أثرها تم اعتراف مصر بالنظام الجديد .

وإذن فإن الميل الذى أبداه قائد الجيش السورى نحو العراق خلال الأيام الأولى من الإنقلاب إنما كان نوعا من المناورة وقد صرح هو بذلك لبشارة الخورى عندما قابله بعد شهرين على الحدود(١) .

ولا بد أنه وازن ، بعد أن استقتب له الأمر، بين فكرة الاتحاد السياسى مع العراق وبين التعاون مع مصر والسعودية على أساس المحافظة على الكيان السورى والنظام الجهورى بالبلاد ، فوجد أن الطريق الثانى يحقق له الطموح الشخصى والوصول إلى أعلى منصب فى الدولة . وكان الزعيم قد أعلن عند وقوع الانقلاب أن حكمه مؤقت وعين لجنة لوضع دستور ولكنها سرعان ما توقفت .

وفى يونيو سنة ١٩٤٩ فاجأ حسنى الزعيم مجلس الوزراء بقرار ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية على أساس الاستفتاء الشعبى .

لم يخل عهد حسنى الزعيم رغم قصره (٣٠ مارس إلى ١٤ أغسطس

---

(١) الخورى مذكرات — جـ ٣ ص ٢٣١ .

سنة ١٩٤٩) من اصلاحات يمكن وصفها بأنها جذرية إذا ما قيست بمقياس المجتمع السورى التقليدى المحافظ. فى ذلك الوقت فقد ألغى الألقاب ووضع الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة ، وشجع السفور وأباح للمرأة حق التصويت وبذا سبقت سوريا جميع الدول العربية فى هذا المبدأ .

لذا وصفه بعض الكتاب الأوربيين بأنه كان ذا نزعة علمانية(١) وقالوا إنه كان يترسم خطى مصطفى كمال الذى اهتم بهذه الاصلاحات الشكلية . أما فيما يتعلق بالتغييرات الاجتماعية الجذرية فإنه تقدم بخطى وئيدة فقد تحدث عن رغبته فى تحديد الثروات الضخمة وإجراء إصلاح زراعى . ويبدو أنه كان يفكر فى تقسيم الأملاك الأميرية على صغار الفلاحين دون أن يمس مصالح كبار الملاك . وفى نفس الوقت ندد بالشيوعية واعتبرها من المبادىء الغريبة المضادة للقومية العربية وأضاف قائلا بأننا قوميون عرب قبل كل شىء(٢) .

ويلاحظ كذلك أنه استخدم شخصيات تقليدية عند تكوين مجلس وزرائه وكان محسن البرازى رئيس الوزراء ينتمى إلى أسرة اقطاعية فى حماة .

والإصلاح الوحيد الذى توخاه بوضوح هو تقوية أجهزة الدولة على حساب القوى التقليدية ذات النفوذ ، وهذا الهدف شىء طبيعى

---

(١) انظر مقالا عن الانقلابات السورية
Middle east Journal — January 1950 p. 1—11,
(٢) بشير الدوف ص ١٣٦ .

بالنسبة لحاكم ارتقى السلطة على أكتاف الجيش . ومن هذا القبيل وضع الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة فإن ذلك يضعف نفوذ رجال الدين . وعلى هذا النحو يفسر أيضاً ميله إلى الاقتصاد الموجه ، فإن الحكومات السابقة فى سوريا كانت تقف عاجزة أمام دافعى الضرائب وكبار الملاك الزراعيين . ونلاحظ أن الزعيم صرف كثيراً من اهتمامه إلى إقامة المشروعات العمرانية كاستثمار مياه الفرات فى الجزيرة وتوصيل المياه العذبة إلى حلب والشروع فى بناء ميناء اللاذقية . والظاهر أنه أنفذ اتفاق التابلاين على أمل أن يساعده ذلك فى مشروعات التنمية ، فقد صادق على الاتفاق فى ١٦ مايو رغم اعتراض عديد من الوزراء لأسباب اقتصادية وسياسية .

من ذلك ضآلة الرسوم وإعفاء الشركة من دفع رسم على التفريغ والشحن فى الموانى وحق إنشاء المطارات . وقد أجاب الزعيم على هذه الاعتراضات بأن مصر والسعودية تستخدمان الضغط ، على سوريا لصالح الشركة الأمريكية(١) .

وفضلا عن ذلك فإن شركة نفط العراق لم تكن تدفع رسوما من قبل عن الأنابيب التى تمر بسوريا حتى وضعت التابلاين هذا المبدأ .

جرت انتخابات الرئاسة فى ٢٤ يونيو وفاز حسنى الزعيم بنسبة عالية من الأصوات .

وبعد خمسين يوما على وجه الدقة وقع الانقلاب العسكرى الثانى فى ١٤ أغسطس فما هى أسباب هذا السقوط السريع ؟

---

(١) ذكر ذلك وزير الاقتصاد فى حكومة الزعيم فتح الله صقال فى كتابه من ذكريات حكومة حسنى الزعيم ص ٦٠ .

هناك عدة عوامل تضافرت على ذلك .

فقد عطّل حسنى الزعيم نشاط الأحزاب ولو أنه لم يحلها بصفة رسميه . ولم يحاول بعد ذلك أن يوجد هيئة سياسية بديلة عنها للاتصال بالشعب . وحتى الأحزاب الجديدة مثل البعث التى رحبت بالتغيير فى بداية الأمر ، اصطدمت بالزعيم بعد قليل حينما أخضع الصحافة للرقابة .

ومن جهة أخرى أغضب الزعيم البيئات الاسلامية المحافظة بتشجيعه السفور واستيلاء الدولة على الأوقاف واقتباس القوانين المدنية الحديثة - خاصة من مصر .

والأخطر من ذلك الاستياء الذى انتشر فى الجيش حينما منح الزعيم نفسه رتبة الماريشالية وابتعد عن زملائه من الضباط الذين تعاونوا فى الانقلاب وأخذ يحيط نفسه بهالة من الأبهة والعظمة .

وفضلا عن ذلك اتهم بأنه صار يعتمد على الأقليات العنصرية والطائفية، فمنح الأكراد والعلويين المناصب الحساسة فى الجيش ، واتخذ منهم حرسا خاصا وترك الضباط العرب فى الجبهة أمام إسرائيل إلى جانب اختياره لمحسن الرازى الكردى الأصل رئيسا للوزراء .

حقيقة لا توجد فى سوريا مشكلة كردية وحدث اندماج كثير من الأكراد فى البيئة الوطنية ، إلا أنه حينما تكثر الخصومات يتذكر الناس هذه الفوارق بعيدة الجذور .

وقد شبهه خصومه بحق بأنه سلك مسلك حكومة الانتداب الفرنسية التى كانت تعتمد بالفعل على الأقليات سواء فى الجيش أم فى الوظائف(١) .

---

(١) انظر مقالا قيما فى مجلة السياسة الخارجية الفرنسية عن دور الجيش فى السياسة السورية Politique étrangère Novembre 1964

وأخيراً نشأت صلات وثيقة بين النظام الجديد وبين فرنسا فكان السفير الفرنسى يتردد على قصر الرئاسة ، ولعل الزعيم اتجه ذلك الاتجاه باعتبار أن فرنسا تمنح تأييدها لجميع الذين يعارضون مشروع الهلال الخصيب .

غير أن هذا الاتجاه من شأنه أن يثير حساسية الوطنيين سيما وأن ذكرى الانتداب مازالت قريبة ماثلة فى الأذهان .

ويرى بعض الكتاب أن القرار الذى اتخذه رئيس الجمهورية بتسليم ضيفه أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية التى أعدمته كان سبباً مباشراً للاطاحة بحكمه وقد أشرنا إلى العلاقات السيئة التى سادت بين سوريا ولبنان منذ الانقلاب .

كان حسنى الزعيم يعتقد بأن رياض الصلح صديق القوتلى الحميم يحيك له المؤامرات ، لذلك فتح أبواب قصر الرئاسة لأنطون سعادة الذى جاء لاجئاً من لبنان ؛ وهو يرجو أن يحدث انقلابا هناك على نمط الانقلاب الذى حدث فى سوريا . ولعله تطلع إلى الاستعانة بقائد الانقلاب السورى بينما أمل حسنى الزعيم فى أن يتخذ من أنطون سعادة أداة لتهديد خصومه فى لبنان .

وفى أوائل يوليو قام القوميون السوريون فى لبنان بمحاولة انقلاب فاشلة جعلت الحكومة اللبنانية تلح فى طلب تسليم أنطون سعادة ، ومن الراجح أن يكون أصدقاء لبنان مثل فرنسا أو بريطانيا وربما مصر أيضاً قد استخدموا نفوذهم لدى الزعيم لتسليم ضيفه السابق . وقد اعتبر القوميون السوريون هذا العمل خيانة تتنافى مع التقاليد العربية .

وكان فى الجيش السورى بعض الضباط المؤمنين بزعامة انطون سعادة وقد تصدى أحدهم ويدعى فضل الله أبو منصور للانتقام بنفسه من حسنى الزعيم . وحينما دبر سامى الحناوى انقلابه طلب أن يتولى هو بنفسه محاصرة قصر الرئاسة والقبض على رئيس الجمهورية . وقد روى فى مذكراته تفاصيل تلك الأحداث وكيف التقى بفريستيه حسنى الزعيم ومحسن البرازى ووجه إليهما الإهانات البالغة وأنفذ فيهما حكم الإعدام بروح ملؤها التشفى (١) .

* * *

سامى الحناوى والانقلاب الثانى

كان سامى الحناوى يشغل منصب قائد فرقة المدرعات وهى أصلح الأسلحة لإحداث الانقلابات . وقد برر عمله بأنه جاء لينفذ الأهداف التى تنكر لها حسنى الزعيم عندما قام بحركة ٣٠ مارس . فهل كان يقصد من ذلك مبدأ الاتحاد مع العراق ؟

لقد كان التدخل الأجنبى أظهر فى حركة الحناوى منه فى حركة حسنى الزعيم ويتمثل هذا التدخل فى الأموال التى تلقاها من العراق مما يؤكد وجود تحريض خارجى . يضاف إلى ذلك أن الصحف البريطانية بادرت إلى الترحيب بالحركة ، بينما وصفت الصحف الفرنسية الحركة بأنها مؤامرة اشتركت فى تدبيرها كل من بريطانيا وحكومة نورى السعيد . وانتظرت الصحف المصرية حتى بدأت المباحثات مع العراق فوصفتها

---

(١) انظر تفاصيل الحادث فى مذكرات أبو منصور : أعاصير دمشق ص ٨٢ وما بعدها .

بأنها تهدف إلى بيع استقلال سوريا وسيؤكد الشيشكلى هذا الاتهام عندما يبرر انقلابه سنة ١٩٥١(١) .

على أن سامى الحناوى طبقا للخطة التى كان يميل إليها الانجليز ونورى السعيد لم يتخذ بنفسه إجراء من أجل تحقيق الهلال الخصيب ، بل أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك فى حكومة مؤقتة ريثما تجرى الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها رسم مستقبل البلاد . واكتفى الجيش بدور المراقبة تحت إشراف مجلس عسكرى تكون من أحد عشر ضابطا برئاسة الحناوى .

وقد دعى هاشم الأتاسى — السياسى المخضرم — إلى رئاسة الحكومة المؤقتة ولم يكن الأتاسى عضوا عاملا فى حزب الشعب ، بل يعتبر بمثابة راع روحى له .

وقد شغل أعضاء الحزب الآخرون معظم المناصب الوزارية الهامة . والغريب فى الامر هو إشراك كل من ميشيل عفلق وأكرم الحورانى فى هذه الوزارة اليمينية فكلاهما يعتبر نفسه من ممثلى اليسار ، ولعل قبولهما للمشاركة فى الحكم إنما يرجع إلى الرغبة فى لفت الأنظار لحزبيهما : البعث والعربى الاشتراكى . على أنهما استقالا بالفعل حينما اقتربت الحكومة من مشروع الهلال الخصيب .

ومن السهل تفسير موقف الحناوى من إشراك ممثلى الأحزاب الجديدة ، فهو مجرد المناورة لتغطية أهدافه إلى أن تتم انتخابات الجمعية التأسيسية .

(١) Ziadeh p. 127.

وقد جرت هذه الانتخابات فى نوفمبر ودلت النتائج على ازدياد حزب الشعب نفوذا وتراجع الحزب الوطنى . ولكن بدل أن تحل محله الاحزاب الجديدة ذات النزعة اليسارية ازداد عدد النواب المستقلين المؤيدين للهلال الخصيب مثل زكى الخطيب ومنير العجلانى .

ومن الجدير بالملاحظة أن التنظيم الحزبى كان من الضعف بحيث اختلطت على الكتاب هوية بعض النواب ، فقيل إن أعضاء حزب الشعب بلغوا ٥١ بينما يذكر آخرون أنهم لم يزيدوا عن ٤٢ من مجموع عدد المقاعد فى المجالس البالغة ١١٥ .

وقبل أن تشرع الجمعية التأسيسية فى وضع الدستور كان عليها أن تنتخب أولا رئيس الدولة ، وبطبيعة الحال كان هاشم الأتاسى هو أقوى مرشح .

وقد أثارت صيغة القسم الذى يتلوه رئيس الدولة المشكلة الشائكة ، مشكلة مستقبل سوريا وهل يجب أن تحافظ على النظام الجمهورى أم يفتح الطريق للاتحاد مع العراق . وقد اقترح حسن الحكيم حذف التعهد بالمحافظة على النظام الجمهورى ، واصطدم بمعارضة شديدة وذلك لأن حزب الشعب لم يكن كما ذكرنا متفقا على موضوع الهلال الخصيب ، فإن ناظم القدسى مثلا أحد أقطاب الحزب كان يعارض فى التضحية بالنظام الجمهورى أو فى سريان المعاهدة البريطانية المعقودة مع العراق على سوريا ، ويرى أن يقتصر الاتحاد مع العراق على إقامة اتحاد جمركى وبرلمان فيدرالى يمثل البلدين ونفى بشدة أن يكون حزب الشعب من أنصار الهاشميين(١) .

(١) انظر خطابه إلى باتريك سيل : Seale p. 80 .

ومن الأرجح أن كثيراً من الساسة السوريين ومن بينهم بعض أعضاء حزب الشعب كان يقبل بالاتحاد مع العراق بشروط أهمها إبعاد نورى السعيد الذى يعتبرونه عميلا لبريطانيا . يدل على ذلك أن الوصى قد أراد أن يقرب الوحدة فى هذه الظروف فطلب إلى السعيد الابتعاد عن الحكم وعين جودت الأيوبى كما رأينا رئيسا للوزراء ، وأدخل فى وزارته حسين جميل عضو الحزب الوطنى الديموقراطى لإغراء العناصر الأخرى غير اليمينية فى سوريا . وقد زالت الحاجة إلى هذه الوزارة بمجرد أن ضاعت الآمال فى تحقيق الهلال الخصيب .

ولم تقف مصر جامدة إبان هذه الفترة العصيبة التى كان مصير سوريا يتقرر فيها .

ومن الراجح أن فكرة الدفاع العربى المشترك أو مشروع الضمان الجماعى الذى تقدمت به الحكومة المصرية فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ إنما كان يهدف إلى صرف سوريا عن فكرة مشروع الهلال الخصيب ، إذ أن أهم مبرر يقدمه أنصار المشروع هو الدفاع باشتراك جميع الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية . والحق أن ناظم القدسى الذى تولى رئاسة الوزارة عند وقوع الانقلاب الثالث كان أميل إلى وجهة النظر المصرية . ولكن الرأى العام وخاصة أنصار البعث والحزب العربى الاشتراكى كان يشك فى نوايا حزب الشعب وفى العديد من النواب المستقلين الذين أتت بهم انتخابات نوفمبر . لذلك استخدم الحورانى مهارته فى تدبير الانقلابات وصلاته بالضباط لتدبير انقلاب آخر(١) .

(١) أبو منصور ص ٩٤ .

وعلى أثر خروجه من الوزارة راح الحورانى يتصل بأصدقائه من الضباط سراً وخاصة أديب الشيشكلى الذى يمت له بصلة القرابة وكذلك أبو منصور عضو الحزب القومى السورى . وكان الشيشكلى على صلة قديمة بهذا الحزب ولو أنه لم ينضم لا إلى جماعة الحورانى ولا إلى جماعة أنطون سعادة .

وفى ١٩ ديسمبر قاد أديب الشيشكلى فرقة المدرعات التى يعمل فيها نحو دمشق واحتلها دون مقاومة . ولم يشأ أن يعطى لحركته صورة انقلاب بل قال إنه أتى فقط لإنقاذ نظام سوريا الجمهورى ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطانى أو النظام الملكى . ولم ترق دماء فى هذه الحركة فترك الحناوى يغادر البلاد بسلام إلى لبنان ولكن القدر شاء أن يلقى هو والشيشكلى نفس المصير الذى لقيه حسنى الزعيم من قبل ، فقد قتل الحناوى فى أحد شوارع بيروت ثأرا على يد أحد أقارب محسن البرازى .

أما الشيشكلى فقد ظل عشر سنوات بعد خروجه من سوريا يتنقل بين مختلف دول العالم . فلما استقر به الأمر فى البرازيل تبعه قاتله من سوريا إلى ضيعته النائية هناك حيث أرداه قتيلا لأسباب شخصية كما ذكر فى التحقيق .

* * *

أديب الشيشكلى والانقلاب الثالث

ينتمى الشيشكلى إلى جيل أحدث من الضباط السوريين فقد ولد فى سنة ١٩٠٩ وعمل أولا فى إطار الجند الخاص أو الجيش المحلى الذى أنشأته حكومة الانتداب ، وحينما خاضت سوريا معركة الاستقلال

فى سنة ١٩٤٥ ترك هذه المنظمة الاستعمارية لينضم إلى صفوف المناضلين الوطنيين . وقد اشترك فى الانقلابين السابقين إلا أنه اختلف مع حسنى الزعيم فأقاله من الجيش قبيل سقوطه فى ٨ أغسطس ثم أعاده سامى الحناوى بعد أيام .

ويمتاز الشيشكلى عن سلفيه بأنه كان أكثر ضبطا للنفس وأعظم دراية بالشئون السياسية . لذلك كان عهده أطول عمراً ولكن لا بد من تقسيم هذا العهد إلى فترتين : الأولى من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ وقد اكتفى فيها الشيشكلى بدور المراقب وترك الجمعية التأسيسية تمضى فى طريقها من سن الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة بها ، ولو أن ذلك لم يمنعه أحيانا من التدخل فى الأمور الشائكة . والفترة الثانية من ١٩٥١ — ١٩٥٤ وقد تولى خلالها السلطة بنفسه .

لم يشأ الشيشكلى أن يعطى فى بداية الأمر لحركته صورة ثورة أو مجرد تغيير دستورى حتى لا يضطر إلى طلب الاعتراف بحكم جديد . وقد برر حركته أمام الشعب على النحو التالى .

« ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامى الحناوى وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهنى السياسة فى البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهورى مع بعض الجهات الأجنبية وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق ، بالإقناع تارة وبالتهديد الصمتى تارة أخرى ، أن يحولوا دون إتمام المؤامرة ، وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش حرصا على سلامته وسلامة البلاد وحفاظا على نظامها الجمهورى أن يقصى هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش أية غاية أخرى وأنه ليعلن

أنه يترك أمر البلاد فى أيدى رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقا فى القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك » .

على أن هذا الوعد لم يكن دقيقا وبناء عليه فقد اعتبر الشيشكلى وجود ناظم القدسى على رأس الحكومة مهددا لسلامة الدولة فتدخلت القيادة العسكرية لإجباره على الاستقالة . وأوشك ذلك أن يثير أزمة دستورية لأن الأتاسى الذى يبغض تدخل الجيش هدد بالاستقالة ، فانتهى الأمر إلى حل وسط وهو أن يتولى خالد العظم رئاسة الحكومة وهو من المستقلين على أن يشرك معه أربعة وزراء من حزب الشعب . وقد تولى هؤلاء وزارات ثانوية بينما عهد إلى أكرم الحورانى ، صديق الشيشكلى ، بوزارة الدفاع . أما الداخلية فتولاها أحد المستقلين .

وبمضى الوقت قل الجفاء بين حزب الشعب وبين أديب الشيشكلى ربما لما أبداه ناظم القدسى من ميل نحو فكرة الضمان الجماعى فى إطار سيادة كل دولة من الدول الأعضاء المجامعة . ولهذا ترك الجمعية التأسيسية تمضى فى وضع الدستور وتحول نفسها بعد ذلك إلى مجلس نيابى لمدة أربع سنوات ، وقد أدى ذلك إلى انسحاب الحورانى من الحكومة فى إبريل وإفساح المجال فى يونيو لناظم القدسى كى يكون حكومة تحت رئاسته وهو ما اعترض عليه الجيش عند وقوع الانقلاب .

إن أبرز المبادىء التى وضعها دستور سبتمبر ١٩٥٠ هى النص على أن الجمهورية السورية جمهورية عربية وأن الشعب جزء من الأمة العربية فهو أسبق الدساتير فى البلاد العربية طراً إلى النص على هذا الوصف .

وهو لا يعكس اتجاه حزب الشعب نحو الهلال الخصيب كما يدعى

البعض وانما يعبر عن الرأى العام السائد فى سوريا منذ عهد طويل . وقد أثار موضوع دين الدولة كثيرا من الجدل فى ذلك الوقت إذ أن معظم أعضاء حزب الشعب كانوا يميلون إلى ضرورة النص على الإسلام كدين للدولة غير أنهم اصطدموا بمعارضة قوية وانتهى الجدل إلى حل وسط وهو النص على أن دين رئيس الدولة يجب أن يكون الإسلام .

كما نلمح فى الدستور الاتجاه إلى تدعيم النظام البرلمانى ، فمجلس النواب هو الذى ينتخب رئيس الدولة وهو الذى يطرح الثقة بالسلطة التنفيذية ويسحب الثقة منها(١) .

لم تستقر الأوضاع الداخلية بقيام النظام الدستورى ، بل على العكس كانت تلك الفترة مليئة بالخصومات بين الجيش والحكومة من جهة وبين القوى السياسية المتصارعة من جهة أخرى . وكانت الخلافات العربية ومشروعات الدفاع المشترك تغذى تلك الخصومات وتتداخل معها .

وحينما حوّلت الجمعية التأسيسية نفسها إلى مجلس نيابى لمدة أربع سنوات قام الطلبة بمظاهرات احتجاجاً على ذلك ، والراجح أنهم كانوا واقعين تحت تأثير حزب البعث الذى رأى فى هذا القرار استمراراً لنفوذ حزب الشعب مدة أربع سنوات أخرى . وفى داخل المجلس هاجم منير العجلانى الجيش وانتقد تدخله فى شئون الحكم فطلبت القيادة تقديمه للمحاكمة إلا أن المحكمة برأته ولم تنقطع الخلافات بين هذه القيادة وبين حزب الشعب الذى كان يحكم بالائتلاف مع مستقلين إلى أن قام الشيشكلى بالانقلاب الثانى فى ديسمبر سنة ١٩٥١ . قد أشرنا إلى اعتراض الشيشكلى على تولى ناظم القدسى

(١) أنظر نص الدستور فى وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية ص ١٤٢ — ١٧٧

رئاسة الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولكنه عاد فتغاضى عن ذلك فى يونيو سنة ١٩٥٠ شريطة أن يختار هو بنفسه وزير الدفاع . وكان يستتر دائماً وراء العقيد فوزى سلو ويضعه فى المناصب التى يريد أن يخضعها لرقابته المباشرة .

فكما عينه فى وزارة الدفاع فى يونيو سنة ١٩٥٠ سيختاره رئيساً للدولة حينما يتحول إلى الحكم المباشر .

وقد استغل الحزب الوطنى الضربة التى تلقاها حزب الشعب فعاد يمارس نشاطه ولكنه لم يتعاون مع الشيشكلى ، بل على العكس ذكر أنصار الحزب أنهم أقدر من الجيش على مناهضة مشروع الهلال الخصيب ولذلك أخذ صبرى العسلى يوجه نداءات إلى كل من شكرى القوتلى وجميل مردم اللاجئين بمصر للعودة إلى سوريا ، واستأنفت كل من الحكومة المصرية والسعودية تأييدها للحزب الوطنى لأن الدولتين الملكيتين أميل إلى هذا الحزب من النظام العسكرى . وإذن لم تكن علاقة الشيشكلى بمصر فى العهد الملكى أو السعوديه بأفضل منها مع العراق . فلم يترسم إذن الشيشكلى خطى حسنى الزعيم حينما أراد أن يعارض الهلال الخصيب بالتكتل مع مصر والسعودية .

وحينما تعرضت سوريا للضغط الإسرائيلى فى ربيع سنة ١٩٥١ بسبب أعمال الردم التى قامت بها اسرائيل لبحيرة الحولة تمهيداً لإقامة مستعمرات متاخمة للحدود السورية ومخالفة بذلك شروط الهدنة ، استنجدت سوريا بكل من العراق ومصر فى نفس الوقت . وقد بادر العراق بتقديم المساعدات العسكرية بينما تلكأت مصر . ولم تجد القيادة العسكرية فى وجود القوات العراقية خطراً على الجمهورية لأن حزب الشعب كان قد دلل على انصرافه عن فكرة الهلال الخصيب ، إذ قدم ناظم القدسى ،

وهو رئيس الحكومة السورية مشروعاً إلى الجامعة العربية بإقامة اتحاد شامل على أساس تطوير نظام الجامعة مع نبذ فكرة الاتحادات الجزئية ومنها الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ، وعلى كل فقد انسحبت القوات العراقية بمجرد أن طلب إليها ذلك .

إذن لم تكن هناك خلافات أساسية بين حزب الشعب وبين القيادة العسكرية فى السياسة العامة ، وإنما كان منشأ الخلاف دائماً هو استياء الحزب صاحب الأغلبية فى المجلس من مجرد وجود رقيب على أعماله ، لذلك فضل ناظم القدسى الاستقالة فى أغسطس سنة ١٩٥١ فدعى الأتاسى أحد المستقلين وهو حسن الحكيم لرئاسة الحكومة وكان مشهوراً بآرائه الداعية صراحة إلى التحالف بين العرب وبين الغرب وقد جاء ذلك فى وقت نشطت فيه الدول الغربية لجر مصر وبعض دول عربية أخرى إلى نظام المحالفات .

وبالنسبة لسوريا كان الجنرال روبرتسن قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط قد زار دمشق فى ربيع سنة ١٩٥١ وطلب تسهيلات لمرور القوات البريطانية من القناة إلى قواعدها القائمة فى العراق وقد عاصرت وزارة حسن الحكيم تقديم المذكرة الرباعية إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٩٥١ التى طلبت فيها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا انضمام مصر إلى منظمة دفاعية لحوض شرق البحر المتوسط ، ولم يطلب إلى سوريا فى نفس الوقت الانضمام إلى تلك المنظمة بل اكتفت الدول الأربع بإبلاغها بما تضمنته المذكرة الموجهة إلى مصر .

كانت وزارة الحكيم تضم عدداً من المستقلين بجانب أعضاء حزب الشعب باعتبارهم أصحاب الأغلبية فى المجلس وكان يخشى من أن تصطدم

الحكومة الجديدة مع الجيش نظراً لأن الحكيم عرف أيضاً بميوله إلى وضع سوريا تحت عرش أحد الهاشميين . على أنه لم يتخذ أى اجراء فى هذا الصدد . وقد اقترن حكمه بزيارات قام بها الشيشكلى للسعودية ولبنان وكلتا الدولتين من خصوم الهلال الخصيب .

وقد سئل الحكيم(١) عن موقفه من القضية فى هذه الحقبة فقال إن دعوته الهاشمية قد انتهت بانتهاء الجيل الأول من الهاشميين وهم فيصل الأول ملك العراق وعبد الله ملك الأردن وليست له أية صلة بالجيل الجديد من هذه الأسرة ويكفى لإدانة الحكيم اشادته بالملك عبد الله ، ولا غرو فهو لم يخف ميوله نحو التحالف الغربى وخرج بذلك عن الموقف السائد لا فى سوريا وحدها بل فى مختلف الدول العربية . ومن المعروف أن مصر رفضت المذكرة الرباعية وفى نفس الوقت طلب النواب السوريون اصدار بيان عن الموضوع فإن وزير الخارجية وهو من حزب الشعب أعلن استنكاره لفرض الأحلاف على الدول العربية ، سيما أن ثلاثة من الدول التى قدمت المذكرة هى صاحبة التصريح الثلاثى الذى يضمن كيان اسرائيل . ويبدو أن حسن الحكيم فوجىء بهذا التصريح إذ كان يختلف فى الرأى مع وزرائه من حزب الشعب واعتبر ذلك انقساما فى المجلس وقرر الاستقالة لأنه يأبى « أن يكون ألعوبة بيد حزب الشعب » .

كانت الدعوة إلى الحياد قد أخذت تنتشر فى سوريا على أفواه الأحزاب الجديدة مثل البعث الاشتراكى العربى والجبهة الإسلامية الاشتراكية التى كونها محمد المبارك . وربما مال كثير من زعماء حزب الشعب إلى الفكرة ولكنهم لم يفهموها بنفس الدقة التى تقتضيها كلمة حياد، خاصة إذا كان الأمر

---

(١) Seale p. 109

يتعلق بمشكلة دولية تصطرع فيها الكتلة الشيوعية مع الدول الغربية . يدل على ذلك أن حكومة حزب الشعب أصدرت تعليماتها إلى وفدها بالأمم المتحدة لكى يصوت لصالح القرار الذى وصم كوريا الشمالية بالعدوان ، ودعى إلى ارسال قوات تحت علم الأمم المتحدة للقتال ضد كوريا الشمالية . لذا يمكن القول بأن مفهوم الحياد كان ما يزال فى سنة ١٩٥١ مقصوراً فى رأى الكثيرين على مناهضة الأحلاف العسكرية .

الحكم المباشر ١٩٥١ — ١٩٥٤

شهدت سوريا بعد استقالة حسن الحكيم أزمة من أطول أزماتها الوزارية إذ امتدت نحو شهر . وأخيرا وقع اختيار الأتاسى على معروف الدواليبى أحد أعضاء حزب الشعب وهو ليس من الشخصيات المؤسسة للحزب مثل القدسى أو الكخيا وربما يرجع اختياره إلى أنه صرح بنبذ الأحلاف ودعى إلى استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتى . ولكن دون أن يصرح بمبدأ الحيـــاد بل إنه كان من الطبقة المحافظة المعادية للآراء التقدمية (١) .

ولم تكن تلك المحافظة هى سبب الاصطدام مع قيادة الجيش ، بل وقع الصدام بسبب إعطاء الدواليبى نفسه الحرية فى اختيار وزير الدفاع ، وقد وقع اختياره على أحد المدنيين وكان الشيشكلى حريصا على أن تبقى هذه الوزارة بيد شخص من أعوانه وقد سبق له أن وضع الشرطة تحت إشراف وزارة الدفاع ، وكانت هذه القضية تشغل الساسة فى سوريا منذ زمن طويل فأنصار النظام الدستورى يصرون على وضع الشرطة تحت إشراف وزارة

(١) Lenczowski P. 298 S. q.

الداخلية ، بينما تمسكت الانقلابات المتوالية بوضع الشرطة فى دائرة اختصاص وزارة الدفاع حيث يمكن للجيش فى نهاية الأمر الإشراف عليها.

ويبدو أن صبر الشيشكلى قد نفد بعد تلك الأزمات المتوالية بين قيادة الجيش وبين هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية الذى كان ينظر بالاستياء إلى تدخل الجيش . لذلك فإن الإجراء الذى اتخذه الشيشكلى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ يعد بمثابة انقلاب جديد أو على الأصح كان هذا الحادث أعمق تأثيراً فى حياة البلاد السياسية من الانقلاب الأول الذى قام به الشيشكلى منذ عامين . وكان بوسع الشيشكلى أن يعلن ببساطة سقوط دستور سنة ١٩٥٠ ولكنه لجأ إلى إجراء أشد عنفا وهو اعتقال أعضاء الوزارة التى تشكلت منذ يوم واحد ، مما اضطر هاشم الأتاسى إلى الاستقالة . فعينت قيادة الجيش فوزى سلو رئيساً للدولة أى أن الشيشكلى فضل أن ينتظر وقتا آخر قبل أن يرقى إلى أعلى منصب فى الدولة وأن يعمل مؤقتا من وراء صنيعته العقيد فوزى سلو .

وقد قرّب النظام الجديد إليه عديدا من الأحزاب الصغيرة المتنافرة والتى كانت تختلف عن الأحزاب التقليدية بقدرتها التنظيمية وبفلسفاتها السياسية المحبوكة . وأعنى بهذه الأحزاب البعث العربى الاشتراكى والجبهة الإسلامية الاشتراكية والحزب القومى السورى ، إلا أن هذا التعاون لم يدم طويلا خاصة حينما تأهب الشيشكلى للحكم المطلق .

لقد تعرض أديب الشيشكلى لانتقاد عنيف لأنه اصطدم بجميع القوى السياسية والاجتماعية فى سوريا . كما أن شخصيته قد وصمت فيما بعد لاشتراكه فى مؤامرة مع الأمريكيين ضد الحكم الوطنى القائم فى سوريا سنة ١٩٥٦ . ومع ذلك فمن الحقائق التى لا يمكن انكارها أن السنتين اللتين

أمضاهما فى حكم البلاد خلفتا أثراً بعيداً فى حياتها ، وشهدت سوريا خلالهما اصلاحات هامة . وقد يجد المرء أحيانا صعوبة فى التمييز بين صفة الدكتاتورية وبين إقرار النظام وتدعيم سلطة الدولة . وفى بلاد مثل سوريا حيث تسود الروح العشائرية والإقطاعية والرأسمالية والطائفية ـ وهى جميعها قوى رجعية ـ تصبح قوة الدولة أمرا ضروريا لإجراء أى اصلاح وهذا ما حاول الشيشكلى أن يفعله أثناء توليه السلطة .

فقد وضع رقابة شديدة على خروج الأموال من البلاد . وأمم بعض الشركات الأجنبية وألزم الشركات الأخرى التى لها فروع فى البلاد بأن يكون ممثلوها فى سوريا من المواطنين ورفع الضريبة على الدخول إلى نسب عالية تبلغ ٣٦ ٪ أى أنه حاول أن يحطم قواعد الاقتصاد الحر السائد فى سوريا . وأهم من ذلك أصدر فى يناير سنة ١٩٥٢ قانوناً بتحديد الملكية الزراعية فى المستقبل وأعطاء الفلاحين المستأجرين للأراضى نسبة أعلى من المحصول إذ كان المالك يحصل على ٧٥ ٪ من المحصول فأخذ بنظام المناصفة(١) .

ويقال إن هذا الإجراء اتخذ نتيجة جهود أكرم الحورانى وهو أكثر السياسيين اتصالا بالشيشكلى ، فقد ضمن برنامج حزبه الذى تأسس فى سنة ١٩٥٠ مبدأ الاصلاح الزراعى . كما قام بنشاط ملحوظ ضد أصحاب الأملاك الزراعية فى حماة . وكانت ظاهرة جديدة على حياة الشرق العربى المعاصر ، دعوة الحورانى إلى عقد مؤتمر للفلاحين فى حلب سبتمبر سنة ١٩٥١ وتحدث المشتركون فيه عن ضرورة توزيع الأراضى وتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر .

أما موقف الشيشكلى من قضية الوحدة العربية فيتطلب فهمه شيئاً من

(١) Warriner : p. 101—105

الدقة . لقد طاف فى أوائل سنة ١٩٥٢ بالأردن ولبنان والسعودية وكان يعلن دائما تمسكه بالفكرة العربية وبمبدأ الوحدة الشاملة لا الوحدة الجزئية وقد رأيناه يبرر وجود حركته ذاتها بمعارضة الهلال الخصيب . ولكن إذا تأملنا فى أقواله نلاحظ أنه كانت تفلت منها عبارات تدل على نزعته الإقليمية فقد كان يتحدث دائما عن ضرورة سيادة الأمة السورية ، وذهب فى تمجيد الوطن الإقليمى إلى حد القول بأن سوريا تشبه بروسيا العرب وأنها ستعمل على تحرير العالم العربى من الاستعمار . ويختلف الدستور الذى وضعه سنة ١٩٥٣ ، فى اختيار العبارات التى تؤكد عروبة سوريا فهى أقل تأكيدا من العبارات التى استخدمها دستور سنة ١٩٥٠ فقد جاء فى المادة الأولى أن سوريا جمهورية عربية ديموقراطية ذات سيادة تامة . . والشعب السورى جزء من الأمة العربية وعلى الدولة أن تسعى فى ظل السيادة والنظام الجمهورى لتحقيق وحدة هذه الأمة .

ويقال إن دعوة الشيشكلى إلى مبدأ الوحدة العربية كان مجرد تظاهر لينفى عن نفسه اعتناق مبادىء الحزب القومى السورى المضادة لمبدأ العروبة والتى تنفر منها الغالبية العظمى من الوطنيين السوريين(١) .

وسواء أكانت دعوته الوحدة العربية تظاهرا أم إيمانا بمبدأ فإن قوله بالوحدة الشاملة لا الجزئية كان موجها أصلا ضد فكرة الهلال الخصيب ، لذلك كانت علاقات سوريا بالعراق متوترة منذ أن تسلم الشيشكلى السلطة ، ودعى نورى السعيد إلى عدم الاعتراف بالنظام الجديد

(١) انظر دساتير البلاد العربية ص ١٧٨ وتصريحات الشيشكلى حول القضايا المختلفة فى Ziadeh p. 126—140

بعد الانقلاب الثانى سنة ١٩٥١ وأدى ذلك كله إلى إعادة التكتل الذى كان قائما فى عهد الزعيم والذى يضم مصر والسعودية إلى سوريا .

إلا أن الشيشكلى لم يذهب مثل الزعيم إلى حد تدعيم مركزه عن طريق صلاته بالملكية المصرية . ورأى فى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ عاملا جديداً لتدعيم التقارب بين سوريا ومصر وبادر بزيارة القاهرة فى ديسمبر حيث تبادل العبارات الحارة مع رجال الثورة .

وعند عودته من مصر فوجىء الشيشكلى بمجموعة من صغار الضباط على رأسهم عدنان المالكى يتلقونه فى المطار ويقدمون إليه مطالب خطيرة : إعادة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية وإيقاف التبرعات شبه الاجبارية التى تجمع باسم الجيش والتى تصرف فى حقيقية الأمر للحزب السياسى الجديد الذى أسسه الشيشكلى باسم حركة التحرير العربى .

وتظاهر القائد الأعلى بقبول المطالب إلى أن عاد إلى مقر القيادة ، وحينئذ تمكن من اعتقال الضباط الذين اشتركوا فى هذا الحادث . ولما كان المالكى متصلا بحزب البعث فقد أسرع زعماؤه إلى الفرار خارج البلاد حيث شرعوا فى شن حملة صحفية علنية ضد نظام الشيشكلى . ووصفت صحيفة لوموند حالة سوريا فى ٢٠ مارس بأنها تنذر بقيام حرب أهلية وقالت إن السجون صارت مملوءة بالمعتقلين السياسيين . وفى هذه المرحلة فقط فكر الشيشيكلى فى الرئاسة ، مع أنه ظل مبتعدا عن السلطة الرسمية أيام كانت البلاد هادئة .

ويبدو أنه كان قدمهد لذلك بإنشاء حركة التحرير العربى فى سنة ١٩٥٢ .

وقد ذكر عند تأسيسها أنها ليست حزبا جديداً يضاف إلى قائمة الأحزاب الطويلة التى شوشت على الشعب تفكيره ، بل الغرض منها هو أن تضم جميع العناصر الطيبة من مختلف الأحزاب « والطبقات » فكان ذلك نذيراً بتصفية الأحزاب السياسية .

والواقع أنه منذ استيلائه على السلطة سنة ١٩٥١ شل نشاط الأحزاب ولو أنه لم يحلها رسميا إلا بعد حادث المطار المشار إليه واستثنى الحزب القومى السورى من تلك الإجراءات المضادة . وتلى ذلك إسقاط دستور سنة ١٩٥٠ وصياغة دستور جديد وصفه الشيشكلى بأنه من أعظم دساتير العالم طُراً وهو يقيم فى البلاد جمهورية رئاسية بدل الجمهورية البرلمانية حسب الدستور السابق . وبعد الموافقة شبه الإجماعية على الدستور الجديد ، رشح نفسه للرئاسة وحصل عليها عن طريق الاستفتاء يوليو سنة ١٩٥٣ . ثم أجريت انتخابات نيابية لم يشترك فيها من غير حركة التحرير العربى سوى الحزب القومى السورى وقد ظفر بمقعد واحد بينما احتلت حركة التحرير العربى بقية المقاعد البالغ عددها اثنين وثمانين .

وُضعت هذه الأنظمة بعد أن اشتدت حركة المعارضة لحكم الشيشكلى وكان هو نفسه يصور هذه المعارضة بقوله أن عدوّى مثل ثعبان رأسه فى جبل الدروز وجسمه فى حمص وذيله فى حلب .

والصدام بين الشيشكلى الذى أراد أن يقيم وحدة متجانسة فى سوريا وبين نزعة الدروز الإقطاعية الانفصالية أمر محتوم . ولم يكن دافع الدروز هو السخط على نظام الحكم الذى وصف بالدكتاتورية ، بل تقوية أجهزة الدولة المركزية فى دمشق . وقد سبق لاقطاعى الجبل أن شنوا

حملة فى سنة ١٩٤٧ على حكومة القوتلى حتى اضطر هذا الأخير إلى إثارة الفلاحين ضد سلطان الأطرش، بالرغم من أنه لم يكن يشجع مثل هذه الحركات ذات الطابع الاجتماعى . وقيل فى ذلك الحين إن الدروز يتآمرون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى .

على كل تمكن حسن الأطرش من قمع حركة الفلاحين بقوة الاقطاع المسيطر على الجبل . ومن هنا نتبين كيف أن النزعة الانفصالية فى جبل الدروز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقطاع . ويمكن أن تزول فى ظل حكم تقدمى . ولا شك أن تسمية الجبل بجبل العرب يشير إلى الرغبة فى إزالة النزعة الطائفية .

أما حمص فهى موطن أسرة الأتاسى وهى أيضا أسرة لها أملاك واسعة فى المنطقة .

وقد انفردت حمص باصدار جريدة معارضة تسمى سوريا الجديدة وفى حلب استندت المعارضة إلى الأقليات العنصرية والدينية المنتشرة فى المحافظة . وقد استاءت من إجراءات الشيشكلى التى تستهدف اقامة أمة متجانسة مثال ذلك إلزام أصحاب المحلات العامة باستخدام اللغة العربية فى اللافتات ، كما ألزم رجال الدين على اختلاف مذاهبهم باستخدامها فى الحفلات العامة ، واشترط على المؤسسات الرياضية بأن تخصص نصف المقاعد على الأقل للمسلمين السنيين . وفى يوليو سنة ١٩٥٣ تم اجتماع سرى بين ممثلى الأحزاب على اختلاف نزعاتها « الشعب الحزب الوطنى ، البعث والحزب الشيوعى . وصدر ميثاق وطنى تعهد بمقتضاه ممثلو هذه الأحزاب على أن يعمل كل فى نطاقه الإقليمى لتحرير نفسه على أن تتم استجابة آلية عند انطلاق الشرارة الأولى من جبل الدروز .

ومن هنا يتضح أن المعارضة لحكم الشيشكلى قد جمعت عناصر متنافرة

كل التنافر من الشيوعيين إلى رؤساء الإقطاع فى جبل الدروز . وفى مثل هذه الحالة لا بد وأن تختلف البواعث اختلافا أساسيا فهى عند البعض مجرد المصالح الشخصية كما هو الحال بالنسبة للاقطاعيين أو الدفاع عن مُثل سياسية معينه لا تتفق ونظام الشيشكلى .

ويرى بعض الكتاب أن سوء الأحوال الاقتصادية فى شتاء ١٩٥٤/٥٣ كان له أثر بعيد فى تقوية المعارضة سيما وأن الشيشكلى كان ينسب إلى حكمه باستمرار ازدياد الرخاء فى سوريا خلال الأعوام السابقة ، فيقتضى منطق الأشياء أن يُحمّل حكمه أيضا مسئولية سوء الأحوال الاقتصادية . مع أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فقد أتاحت الظروف الاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية للطبقة البورجوازية أن تمد نشاطها إلى الريف وتنقل معها وسائل الزراعة الحديثة .

وقد توسع الملاك الجدد فى زراعة القطن حتى بلغ فى سنة ١٩٥٣ عشرة أضعاف ما كان عليه فى سنة ١٩٤٥ كما ازداد محصول القمح ازدياداً هائلا وصارت سوريا أكبر مصدّر للقمح للأردن والعراق . ومعنى ذلك أن كبار الملاك كانوا وحدهم هم المستفيدين من هذا الرخاء . لذلك جرت محاولات لتغيير نظام المزارعة ورفع نصيب الفلاح من المحصول . ولم تتشدد الحكومة لوضعها موضع التنفيذ .

امتد السخط إلى الجيش بعد احتلال الشيشكلى لمنصب الرئاسة رسميا فقد ابتعد عن رفقائه القدامى فى السلاح وفضل الاعتماد على الحركة السياسية الجديدة التى أنشأها على أمل أن يكون لحكمه جذور شعبية ، إلا أنه لم يوفق بدليل أن الحركة زالت بسقوط حكمه .

ومع ذلك لا يمكن القول بأن الشيشكلى قد اختفى دون أن يترك أثراً كما هو الحال بالنسبة لحسنى الزعيم . فقد احتاج الأمر إلى تجديد قرار بحل حركة التحرير سنة ١٩٥٥ كما بقى له بعض الأنصار فى سوريا . إلا أنه شوه سمعته فيما بعد حينما اشترك فى مؤامرات مع دول أجنبية بقصد استعادة الحكم .

استفادت المعارضة من تأييد بعض الحكومات العربية وخاصة العراق . كما أن لبنان آوى كثيراً من اللاجئين السياسيين ، وأعلن كمال جنبلاط تأييد إخوانه الدروز فى سوريا الذين تعرضوا للمجازر .

أما الحكومة العراقية فصارت تقدم الأموال لجميع فئات المعارضة وليس لحزب الشعب فقط الذى له بها صلات قديمة . وقد كشفت المحاكمات التى أجراها عبد الكريم قاسم لبعض الساسة العراقيين سنة ١٩٥٨ عن شخصيات سورية كثيرة تلقت الأموال من العراق ومن بينها صبرى العسلى الذى قيل أنه تلقى ١٥ ألف دينار فى هذه المناسبة وكان يشغل فى ذلك الحين منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فأحرج مركزه واضطر إلى الاستقالة(١) .

ومما يؤكد تدخل الحكومة العراقية تقدم فاضل الجمالى رئيس الوزراء بمشروع اتحاد فيدرالى جديد أمام الجامعة العربية بُعيد سقوط الشيشكلى ، يستهدف إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول العربية على أن يبدأ بسوريا والعراق والأردن . ولا شك أن بريطانيا صارت

(١) انظر مقالات محمد حسنين هيكل ما الذى جرى فى سوريا بالأهرام من ١٣ / ١٠ إلى ١/١٢/١٩٦١ .

ترى من مصلحتها إقامة حكم موال فى سوريا وقد لا تكون مهتمة بأمر الاتحاد السياسى أو تغيير الوضع الدستورى ، ولكن إنتاج العراق من النفط قد ازداد من ٦ ملايين طن سنة ١٩٥٠ إلى ٣٠ مليون سنة ١٩٥٣ مما جعل بريطانيا أشد حرصا على تأمين نقل النفط عبر سوريا إلى حوض المتوسط . فلابد أن تكون قد أسهمت فى تقديم الأموال أو فى تشجيع العراق على تدبير هذه المؤامرات .

وقد شهد غازى الداغستانى فى محاكماته أمام محكمة الشعب العراقية سنة ١٩٥٨ أن الجيش العراقى وضع خطة لغزو سوريا أثناء الفوضى التى عمت فى الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلى(١) .

اتخذت المعارضة لحكم الشيشكلى صورة مكشوفة تقريبا من ديسمبر ١٩٥٣ حتى سقوطه فى آخر فبراير ١٩٥٤ فقد قام الطلبة بالمظاهرات المألوفة فى مثل تلك الظروف وأقفلت الحدود مع لبنان .

وبلغ عدد المعتقلين من رجال الأحزاب أكثر من مائة من بينهم هاشم الأتاسى وأعلنت الأحكام العرفية ، وتسلم السلطة قواد الحاميات فى المحافظات .

ورغم ذلك كان لابد من تدخل الجيش لإحداث الضربة النهائية ، وقد سبقت إلى ذلك حامية حلب حيث استولى فيصل الأتاسى على المدينة وتبعه أمين أبو عساف قائد الفرقة الثالثة الرابطة فى دير الزور وربما

(١) استغل سيل محاضر جلسات محكمة الشعب فى كتابه المشار إليه من سوريا
Seale 140 s.q.

كان يعمل بدافع تضامنه مع طائفته فى جبل الدروز ، ثم مصطفى حمدون تلميذ الحورانى والمنتمى إلى حزب البعث . وقد كان قائداً لحامية حماة .

وإلى ذلك الحد كان الشيشكلى مستعدا للمقاومة لأن حامية دمشق تؤيده ، إلا أنه فى اليوم التالى أى فى ٢٦ فبراير انضمت إلى الثوار حاميات جديدة فى حمص وفى حوران ووجه ثوار حلب إنذاراً إلى الشيشكلى بمغادرة البلاد قبل صباح ٢٧ . إلا أن حامية دمشق ماتزال موالية وهى تضم معظم الأسلحة الثقيلة فى قطنه والقابون ، واللواء شوكت شقير القائد العام محافظ على ولائه للرئيس ، فلماذا إذن استجاب الشيشكلى للانذار ؟ أما هو فقد برر ذلك برغبته فى تجنيب البلاد حرباً أهلية .

وقد كان معروفا بالفعل بكرهه لسفك الدماء . ولو أنه قد تميز فى حرب فلسطين إلا أنه فى ميدان السياسة كان يفضل أسلوب المؤامرة على المواجهة وربما فكر أيضاً فى احتمال استنجاد الثوار بالعراق وفى كلا الحالين فقد تصرف بدوافع خلقية . ولكن خصومه يقدمون تبريراً آخر لهذا التصرف ، وهو أنه كان قد جمع أموالا طائلة وهربها خارج البلاد ففضل أن يستفيد بها على أن يقامر بحياته . والدليل على ذلك هى تلك الضيعة الكبيرة التى اشتراها فى البرازيل فيما بعد .

نفذ الشيشكلى الانذار فى ٢٨ فبراير إذ سافر إلى بيروت حيث التجأ إلى السفارة السعودية وكان يحظى حتى اللحظة الأخيرة بتأييد كل من مصر وحكومة الرياض . ورغم ذلك فقد أصر اثنان من صغار الضباط فى حامية دمشق وهما عبد الحق شحادة وحسين حدة على استمرار شرعية الحكم ودعيا رئيس مجلس الأمة وهو مأمون الكزبرى إلى تولى

رئاسة الجمهورية كما يقضى الدستور . على أن ذلك الوضع لم يدم أكثر من يوم واحد إذ ظهرت معارضة من نوع جديد خارج الجيش تتمثل فى جماعتين مدربتين تدريبا جيدا على نظام الخلايا هما الإخوان والشيوعيون . فقد اتحدت هاتان الجماعتان المتضادتان لإسقاط الآثار الباقية من حكم الشيشكلى . وتمكنت جموعهما من الاستيلاء على إذاعة دمشق وعلى البرلمان الذى لم يجد بدا من حل نفسه .

وكان قواد الحاميات قد اتفقوا من قبل على إسقاط النظام القائم وإعادة هاشم الأتاسى مؤقتا كرئيس للجمهورية إلى أن تجرى انتخابات نيابية تكشف عن وجه سوريا الجديد .

ولولا أنه لم ينفرد ضابط واحد بالانقلاب لحل حكم فردى جديد محل الشيشكلى ولكن إسهام ضباط متعددين فى هذا العمل مهّد السبيل لعودة الجمهورية البرلمانية فترة أخرى من الزمن .

الجمهورية غير المستقرة ١٩٥٤ – ١٩٥٨

الأحزاب الجديدة

سيطرت الأحزاب التقليدية فى عهد الجمهورية البرلمانية الأولى من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ على حياة البلاد السياسية . ولا شك أن الانقلابات العسكرية المتوالية قد نالت من قوة تلك الأحزاب وأفسحت المجال لظهور نوع جديد منها يمكن وصفه بالأحزاب العقائدية وخاصة البعث والشيوعيين .

وكانت الأحزاب التقليدية تستند على الولاء لشخصيات معينة ، أما الأحزاب الجديدة فتقوم على أساس مبادىء سياسية وبرامج محددة بصرف النظر عن صحة هذه المبادىء أو أخطائها أو عن مدى انتشارها بين الجماهير بل على العكس سنتبين من هذه الدراسة أن واحداً من الأحزاب العقائدية لم يستطع أن يظفر بتأييد شعبي واسع النطاق . لذلك لم تلجأ تلك الأحزاب فى عهد الجمهورية البرلمانية الجديدة إلى أسلوب العمل الدستورى والسعى إلى السلطة عن طريق المعارك الانتخابية فقط ، بل استمرت فى البحث عن تأييد لها فى الجيش .

ولهذا بقى تأثير الجيش فى السياسة قائما خلال تلك الفترة وإن كان البرلمان هو صاحب السلطة العليا من الناحية الرسمية .

ذلك أن الأحزاب التقليدية ظلت صاحبة الأغلبية فى البرلمان الذى انتخب سنة ١٩٥٤ إلا أن الأحزاب العقائدية كانت تتفوق عليها بفضل تدريب الأعضاء وتنظيمهم فى خلايا أو شبه منظمات عسكرية . ولهذا السبب نفسه لم تزل تلك الأحزاب بمجرد صدور قرار بحلها سنة ١٩٥٨ بخلاف الأحزاب التقليدية التى لم تستطع أن تستأنف حياتها بعد عهد الوحدة .

البعث

بدأ البعث أشبه بحركة فكرية تدعو إلى التجديد أو « البعث » فى الأدب والسياسة والاجتماع ، وذلك حينما أخذ اثنان من مدرسى المدارس التجهيزية يصدران فى دمشق مجلة الطليعة منذ عام ١٩٣٥ وهذان الرجلان هما ميشيل عفلق أستاذ التاريخ وصلاح الدين البيطار أستاذ الطبيعة والكيمياء . وكان الرجلان قد تعارفا فى باريس أثناء عهد الدراسة بالجامعة هناك ١٩٣٤/٢٩ . واتصلا مثل غيرهما من شبان آسيا وأفريقيا بالأحزاب اليسارية الفرنسية ، وعن طريقها عرفا أساليب الحوار السياسى والتنظيم الحزبى .

وباستثناء الحزب الشيوعى فإن المفكرين والساسة الذين يوصفون باليساريين فى فرنسا فى ذلك العهد كانت تسيطر عليهم الآراء الليبرالية أى تلك التى تمجد حرية النشاط الفردى سواء فى ميدان السياسة أو الاقتصاد . ومما يبعث على الدهشة أن يذكر عفلق فى إحدى مؤلفاته[1] إعجابه بأندريه جيد وورومان رولان مع أن الكاتب الأول معروف بنزعته الفردية وعدم اكتراثه للمبادىء الخلقية ، مما فتح الباب أمام كثيرين من خصوم البعث للتشكيك فى أهداف الحزب الاشتراكية إبان قيادة عفلق له . إذ من المعروف أن الاشتراكية تتعارض فى أسسها مع إطلاق حرية النشاط الفردى وترى ضرورة إخضاعه لتوجيه الجماعة لخدمة مصالحها بطريقة أفضل .

(١) عفلق البيطار القومية العربية ص ١٣ .

استخدم كل من عفلق والبيطار وظيفتهما لبث آرائهما بين تلاميذ المدارس التجهيزية وهى تمثل حينذاك أعلى مراحل التعليم إذ لم تؤسس جامعة دمشق إلا بعد الحرب الثانية .

ويقال أن مدرسا ثالثا يدعى زكى الأرسوزى قد أسهم فى الدعوة بنفس الآراء ، بل يقول خصوم البعث(١) إن له الفضل الأول فى غرس الفكرة لأن الأرسوزى هو من أبناء اللواء السليب فلابد وأن تكون نفسه قد تشبعت بمبدأ القومية العربية . وقد تعمد كل من عفلق والبيطار إخفاء شخصيته حتى ينسب لنفسيهما فضل تكوين الحزب .

وعندنا أن فكرة القومية العربية ليست بجديدة على سوريا فالدعوة إليها ومحاولة تبيان مقوماتها ترجع إلى العهد العثمانى عندما تكونت الأحزاب المناهضة للحكم التركى مثل العرب الفتاه أو العهد .

حقيقة وضع الأرسوزى كتابين ضمنهما الدعوة لمبدأ الوحدة العربية بنفس الأسلوب الذى اتخذه البعث ولكن هذين الكتابين لم ينشرا إلا فى سنة ١٩٥٨(٢) .

ومن هنا يتضح أيضاً أن حزب البعث ليس هو أول داع لفكرة الوحدة العربية فى سوريا فقد تبنتها جميع الأحزاب الأخرى مع اختلاف التشدد فى مبدأ الوحدة باستثناء الحزب القومى السورى كما سنشير إلى ذلك بعد قليل .

ولعل الجديد فى الأفكار التى روجها حزب البعث هو طريقة الحوار التى استخدمها مع الشيوعيين ليبين الفرق بين المبدأ القومى وبين العنصرية وكيف أن القومية العربية تختلف فى منشئها وفى ظروفها عن الحركات القومية فى أوربا ذات الطابع اليمينى .

(١) الصفدى ص ٥٦ .
(٢) انظر الأرسوزى (١) الأمة العربية (ب) مشاكلنا القومية سنة ١٩٥٨ .

أخذت حركة البعث العربى تتحول إلى شبه حزب سياسى منذ أن صدر أول منشور عن الحركة فى سنة ١٩٤١ . وقد تضمن تنديدا بحزب الكتلة الوطنية لا لأنه تهاون فى المفاوضات مع فرنسا فحسب ، بل لأنه قصر نشاطه على القضية الوطنية من الناحية السياسية دون أن يعنى بالأحوال الاجتماعية وضرورة تغييرها .

ويبدو أن وقوع حركة رشيد عالى الكيلانى فى العراق وفشلها العاجل قد أثر فى نفس القائمين بالحركة وجعلهم يزدادون اقتناعا بضرورة العمل من أجل الوحدة العربية . ومنذ ذلك الوقت صارت الوحدة هى أولى المبادىء الثلاث التى تشكل برنامج الحزب .

تقدم ميشيل عفلق لترشيح نفسه فى الانتخابات النيابية التى جرت فى سوريا خلال عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ . ولم يوفق فى أى من المحاولتين فلم يثبط ذلك من همته ، بل على العكس لفت النظر إلى ضرورة التنظيم الحزبى(١) . فتأسست اللجنة المركزية للحزب فى سنة ١٩٤٧ واختير عفلق عميدا لها . ويشير هذا اللقب إلى أن الحزب أخذ بنظام القيادة الجماعية ولم يقم على مبدأ الزعامة الفردية بخلاف الحزب القومى السورى مثلا وفى نفس الوقت اختير صلاح الدين البيطار أمينا عاما للحزب . وأسست لجان فرعية فى الأقاليم داخل سوريا .

وفى الخمسينات اتخذ الحزب خطوة هامة وفريدة من نوعها فى العالم العربى . فقرر أن يعمل على المستوى القومى الشامل وألا يعترف بالحدود المصطنعة التى أقامها الاستعمار . وهكذا أسس فروعا فى العراق والأردن

(١) أنظر وثائق حزب البعث الجزء الأول .

ولبنان . والظاهر أنه حاول أن يؤسس لجنة فرعية بين طلبة جامعة القاهرة دون أن يلقى نجاحا فى هذا الميدان . ومنذ ذلك الوقت صار للحزب تنظيمان : التنظيم القومى الذى يعمل على مستوى الفروع فى مختلف الدول العربية والتنظيم القطرى الذى يعمل فى كل إقليم عربى حسب التقسيمات السياسية المصطنعة . ولكل من التنظيمين قيادته الخاصة .

فى هذه الأثناء كان قادة البعث الأصليين قد تعرفوا فى دمشق على شخصية تختلف عنهما تمام الاختلاف فى أسلوب العمل . وإن اتفقت معهم على الخطوط الكبرى لمبادىء الحزب . وأعنى بهذه الشخصية أكرم الحورانى عضو مجلس النواب عن دائرة حماة وهو أشبه بسياسى محترف لا يكترث للمبادىء الفلسفية التى يغرق عفلق فى بحثها . كان الحورانى يشبه البعث فى مناهضته للبيئات المحافظة ولا سيما الإقطاع وقد وجه حملته فى بلدته حماة ضد أسرة الأتاسى التى تمتلك أراض شاسعة فى الإقليم . وقيل إن الحورانى اتخذ هذا الموقف لأن أسرته فقدت أملاكها فأثار ذلك حقده على الملاك الآخرين . وعندنا أنه ليس من اختصاص المؤرخ أن يحقق فى هذه الأمور التى هى أكثر اتصالا بالأخلاق الشخصية . وإنما نستطيع أن نقرر بأن الحورانى كان من أقدم الذين نادوا بالإصلاح الزراعى وتحمسوا لحقوق طبقة الفلاحين .

حقيقة إنه اتخذ أسلوب المؤامرة للوصول إلى الحكم بأية وسيلة فقد رأيناه يتصل بالانقلابات المختلفة بصرف النظر عن أهدافها وقد علق آمالا عريضة حينما نجح انقلاب الشيشكلى الأول سنة ١٩٤٩ ، إذ أنه بدأ حياته السياسية مع صلاح الشيشكلى وكانت تربطه بالأسرة روابط القربى وصلة قديمة بالحزب القومى السورى . إلا أن الشيشكلى خذله حينما رفض أن

يكون أداة فى يده فتحول إلى صفوف المعارضة وخرج سنة ١٩٥٠ ببرنامج جديد جعله نواة لحزب سياسى أسماه العربى الاشتراكى . وكانت المبادىء الاشتراكية تحتل فيه مكانا أبرز مما هى عليه فى برنامج حزب البعث وكانت المعارضة ضد حكم الشيشكلى هى التى أدت إلى اندماج الحزبين فى هيئة واحدة عرفت باسم حزب البعث العربى الاشتراكى سنة ١٩٥٣ ، ولم يمنع هذا الاندماج من استمرار نزاع خفى على السلطة بين الفئتين وخاصة قبيل عهد الوحدة مما جعل كلا من عفلق والحورانى يرحب بها على أمل أن يستفيد منها للتغلب على صاحبه .

على أن اندماج جماعة الحورانى مع البعث كان له أثر بعيد فى تاريخ الحزب . فقد كان المؤسسون الأصليون لحزب البعث ينتقدون الحكم العسكرى . فجاء الحورانى ليقنع رفقاءه بضرورة الاستعانة بالجيش . وظل حلقة الصلة بين الحزب وبين الضباط حتى ظهر له أنصار فى الحركة التى أطاحت بحكم الشيشكلى .

تقوم مبادىء حزب البعث(١) على أسس ثلاث : الوحدة ، الحريه ، الاشتراكية وكان هذا الترتيب شائعا حتى سنة ١٩٦٣ ، فلما استولى الحزب على السلطة وصادف مشكلة الاتحاد الثلاثى فكر فى أن يجرى تعديلا على تلك الشعارات فقدم الاشتراكية دون ان نلمس تغيير يدل على نزوع أقوى نحو اليسار ، بل على العكس عانى الحزب من أزمة عقائدية مما

(١) ميشيل عفلق : فى سبيل البعث .

(٢) كان عفلق يرفض باستمرار التصريح بذكر الوسيلة العملية التى يفضلها لتحقيق الوحدة — حديث مع المؤلف مايو سنة ١٩٥٩.

أدى إلى وقوع الانقسامات الداخلية التى لا تدخل فى موضوع هذا الكتاب .

ويعالج عفلق قضية الوحدة بأسلوب عاطفى يصفه بعض الكتاب أيضا بأنه ميتافيزيقى أى بعيد عن الواقعية فيقول إنه يكفى إلغاء الولاءات الأقليمية والدينية والطائفية لكى نصل إلى الايمان بالقومية العربية ويمكن بواسطة هذا الإيمان « ويبعث الصفات السامية التى تتحلى بها الأمة العربية أو حتى بمجرد المحبة يمكن الوصول إلى الوحدة ولا حاجة لبيان الوسيلة العملية لتحقيقها ، بل إن هذه الاندفاعة العاطفية أفضل من البحث العلمى فى مقومات القومية العربية »[١] لذلك انتقد البعث مؤلفات ساطع الحصرى التى تنحو هذا النحو .

وقد أجاب الحصرى بأنه يسلم باختلاف الظروف بين حركة الوحدة الألمانية والعربية فهى خالية تماما من النزعة العنصرية . ولكنه أضاف بأن البعث يقف عند المبادىء الفلسفية حتى إذا واجه التطبيق العملى ظهرت لا إراديا نزعته الأقليمية بدليل أنه فى محادثات الوحدة التى جرت سنة ١٩٦٣ وحينما كان يهيمن على شئون كل من سوريا والعراق تمسك بمبدأ الاتحاد الفيدرالى مراعاة لظروف كل إقليم والقائلون بوجود ظروف متميزة لكل قطر عربى هم أعينهم دعاة الأقليمية[٢] .

ويستخدم عفلق الحرية بمفهومها الواسع أى تحرير الانسان من استغلال الفرد أو الجماعة وبذا فهى أقرب إلى صفة خلقية أو نفسية منها إلى مفهوم إقتصادى أو سياسى .

---

(١) حديث مع المؤلف مايو سنة ١٩٥٩ .

(٢) الحصرى : الإقليمية جذورها وبذورها ص ٥١ وما بعدها .

والظاهر أنه اعتبر العلمانية جزءاً من حرية الفرد ونقصد بالعلمانية فصل الدين عن الدولة وهى من مظاهر الحركات التقدمية أو اليسارية فى أوربا . ونحن نتفق مع حزب البعث على تعميم هذه القاعدة بالنسبة للوطن العربى ونسلم معه أيضا بأن ذلك لا ينفى أن الاسلام جزء من تراث الأمة العربية لكن الإسلام هاهنا له مفهوم حضارى لا سياسى وقد كانت هذه النقطة سبب صدام عنيف بين البعث و بين الاخوان المسلمين . غير أننا نخشى أن لا تكون الدعوة العلمانية أصيلة عند حزب البعث وأن يكون الدافع إليها هو وجود عدد كبير من الأقليات الطائفية بين صفوف الحزب فبالإضافة إلى كون عميده السابق مسيحى أورثوذوكسى ، سيطر العلويون والاسماعيلية على الحزب وصار تمثيلهم فيه لا يتناسب وأهميتهم العددية فى البلاد . وفى هذه الحالة تكون الدعوة العلمانية نوعا من الطائفية المستترة وقد دلت شواهد عديدة على وجود تحيز لطائفة العلويين منذ أن تولى البعث الحكم فى سوريا سنة ١٩٦٣ .

ويجدر بنا أن نتساءل هل تختفى هذه النزعة الطائفية أمام التحول الظاهر نحو اليسار منذ إنقلاب فبراير سنة ١٩٦٦ ؟ ؟ .

ويقول بعض النقاد إن سر إقبال العلويين والاسماعيلية على الانضمام إلى حزب البعث إنما يرجع إلى رغبة الأجيال الجديدة فى الفكاك من سيطرة رجال الدين المتزمتين فى تلك الطوائف وأن تلك هى أصل النزعة العلمانية التى تبناها الحزب .

لقد دخل عفلق إلى الاشتراكية عن طريق المبدأ القومى فذكر أنه بحث فى القوميات الأوربية فوجدها تستهدف التوسع . أما الأمة العربية فإنها تنحو بخصائصها الفريدة منحى اشتراكيا ، بل أن الاشتراكية تتمشى

مع المصالح القومية عند العرب بينما نلاحظ أن الاشتراكية لاقومية فى أوربا لأن الرأسمالية التوسعية تجعل نفسها قرينة للروح القومية .

ولم يكترث المؤسسون القدامى لحزب البعث لتحديد مفهوم الاشتراكية مع أنهم اصطدموا بالشيوعيين منذ سنة ١٩٣٦ وكان عليهم أن يجدوا بديلا للحل الماركسى لمشكلة صراع الطبقات ويبدو أن « الأستاذ ميشيل » لم يكن يفهم جيدا المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وكانت تصوراته أقرب إلى قيم البورجوازيه الصغيرة التى يجمع الحزب أنصاره من بينها . وهى طبقة ناشئة فى المجتمع السورى الجديد بعد انتشار التعليم العصرى وقيام طبقة من الموظفين المثقفين نتيجة الحصول على الاستقلال . ولا ينكر المسئولون عن الحزب أنهم يفضلون الاعتماد على الاقلية المستنيرة من أن يلجئوا إلى إثارة الجماهير . إلا أنهم تعرضوا من جراء ذلك لانتقاد الشيوعيين فوصفوا بأنهم خصوم الطبقة العاملة، وتروى بهذه المناسبة حادثة تدل على اشتباك الحزب مع العمال . فقد دبر مكتب الحزب فى القابون ضاحية دمشق الصناعية إضرابا شاملا سنة ١٩٥٥ إلا أن صلاح البيطار عضو اللجنه المركزية عاد وندم على هذا العمل حينما لاحظ اتساع حركة الإضراب فأمر بالغائها واصفا إياها بأنها شيوعية. لذلك يصف الماركسيون حزب البعث بأنه إصلاحى لا ثورى .

كانت جماعة مجلة الطليعة على صلات طيبة بالشيوعيين السوريين عند تأسيس المجلة فى سنة ١٩٣٥ إلى أن تكونت حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا، فتهاون الشيوعيون السوريون فى أمر القضية الوطنية فتعرضوا لحملة عنيفة من جماعة البعث . ويقول عفلق فى ذلك الصدد « لقد أعجبنا بروح التفانى لدى الشيوعيين وبمناهضتهم للاستعمار ولكن منذ البداية كنت أشك فى

سلامة عقيدتهم خاصة بعد أن تشربنا روح الاشتراكية من أندريه جيد ورومان رولان ذوى الأفكار النبيلة »(١) .

على أن الأجيال الجديدة قد تخطت عفلق والبيطار فى تصورهما للاشتراكية . وبعد عهد طويل من الخصام مع الشيوعيين فتح حزب البعث باب الحوار مع الحزب الشيوعى السوفيتى فى يناير سنة ١٩٦٧ ويبدو أن الأجيال الجديدة مستعدة لاتخاذ الماركسية مصدرا من المصادر الرئيسية لتحديد مفهوم الاشتراكية ذلك المفهوم الذى ظل حزب البعث يتخبط فيه نحو ثلاثين عاما .

الحزب الشيوعى

بينما ترددت الحركة الشيوعية فى العراق بين طبقة العمال وبين فئات المثقفين ، اتجه الشيوعيون فى سوريا ولبنان إلى النقابات العمالية فى بداية الأمر ففى سنة ١٩٢٢ أسس فؤاد الشمالى وهو من أصل مصرى نقابة عمالية تدين بالولاء للكومنترن وانضم إليها كثير من الأقليات العنصرية مثل أرتين مادويان الأرمنى وبعض الأوربيين المقيمين فى سوريا ولبنان ، ولذلك لم تحظ الحركة باعجاب لينين إذ انتقد فى نفس هذا الوقت الحركة الشيوعية الناشئة فى مصر فقال أنها طالما تعتمد على الأقليات وعلى الجاليات الأوربية فإنها توشك أن تتحول إلى صورة أخرى من صور الاستعمار .

وفى ظروف غامضة انتقلت زعامة الحركة الشيوعية إلى خالد بكداش سنة ١٩٣٢(٢) وكان لايزال طالبا بالجامعة الأمريكية وهو من أصل كردى

---

(١) عفلق والبيطار : القومية العربية ص ١٧ .

(٢) La queur p. 141 s.q.

إلا أننا لا نلمس فى كتاباته أى نزعة عنصرية . ومع ذلك يطبق كثير من النقاد الغربيين عليه الانتقاد القائل بأن الشيوعية اعتمدت على الأقليات ، وينسبون نجاحه فى الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٤ إلى تجمع الأكراد فى الحى الذى رشح نفسه فيه أكثر مما ينسبونه إلى قوة الحزب فى دمشق .

وقد اعتقلت السلطات الفرنسية بكداش سنة ١٩٣٥ حتى إذا تولت الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا أطلق سراحه وأغمضت السلطات العين عن نشاط الحزب وإن لم يتخذ صفة شبه شرعية إلا فى سنة ١٩٤٣ أثناء وجود الشيوعيين فى الحكومة المؤقتة التى كونها ديجول فى ذلك الوقت . ومن هنا يتضح كيف أن وضع الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان كان يتأثر بنوع الحكم فى فرنسا ، بل إن كثيراً من الوطنيين وصف الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان بأنه فرع من الحزب الفرنسى[١] ، لذلك أهمل القضايا الوطنية فى بعض المراحل واهتم بالقضايا الدولية التى تشغل الرأى العام الفرنسى . وبالفعل إذا نظرنا فى مقالات بكداش مثلا من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ نجدها تولى اهتماما كبيرا لمسألة الحرب الأهلية الأسبانية التى كانت تبرز الصراع العقائدى فى أوربا بين اليسار واليمين . وهكذا كان الحال مثلا عند قيام حلف الأطلسى .

كذلك تأثر وضع الحزب الشيوعى بالمواقف المختلفة التى اتخذها الاتحاد السوفيتى إزاء القضايا العربية فارتفع شأنه مثلا حينما أيد الاتحاد السوفيتى استقلال سوريا ولبنان سنة ١٩٤٤ ثم انخفضت أسهمه على أثر

(١) قارن فى هذا الصدد بين كتاب إلياس مرقص ومحمد على الزرقا : خيانات الحزب الشيوعى السورى القاهرة ١٩٦١ وهو مضاد لوجهة النظر الشيوعية وكتاب سامى أيوب : تاريخ الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان وهو يعبر عن وجهة نظر الحزب .

تصويت الاتحاد السوفيتى بجانب قرار تقسيم فلسطين بالجمعية العامة سنة ١٩٤٧ .

وتصادف أن أصدر بكداش فى سنة ١٩٤٨ تصريحا قال فيه إنه يجب على الطبقة الكادحة السورية أن تتضامن مع مثيلاتها فى فرنسا ، فاعتبر ذلك تلميحا إلى الصلات الوطيدة وربما التبعية التى تربط الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان بنظيره فى فرنسا .

كان الحزب يعمل على نطاق دولتى المشرق معا : سوريا ولبنان وذلك منذ تأسيسه سنة ١٩٢٢ حتى استقلال الدولتين فى سنة ١٩٤٤ فتكونت لجنة مركزية لكل من سوريا ولبنان . وفى المرحلة الأولى كان يصدر جريدة شبه سرية حملت اسم الإنسانية مما ينم عن التأثر بالحزب الشيوعى الفرنسى الذى تنطق باسمه جريدة L'humanité « الإنسانية » . وبعد قيام اللجنة المركزية الخاصة بسوريا سنة ١٩٤٧ أخذت تصدر جريدة بصورة علنية تسمى صوت الشعب إلى أن حظر الحزب بصورة قاطعة سنة ١٩٤٨ بمناسبة اعتراف الاتحاد السوفيتى باسرائيل . وتعرض الحزب الشيوعى أثناء الحكومات العسكرية المتوالية لاضطهاد عنيف . لذلك رأى مؤسسو النظام الدستورى سنة ١٩٥٤ أن يردوا إلى الحزب اعتباره فسمحوا له بالعمل بصفة رسمية كحزب من الأحزاب السياسية .

فى هذه الأثناء كان الاتحاد السوفيتى قد غير نظرته نحو الأحزاب الشيوعية العاملة فى البلدان الأفريقية الآسيوية . وقد ظهرت بوادر هذا التغيير قبيل وفاة ستالين ثم تأكدت بعد إختفائه سنة ١٩٥٣ .

فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى الذى عقد سنة ٥٢ نادى مالنكوف بضرورة تعاون السوفيت مع القيادات الوطنية البورجوازية

فى أفريقيا وآسيا لأن هذه البلاد لم تتهيأ اجتماعيا للثورة(١) ونتج عن ذلك أن غير الحزب الشيوعى السورى اسلوبه فى العمل . فبعد أن كان يعتبر البعث مثلا حزبا يمينيا متطرفا فى القومية ويقف معه على طرف نقيض ، اعترف له الآن بأنه فئة من فئات اليسار ودعاه إلى التضامن معه فى الانتخابات النيابية ، غير أن قيادة البعث آنذاك رفضت الفكرة مشككة فى صدق نوايا الشيوعيين الوطنية ولم يمض زمن طويل على ذلك حتى كانت المعركة ضد حلف بغداد وتحول الحزب الشيوعى إلى قبول مبدأ الوحدة العربية مما أزال كثيرا من عوامل الفرقة التى باعدت بين الحزبين . وكان تقارب الشيوعيين مع البعث نواة لتكوين كتلة يسارية هامة فى البرلمان السورى ضمت إليها كثيرا من المستقلين على رأسهم خالد العظم .

لم يكن للشيوعيين السوريين سوى نائب واحد فى البرلمان ومع ذلك فقد كان للحزب أهميته العظمى من الناحية الدولية ، لأنه هو الحزب الوحيد فى جميع الدول العربية الذى يتمتع بصفة شرعية تامة وله ممثل فى مجلس النواب ، حقيقة كان الحزب الشيوعى يتمتع فى لبنان بمركز شبه شرعى ، ولكن أحدا من أعضائه لم يرق إلى مقاعد البرلمان . وفيما عدا ذلك كانت الأحزاب الشيوعية كلها محظورة فى الدول العربية الأخرى . وقد ازداد خالد بكداش نفوذا فى الحياة السياسية السورية فى السنتين اللتين سبقتا الوحدة ، وذلك لعلو شأن اليسار بصفة عامة وتسليم جميع الفئات اليسارية الوطنية بأن الحزب الشيوعى صار واحدا منها ، يضاف إلى ذلك مواقف التأييد العديدة التى وقفها الاتحاد السوفيتى من سوريا ضد المؤامرات التى حاكها حلف بغداد والدول الغربية الكبرى .

Morrison David : The U. S. S. R. and africa p. 3. (١)

الحزب القومى السورى

نشأ أنطون سعادة مؤسس الحزب فى البرازيل وكان أبوه خالد سعادة قد غادر سوريا احتجاجا على الحكم العثمانى ولأنه كان يطالب باستقلال ولايات الشام باسم الوطن السورى . وإذن فلا يستبعد أن يكون قد أوحى إلى إبنه بمبدأ القومية السورية الإقليمية . وقد عاد أنطون إلى موطنه الأصلى فى دمشق فى نفس العام الذى فرض فيه الإنتداب الفرنسى على البلاد سنة ١٩٢٠ واشتغل بالصحافة مثل أبيه وغير اسمه اللاتينى النطق وهو إنتوان إلى أنطون وذلك ليلائم طموحه السياسى فى بلد عر ،

اصطدم سعادة بالسلطات الفرنسية فانتقل إلى بيروت ، والاقرب إلى الصحة أنه فعل ذلك على أمل أن يجد فى لبنان بعض البيئات التى قد تستمع إلى آرائه الشاذة فى القومية ، وكان يتردد هناك على ندوات الطلبة بالجامعة الأمريكية واشتهر بالصخب والعنف أثناء المناقشات التى كانت تدور فى تلك الندوات . وبدأ منذ سنة ١٩٣٢ يصوغ رأيه فى القومية ويحاول أن يجمع حوله الأنصار وأعلن قيام الحزب القومى السورى الاجتماعى سنة ١٩٣٤ .

ونشط فى تكوين منظمات شبه عسكرية مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى اعتقاله فجلب له هذا الاعتقال شيئا من الشهرة ويقال إن أنصاره بلغوا فى ذلك الوقت نحو ثلاثة آلاف .

والظاهر أن سعادة استغل فرصة الاعتقال ليضع كتابه الذى شرح فيه آراءه السياسية والذى نشر بعد الافراج عنه فى بيروت سنة ١٩٣٨ بعنوان نشوء الأمم ، وقد زار كلا من ألمانيا وايطاليا قبيل الحرب

وسنلاحظ تأثره بالأفكار النازية سواء فى طريقة تنظيمه للحزب أم فى طريقة معالجته للمبدأ القومى . ولما كان متهما بصلات مريبة مع المحور فقد صار من العسير عليه البقاء فى سوريا ولبنان عند قيام الحرب فتغيب فترة من الزمن فى أمريكا الجنوبية وهكذا لم يشارك فى حركة النضال ضد فرنسا أثناء تحرير سوريا ولبنان ١٩٤٤ — ١٩٤٥ كما يلاحظ أنه قضى فترة طويلة من عمره خارج بيئته العربية . وفى سنة ١٩٤٧ سمحت الحكومة اللبنانية بعودة أنطون سعادة إلى البلاد حيث كان أنصاره فى لبنان أكثر نسبيا منهم فى سوريا . وتلقف فرصة وقوع الانقلاب العسكرى الأول فى سوريا واعتقد أن الوقت قد حان لعمل شىء مشابه فى لبنان وفى ٤ يوليو سنة ١٩٤٩ أعلن قيام الثورة هناك واستولى أنصاره على بعض المخافر إلا أن رجال الشرطة تمكنوا من القضاء على تلك المحاولة الصبيانية التى أراد سعادة تنفيذها ببضع مئات من الأنصار واشتركت منظمات الكتائب شبه العسكرية مع رجال الشرطة فى القضاء على هذه الحركة .

وقد أشرنا إلى أن أنطون سعادة كان ينزل على حسنى الزعيم كضيف رسمى تقريبا ويبدو أن الحكومة المصرية مع بعض الدول الغربية ذات الصلة الوثيقة بلبنان قد استخدمت وساطتها أو ضغطها على الزعيم لكى يسلمه مراعاة لصداقتها مع لبنان .

فاستجاب حسنى الزعيم لتلك الوساطة وأعدم أنطون سعادة توا عند تسليمه وأمرت الحكومة اللبنانية بحل منظمات الحزب(١) .

تدور محور الآراء التى نشرها سعادة على شرح المبدأ القومى وهو يرى

---

(١) Labib - Yamak The Syrian Social nationalist party : An ideological analysis.

أن التربية القومية عنصر أساسى فى سياسة الحزب ، أما تحديد العلاقة مع المستعمر فمسألة مؤقتة تنتهى بانتهاء الاستعمار . والعنصر الذى يشكل الأمم هو الإقليم الطبيعى أو أرض الآباء ولا يجوز أن تؤخذ اللغة أو الدين فى الاعتبار ، فاللغة الأسبانية التى تنتشر فى أمريكا الجنوبية لم تشكل منها أمة واحدة . كذلك اللغة الانجليزية لم تكوّن من كندا والولايات المتحدة وبريطانيا أمة واحدة وبناء عليه يمكن القول بأن سوريا الطبيعية هى التى كونت تلك الحضارات العظمى فى التاريخ القديم : الكلدانية والأشورية والآرامية ثم الحضارة الفينيقية أعظم تلك الحضارات طرا والتى جعلت أبناء سوريا ينتشرون فى جميع أنحاء حوض المتوسط ويثبتون تفوقهم على شعوبه .

والسوريون المعاصرون هم ورثة تلك الحضارات القديمة ولذلك لا يمكن القول بأنهم جزء من الشعب العربى لأنه لا يوجد شعب عربي واحد بل هناك شعوب متباينة تتكلم اللغة العربية . ويتميز السوريون عن تلك الشعوب بما اتصفوا به من فضائل بشرية كالخير والجمال(١) .

وسوريا الطبيعية هى ذلك الإقليم الذى يمتد من جبال طوروس شمالا حتى قناة السويس جنوبا فتشمل سيناء وقبرص لأنها كانت تاريخيا تابعة للحضارات الكبرى التى نشأت فى سوريا .

وسيتوسع الحزب فى هذا المفهوم الجغرافى حينما يتصل بالانجليز ويحالف بغداد فيجعل العراق جزءا من سوريا الطبيعية .

يتضح من ذلك أن تحليل المبدأ القومى يتعارض تعارضا أساسيا مع

---

(١) أنطون سعادة : نشوء الأمم : ص ٩ وما بعدها .

تحليل حزب البعث . وقد تطور الخلاف العقائدى إلى صراع عنيف بين الجماعتين فى سوريا خاصة بعد حادث مقتل عدنان المالكى سنة ١٩٥٥ كذلك اصطدم الحزب القومى السورى بأنصار الوطن اللبنانى الذين لم يتنازلوا عن فكرة الكيان المستقل للبنان حتى ولو كان ذلك فى إطار دولة سورية علمانية .

وقد مر بنا كيف استبعد سعادة الدين كأحد المقومات التى تكون القومية ، إلا أن الحزب كان فى الحقيقة تعبيراً عن الأقليات التى كثيرا ما تخلط بين الوحدة العربية وبين تفوق الإسلام السنى . وإذا كنا قد شككنا فى نزعة البعث العلمانية ولمسنا فى بعض مراحل تاريخه وجود النزعة الطائفية فان هذه النزعة تظهر بشكل أوضح فى تكوين الحزب القومى السورى فان جُل أنصاره من المسيحيين الارثوذكس أى من نفس مذهب المؤسس ثم من العلويين والدروز .

وقد أكثر سعادة من استخدام مصطلحات الجغرافية وعلم الاجتماع للدفاع عن آرائه إلا أنه كان يستخدمها فى غير موضعها ولذلك لا يتوقع تأثيرها إلا فى القارىء السطحى ويمكن وصف مبادىء الحزب بأنها نوع من الصوفية غير الواقعية وهى تشبه من عدة وجوه دعوة الفرعونية فى مصر .

أما من حيث التنظيم فان الحزب يقوم على مبدأ الزعامة وقد اختير أنطون سعادة زعيما للحزب مدى الحياة ، وتصدر الأوامر من أعلى إلى أسفل بتسلسل دقيق وتعتبر أوامر الزعيم مقدسة . وكان سعادة يحاول أن يقلد الفوهرر أو زعيم النازية فى سلوكه وتصرفاته .

وقد تميز أنصاره بالروح الفدائية وبالطاعة العمياء نحو الزعيم ولكن

الحزب لم يكتسب شعبية قط لا فى سوريا أو لبنان ، ولذلك كان يعتمد أساساً على المؤامرات أو محاولة التسلل إلى الجيش . وقد أصابه الجمود بعد إعدام زعيمه الأول سنة ١٩٤٩ فازداد اعتماداً على الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا التى يكاد يكون من المؤكد أنها قدمت إليه معونات مالية عن طريق مركز مخابراتها فى شملان بلبنان ، يضاف إلى ذلك نشوب صراع داخلى على الزعامة بين جورج عبد المسيح الذى اختير خلفا لسعادة فى سنة ١٩٤٩ وبين أسد الأشقر .

ومنذ تشقيت الحزب فى سوريا بعد حادث مقتل المالكى صار يرتكز أساساً على لبنان ، وتمتع خلال فترة قصيرة من حكم شمعون بتأييد الحكومة ، فقد أراد الرئيس اللبنانى آنذاك أن يستخدمه فى المؤامرات ضد الوطنيين والوحدويين فى سوريا هذا مع أن مبادىء الحزب لا تتفق وأهداف شمعون الذى يتعصب للكيان اللبنانى .

وفى سنة ١٩٦١ قام أثنان من صغار الضباط الموالين للحزب بمحاولة إنقلاب فاشلة وقدم زعماء الحزب للمحاكمة وتقرر تصفية الحزب تماما من لبنان . وهكذا نراه فى طريقه إلى الاندثار فى معقله الأخير إذ أن حياته كانت قد انتهت فى سوريا تقريبا منذ سنة ١٩٥٥ .

التناقضات فى أجهزة الدولة

لاحظنا الدور الهام الذى قامت به الأحزاب الجديدة كالبعث والاشتراكى العربى والشيوعيين والاخوان فى الاطاحة بحكم الشيشكلى . ورغم ذلك فقد جنى الحزبان التقليديان : الشعب والحزب الوطنى ثمار هذا العمل على الأقل فى السنتين الأوليين من النظام الجديد ١٩٥٤ — ١٩٥٦ . فقد أعيد تنصيب هاشم الأتاسى رئيسا للجمهورية على اعتبار أن حكم الشيشكلى لم يكن شرعيا . وبناء عليه اعتبرت رئاسة الأتاسى قائمة حتى نهاية السنوات الخمس فى سنة ١٩٥٥ وعهد إلى صبرى العسلى من الحزب الوطنى برئاسة الحكومة . ولما كان معظم أعضاء مجلس النواب المنتخب سنة ١٩٥٥ من حزب الشعب فقد اختار معظم وزرائه من هذا الحزب . لذلك تجدد الحديث عن الاتحاد مع العراق .

ولكن يبدو أن حزب الشعب كان قد قرر التراجع نهائيا عن هذه السياسة لأنها تسببت فى الإطاحة به مرتين .

أما العسلى فلم يكن له سياسة محددة . اتصل بالعراق كما رأينا إبان معارضة حكم الشيشكلى وسيتصل به سرا مرة أخرى أثناء هذه الأشهر الأولى من رئاسته للحكومة . وفى نفس الوقت كان يتصل بالقوتلى صديق مصر . ولم يشأ أن يقف موقفاً حاسماً من قضية الأحلاف بل كان يتريث ليعرف أين يجرى التيار ليسير معه لأن كل هدفه الوصول إلى السلطة .

لذلك أخذت الأحزاب الجديدة تذكر بمساوىء الحكم السابق وتتهم حكومة العسلى بأنها تسير وراء العراق فى التقارب من الغرب وتلق

المساعدات الأمريكية . إذ لم يكن حلف بغداد قد وضع بعد فى صيغته النهائية .

كذلك أبدى الجيش استياءه من حكومة العسلى لوجود مدنى فى وزارة الدفاع وتكتلت هذه العوامل لإسقاط حكومة صبرى العسلى واختيار حكومة محايدة لا حزبية ، إذ رأت الأحزاب الجديدة أن مثل هذه الحكومة أقدر على مراعاة حرية الانتخاب . وهكذا اختير سعيد غزى فى يونيو سنة ١٩٥٤ رئيسا للحكومة ومهمته الأولى هى إجراء انتخابات حرة خالية من أية شبهة . وقد حاول إرضاء جميع الأطراف فعين شوكت شقير قائد عام الجيش فى عهد الشيشكلى وزيرا للدفاع ، كما سن قانون انتخاب جديد يكفل حرية الانتخاب مراعيا ظروف البلاد الخاصة ووجود عدد من الأميين بين الناخبين ، فألغى نظام القوائم الذى وضعه الشيشكلى وقسمت الدوائر حسب عدد السكان فلكل ثلاثين ألف شخص نائب فى البرلمان .

وبناء عليه زيد عدد المقاعد من ٨٢ إلى ١٤٢ . وطبق مبدأ السرية فى التصويت الشفوى أو الكتابى ومنحت الأحزاب وقتا كافيا لممارسة الدعاية قبل يوم الانتخاب . وقد أخذ بنظام تعدد الأحزاب وحرية تكوينها .

وبناء عليه سمح للقوتلى بالعودة بعد غيبة طويلة فى مصر ، وأثار ذلك مظاهرات من اليسار . ويمكن القول بأنه ظهرت جبهتان رئيسيتان عند إجراء الانتخاب : جبهة الزعماء التقليديين وكان حزب الشعب يمثل أقوى عناصرها لأنه لم يحكم طويلا فلم يصب بسوء السمعة مثل الحزب

الوطنى . ويضاف إلى هؤلاء عدد كبير من المستقلين الذين لهم عصبيات أو نفوذ فى بلادهم . أما الجبهة الثانية فتتشكل من الأحزاب الجديدة مثل البعث والشيوعيين والاسلاميين الاشتراكيين .

وكانت تعتمد أساساً على سكان المدن . وقد لاحظ حزب البعث صعوبة التأثير فى مجتمعات الريف المنعزلة ، لذلك هاجم النظام الاجتماعى الذى يجعل الفرد خاضعا للأسرة الكبيرة والتى تجعل الريف السورى خاضعا لنظام شبه عشائرى . وقد وصف المعلقون الغربيون الانتخابات السورية فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ بأنها أكثر الانتخابات حرية فى الشرق الأوسط فى ذلك العهد ولعلهم تصوروها كذلك لوجود تعدد الأحزاب(١) .

وقد كان موضوع العلاقات بالغرب محور الدعاية الانتخابية فركزت الأحزاب الجديدة دعايتها على مناهضة الدول الغربية ذات الماضى الاستعمارى العتيد . ولو أن البعث كما أشرنا لم يشأ أن يكوّن جبهة يسارية مع الشيوعيين فى هذه المناسبة .

ومن المفيد أن ننقل هنا نتيجة انتخابات سبتمبر ١٩٥٤ مع مقارنتها بتشكيل مجلس النواب سنة ١٩٤٩ لأن ذلك يكشف عن وجه سوريا الجديد .

(١) Le monde 11/10/1954

—	مجلس النواب سنة ٤٩	مجلس النواب سنة ١٩٥٤
مستقلون	٥١ من بينهم عشرون ميالون لحزب الشعب	٦٤
حزب الشعب	٤٣	٣٠
البعث والعربى الاشتراكى	٤	٢٢
الحزب الوطنى	١٣	١٩
الجبهة الإسلامية	٤	صفر
القوى السورى	١	٢
التعاونى الاشتراكى	١	٢
حركة التحرير العربى	صفر	٢
الشيوعى	صفر	١ (١)

تدل هذه النتائج على أن التيار الثورى سار ببطء فى سوريا ، أو أن الوعى لم يكن تاما بحيث إن الانتخابات لا تكشف بالضرورة عن الوجه الحقيقى للبلاد .

ولما كان حزب الشعب ما يزال من الناحية العددية أكبر حزب متماسك فى المجلس ، فقد كان من الضرورى إشراكه فى أية حكومة تريد الحصول على ثقة البرلمان ، وقد وقع اختيار الأتاسى على أحد المستقلين

(١) انظر تحليل الانتخابات فى Seale p. 175 - 186

من السياسيين القدامى الذين عاصروه وهو فارس الخورى الذى كان يتمتع بسمعة طيبة .

وقد كون مجلسه من حزب الشعب والمستقلين ، وواجهت وزارته بعد قليل الصراع الحاد الناشىء عن إصرار الحكومة العراقية على تكوين حلف بغداد رغم المعارضة شبه الإجماعية من الشعب العربى . فرفض أن يتخذ موقفا حاسما ، وتعرض من جراء ذلك لسخط الأحزاب الشابه قوية التأثير . وانعكست آثار الخلاف بين حكومة مصر وبين حكومة العراق على السياسة الداخلية السورية فانقسم مثلا الحزب الوطنى إلى كتلتين : الأولى بزعامة لطفى الحفار تؤيد سياسة الحكومة العراقية ، والثانية بزعامة صبرى العسلى تؤيد سياسة الحياد التى أخذت تظهر ملامحها فى ذلك الوقت .

ولاح فى الأفق تكتل من نوع جديد محوره معاداة الأحلاف ولكنه يتكون من عناصر غير متفقة على السياسة الداخلية . ويضم هذا التكتل الفريق الثانى من الحزب الوطنى بالإضافة إلى فئات اليسار من البعث والمستقلين اليساريين وعلى رأسهم خالد العظم .

ولذلك تشكلت حكومة جديدة برئاسة صبرى العسلى ودخلها خالد العظم كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية ، ولم تلبث انتخابات رئاسة الجمهورية(١) أن كشفت عن أن الحزب الوطنى لم يلجأ إلى التعاون مع اليسار إلا كنوع من المناورة . هذا فضلا عن أن الحزب كان فقد

---

(١) Lenczowski p. 305

منذ اختفاء الكتلة الوطنية صفته التنظيمية فازداد ضعفا وانشق إلى فريقين حول نقطة حيوية فى السياسة الخارجية كما رأينا .

فقد كان من المفروض أن يرشح حزب الشعب أحد أعضائه البارزين للرئاسة مثل رشدى الكخيا ويرشح الحزب الوطنى شكرى القوتلى بينما ترشح الجبهة اليسارية أبرز أعضائها فى ذلك الوقت وهو خالد العظم .

وقد تقدم بالفعل المرشحون الثلاثة فى بداية الأمر ، وفى اللحظة الأخيرة سحب حزب الشعب مرشحه حتى لا تتبعثر أصوات القوى التقليدية وبهذه الطريقة منح القوتلى فرصة للتفوق على منافسه خالد العظم فظفر بـ ٩١ صوتا ضد ٤١ للعظم .

وقد صار القوتلى بهذا مدينا بمنصبه لحزب الشعب أكثر من حزبه هو ، وكذلك للمستقلين لذلك عاد فأشركهم فى الوزارة التى تكونت من جديد برئاسة سعيد الغزى وقد أثارت هذه الانتخابات سخطا عاما لدى اليسار وأنصارهم فى الجيش إلا أنهم لم يلجأوا إلى العنف وانتظروا حتى هيأ لهم تطور الأحداث الدولية والعربية والداخلية المتشابكة معا فرصة التفوق فى توجيه السياسة السورية . وكان أول هذه الأحداث ذا طابع داخلى وهو قتل الضابط الشاب المرموق عدنان المالكى نائب القائد العام .

من الشائع أن العقيد المالكى كان بعثيا . والأصح أنه كان من هؤلاء الضباط الذين يؤمنون بالوطنية والاشتراكية ، ويعتقدون أن حزب البعث أقرب الأحزاب القائمة إلى آرائه ، ولكنه لا يذهب إلى حد العمل

لحساب الحزب فى الجيش ، بل ربما فترت علاقات المالكى بالبعث قليلا لأن أحد إخوته سقط فى انتخابات سنة ١٩٥٤ وكان مرشحا عن البعث فحامت بعض الشكوك حول تخلى الحزب عنه ، ورغم ذلك فقد استغل قادة البعث حادث مقتل المالكى وصوروه على أن الخونة الذين ارتكبوا الجريمة إنما أرادوا أن ينالوا من النزعة الوطنية التقدمية الصادقة فى شخص المالكى ممثل الحزب فى الجيش . وقد استفاد البعث فعلا من استخدام هذه النغمة .

وكان المالكى قد لعب دورا أساسيا فى عقد الاتفاق المبدئى مع مصر بخصوص القيادة المشتركة فى مارس سنة ١٩٥٥ كما سنشير إلى ذلك بعد قليل . ويقال إنه كان مستعدا لإحداث انقلاب ضد حكومة فارس الخورى لو أنها لم تبادر إلى الاستقالة وذلك حتى يبعد سوريا بصفة نهائية عن طريق حلف بغداد أو بمجرد التهاون فى معارضته .

فمن الجائز أن المالكى صار هدفا لخصوم التقارب مع مصر وخصوم حزب البعث معاً وأشهر هؤلاء هم أعضاء الحزب القومى السورى .

قد ثبت أن القاتل وهو صف ضابط يدعى يوسف عبد الرحمن كان من أعضاء الحزب ، إلا أنه انتحر فى الحال ، فذكر البعض أن القتل كان لأسباب شخصية إلا أن الانتحار لا يقوم دليلا قاطعا على ذلك لما ذكرناه من روح التعصب والفدائية التى نُشِّئ عليها أعضاء الحزب القومى السورى . وقد أكدت الشواهد الأخرى وجود تدبير سابق على نطاق واسع ، فقد غادر زعيم الحزب جورج عبد المسيح سوريا إلى لبنان

وقام بعض أعضاء الحزب بزيارة مريبة إلى واشنجتن قبيل ارتكاب الحادث .

وإذن فلمقتل المالكى مغزى سياسى قبل كل شىء وهو لا يتمثل فقط فى وجود خونة للحركة الوطنية التقدمية فى الجيش ، بل يشير إلى ظاهرة خطيرة(١) أيضا أزعجت رجال الأحزاب التقليدية وهى تسرب السياسة إلى فئة صف الضباط مما جعل حكومة صبرى العسلى تهتم هى الأخرى بالحادث وتطلب إعلان الأحكام العرفية إلا أن البرلمان لم يوافق على ذلك فاكتفى بإقامة محاكم عسكرية استثنائية وقد كانت فرصة أمام العناصر التقدمية لكى تطهر الجيش من الخونة وتطهر سوريا نفسها من ذيول الحزب القومى السورى .

لقد فتح مقتل المالكى الباب أمام الفئات المتنافسة فى الجيش لكى تسعى كل منها للسيطرة على القيادة . وذلك لأن القائد العام شوكت شقير أو خلفه توفيق نظام الدين كان يدين بمنصبه لموافقة اثنى عشر ضابطا تقريبا هم أصحاب النفوذ الفعلى فى الجيش ولكل منهم أنصار يدينون له بالولاء . وهكذا غرق الجيش السورى فى السياسة وفقد بمرور الوقت صفة الطاعة للنظام الذى هو عماد الجيوش فى العالم . ولعل هذا التنافس هو الذى جعل تلك الفئات المختلفة تقبل ببقاء اللواء شوكت شقير قائدا عاما بالرغم من أنه شغل هذا المنصب فى عهد الشيشكلى .

وفى سنة ١٩٥٥ تمكنت القوى الرجعية من ترشيح شخصية تطمئن لها

---

(١) Vernier dans Politique étrangère Novembre 1964 p. 490 s. q.

هو توفيق نظام الدين الشركسى الأصل . والذى يمثل الجيل القديم فى الجيش . أما الفئات المشار إليها فمعظمها من الضباط الشبان الذين أرسلوا للتدريب فى فرنسا إبان حكم الشيشكلى وقفزوا بسرعة فوق سلم الرتب العسكرية .

ولم يكن هناك أكثر من اثنين من الضباط الاثنى عشر ممن يدينون بالولاء التام لحزب البعث وهما مصطفى حمدون الذى يخضع لتأثير الحورانى وسيصبح وزيرا للاصلاح الزراعى فى عهد الوحدة ، ثم عبد الغنى قنوط . أما الآخرون فيعمل كل لحسابه الخاص وهو يعتقد أنه حامى المصالح الوطنية وعند البعض الآخر يضاف إليها النظام التقدمى .

مثلا كان طعمة العودة الله مترددا بين حزب البعث وبين العمل الوطنى اللاحزبى ، بينما كان أحمد عبد الكريم وأمين النافورى يعتبران نفسيهما استمرارا « لشهيد الوطنية والتقدم » عدنان المالكى . ومن بين هؤلاء كان عبد الحميد السراج يتمتع بنفوذ خاص بحكم مركزه كمدير « للمكتب الثانى » أو المخابرات السورية .

كان السراج قد تميز فى حرب فلسطين إذ عمل مع فريق الفدائيين وشارك فى عديد من الانقلابات وتقرب من الشيشكلى ثم اختلف معه فأبعد إلى باريس كملحق عسكرى . لكن اللواء شوكت شقير كان يقدره فأعاده إلى الخدمة سنة ١٩٥٤ ولقى طريق الشهرة بمناسبة توليه التحقيق فى مقتل المالكى فكوفىء على نشاطه برئاسة دائرة المخابرات . وكان مثل زملائه من الضباط الذين يعملون لحسابهم أميل إلى خالد العظم باعتباره زعيم اليسار المستقل ومن الراجح أنه أثار حقد عدد من الضباط المتطلعين

إلى الزعامة وهذا هو ماجعل الاختيار يقع على عفيف البزرى فى سنة ١٩٥٧ ليخلف نظام الدين فى القيادة العامة ، وبعبارة أخرى كان تعيينه بمثابة حل وسط بين القوى المتنافسة وليس لعلاقاته بالحزب الشيوعى كما هو شائع . ومن ثم نلاحظ كيف أنه حدث تداخل فى هذه الفترة بين العسكريين والقادة السياسيين ولم يكن بوسع الجيش أن يدير دفة البلاد وقد صار صورة أخرى للانقسامات السائدة فى البرلمان(١) .

(١) انظر وصف حالة الجيش السورى فى Seale p. 244 - 247.

انعكاسات السياسة العربية

كانت بلاد الشام فى الماضى حقلا خصبا لانتشار جميع المذاهب الدينية المعروفة فى الشرق . وفى الوقت الحاضر حلت الخلافات السياسية محل الخلافات الدينية فصارت سوريا مرآة تعكس جميع التيارات الموجودة فى العالم العربى ، الرجعى منها والتقدمى ، والمتطرفة فى هذا الاتجاه وذاك .

ولعل للموقع الجغرافى المتوسط بعض الأثر فى إيجاد هذا الوضع . وعند قيام النظام الجمهورى البرلمانى فى سنة ١٩٥٤ لم تكن اتجاهات السياسة الخارجية العربية قد اتضحت بعد . فحكومة العراق تسير نحو التقارب من الغرب ، ولكن حلف بغداد لم يكن قد عقد بعد . بينما كانت مصر مشغولة بقضية الجلاء وتعانى من أزمة داخلية فى الحكم . ولو وقف أحد الساسة السوريين فى سنة ١٩٥٦ مثلا موقف التردد بين سياسة الحياد المصرية ، وبين الحكومة العراقية داعية حلف بغداد لاتهم توا بالخيانة .

أما فى سنة ١٩٥٤ فقد كان من الممكن اتخاذ موقف سلبى على الأقل من مسألة الأحلاف ، وإن كانت الجماهير مجمعة على معاداتها ، ولعل ذلك هو الذى جعل أنصار الغرب فى سوريا يلجأون إلى هذا الموقف السلبى أو إلى أسلوب المؤامرات . فمثلا كشف الستار عن مقابلة سرية تمت بين صبرى العسلى وبين مسئولين عراقيين فى لبنان يونيو سنة ١٩٥٤ وتباحث فيها رئيس الحكومة السورية حول احتمال الاتحاد الفيدرالى الذى اقترحه فاضل الجمالى ليضم العراق وسوريا والأردن .

وفى نفس الوقت وقعت الأحداث التى سببت التوتر بين مصر وسوريا

فقد فتحت الحكومة السورية الباب أمام اللاجئين من الإخوان ثم سمحت لمحمود أبو الفتح لكى يقيم فى دمشق ويواصل نشاطه المعادى للحكم فى مصر .

ولا أدل على هذا التوتر من إلغاء الزيارة التى كان صلاح سالم قد أزمع القيام بها إلى دمشق فى صيف سنة ١٩٥٤ وذلك ضمن مساعيه الرامية إلى إثناء الدول العربية عن سياسة الأحلاف . فقد أعلنت إذاعة دمشق أن مصر هى التى طلبت القيام بهذه الزيارة مما جعل وزير الإرشاد المصرى يلغى مهمته ، فما هى العوامل التى حولت اتجاه السياسة السورية تحويلا جذريا فى مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

فى هذه الأثناء كانت المعاهدة المصرية الانجليزية قد أمضيت فى أكتوبر وكانت نصوصها تشير حقيقة إلى التعاون مع بريطانيا فى حالة وقوع عدوان على تركيا أو إحدى الدول العربية ، إلا أن هذا النص اعتبر مرحليا . ولم يكن يعبر قط عن الاتجاه العام للسياسة الخارجية المصرية .

لذا ما كادت الحكومة المصرية تفرغ من مشكلة الجلاء حتى كرست جهودها لمناهضة حلف بغداد ، وقد أشرنا إبان تناول هذا الموضوع إلى الجهود التى بذلت فى هذا السبيل والتى كان من أهم معالمها دعوة رؤساء الحكومات العربية إلى عقد دورة خاصة بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٥٥ .

وفى هذا المؤتمر طلبت الحكومة المصرية إلى المجتمعين أن يعلنوا أن جميع الأحلاف العسكرية تعتبر مناقضة لميثاق الجامعة العربية وأن التحالف مع تركيا يعنى التحالف مع إسرائيل .

كان فارس الخورى رئيس الحكومة السورية يمثل بلاده فى هذا المؤتمر . وهو من جماعة الكتلة الوطنية القدامى الذين تمتعوا بسمعة طيبة أثناء النضال ضد الانتداب الفرنسى ، ولكنه لم يكن على مستوى الأحداث الدقيقة التى لابست السياسة العربية بعد الحرب العالمية الثانية . ومع أنه كان عضوا مستقلا عن الأحزاب فى البرلمان إلا أنه صار شبه رئيس روحى لجماعة من الرجعيين تكتلت فى البرلمان باسم كتلة الأحرار وذلك لمناهضة الكتلة التقدمية اليسارية التى تزعمها خالد العظم .

ولا يستبعد ميل فارس الخورى عاطفيا نحو الغرب . وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة اعتناقه فكرة الأحلاف ، وفى نفس الوقت لم يكن مستعدا لخوض معركة ضدها كما أرادت مصر . لذلك أعلن فى المؤتمر « إننا ما جئنا هنا لننتقد أحداً فكل دولة حرة فى اتخاذ الموقف الذى يلائمها أما عن سوريا فقد قررت عدم الدخول فى الأحلاف » .

كان هذا التصريح كافيا لإثارة أنصار الحياد عليه وقد اعتبروا موقف الخورى مناقضا لخطاب التنصيب الذى ألقاه فى البرلمان عند تشكيل حكومته ولذا استقال اثنان من وزرائه احتجاجا على هذا الموقف مما اضطره إلى تقديم استقالة المجلس ولعله أحس بتحرك الضباط اليساريين فى الجيش .

كان طبيعيا أن يعهد الرئيس الآتاسى بالحكم إلى خصوم الأحلاف . لذلك تشكلت وزارة صبرى العسلى الثانية التى دخلها العظم كوزير للخارجية واقترن تشكيل الوزارة الجديدة بحادثين هامين لفتا النظر إلى قيمة التعاون السورى المصرى ، أولهما تحشد الجيوش التركية على حدود سوريا فقيل إنها تريد بذلك أن تهدد مجلس النواب حتى لا يطرح الثقة

بالحكومة الحيادية الجديدة وثانيهما وقوع عدوان إسرائيلى كبير على غزة فى ٢٨ فبراير .

وعلى أثر ذلك بادر كل من شوكت شقير وعدنان مالكى وخالد العظم إلى عقد اتفاق مبدئى على إنشاء قيادة عسكرية موحدة مع مصر . وجاء فى مقدمة الاتفاق أن الهدف الأول هو معارضة ميثاق بغداد الذى أدى إلى تفتت دول الجامعة العربية .

ويعلق الكتاب الغربيون على ذلك بقولهم إن محاولة الغرب فرض الأحلاف على الدول الأفريقية والأسيوية هى التى أدت فى جنوب شرق آسيا إلى تصلب موقف الصين وحرب فيتنام بينما أدت فى الشرق الأوسط إلى تبلور سياسة الحياد أى أنها أتت بعكس الأهداف المرجوة منها .

مثل مصر فى توقيع الاتفاق كل من صلاح سالم ومحمود رياض[1] الذى سيصبح فيما بعد مسئولا عن العلاقات مع سوريا حتى قيام الوحدة ولم يخرج الاتفاق الجديد سوريا عن موقفها السلبى السابق فحسب بل أدى بها إلى المشاركة الإيجابية مع مصر فى مناهضة الأحلاف . فعلى أثر توقيع الاتفاق طاف كل من صلاح سالم وخالد العظم بعدة عواصم عربية لدعوتها إلى الالتحاق بالاتفاق العسكرى الجديد ولم توفق البعثة فى مهمتها ببيروت أو عمان . فقد اعتبرت لبنان هذا الأمر انقساما عربيا وسياستها هى التزام الحياد مما تسميه خلافات عربية ، كما سنوضح ذلك عند الحديث عن لبنان .

(١) أنظر خطاب محمود رياض إلى الصحفى البريطانى باتريك سيل الذى استفسر منه عن تفاصيل هذه الأحداث Seale p. 221

وفى عمان لم يكن من المتوقع أن يستجيب الملك حسين للدعوة مع وجود الروابط الأسرية مع بغداد وبقاء جلوب قائدا عاما للجيش الأردنى أما الحكومة السعودية فقد وقعت الاتفاق توا وهى لم تفعل ذلك من زاوية معارضة الغرب بل بسبب ذلك النزاع الأسرى التافه بين أسرتين حاكمتين تخشى كل منهما أن تسبقها الأخرى إلى تزعم البلاد العربية . لذلك لم يؤخذ الاتفاق مأخذ الجد ولم يوضع موضع التنفيذ . وحتى فى سوريا نفسها كانت الحكومة تضم بعض عناصر تقليدية غير متحمسة للاتفاق فلم يوقع بصفة نهائية إلا فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى أثر اتخاذ هذا الموقف الحاسم ضد الأحلاف ، أعلن الاتحاد السوفيتى تأييده التام لسوريا ، ومن المعروف أنها سارت فى نفس الطريق الذى اتجهت إليه مصر منذ يونيو سنة ١٩٥٥ وهو كسر احتكار السلاح باستيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، بل يروى شوكت شقير أن سوريا شرعت فى هذا الاتجاه سرا منذ أوائل سنة ١٩٥٥ حينما اشترت بعض الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا . وقد قدم الاتحاد السوفيتى لكلتا الدولتين العربيتين الأسلحة بشروط سهلة . ونتج عن ذلك تبدل الأوضاع فى علاقة إسرائيل بالدول الكبرى ، فى السابق كانت اسرائيل هى التى تستفيد من التعاون مع الكتلتين . وكانت الدول الغربية تتغاضى عن هذا التعاون بالنسبة لاسرائيل ، إلا أنها اعتبرت سياسة الحياد الإيجابى التى اتخذتها الدول العربية تقاربا أو حتى تبعية بالنسبة للكتلة الشرقية .

كذلك تغاضت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى عن وجود حزب شيوعى شرعى فى إسرائيل ، بينما اعتبرت شرعية الحزب الشيوعى فى سوريا خطراً يتهدد مصالحها فى الشرق الأوسط . وهكذا أدى موقف

الغرب إزاء سياسة الحياد العربية الوطنية إلى تقارب أوثق مع السوفيت بينما تحولت إسرائيل عن سياسة الحياد إلى حالة الاعتماد التام على الغرب وجعلت من نفسها أداة إنتقامية بشن الغارات على الدولتين العربيتين اللتين قررتا مناهضة الأحلاف والاستعمار الغربى . فمثلا شنت فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ غارة على نطاق واسع ضد الحدود السورية تشبه تلك الغارة التى وقعت على غزة فى فبراير .

انعكس هذا التحول فى السياسة الخارجية على أسلوب الحزب الشيوعى السورى فأعلن استعداده للتعاون إلى أقصى حد مع الأحزاب الوطنية اليسارية وصار يعتبر حزب البعث واحداً منها وذهب إلى حد تكوين إئتلاف مع البعث فى بعض الانتخابات الفرعية التى جرت فى حمص صيف ١٩٥٥ .

وتصاعدت قوة اليسار باطراد ، وصار يحظى بتأييد عدد من النواب المستقلين . ولم تكن وزارة سعيد الغزى تمثل هذه العناصر تمثيلا يتناسب مع قوتها الصاعدة بالإضافة إلى أنها عانت شيئا من التفكك وتعرضت فى يونيو سنة ١٩٥٦ لمظاهرات الطلبة التى إحتجت على تصدير القمح لفرنسا . وعلى أثر ذلك قدم الغزى استقالته وكون صبرى العسلى وزارته الثالثة وقد وسع فيها تمثيل حزب البعث مراعيا الاتجاه الجديد ، ولو أن النواب اليساريين لم يزيدوا عددا فى البرلمان . وقد اعتبر العسلى وزارته الجديدة وزارة اتحاد وطنى انفقت فيها الأحزاب على برنامج واحد ومحور هذا البرنامج هو تحقيق الوحدة العربية وتأكيد سياسة الحياد .

كان التحول المطرد فى سياسة سوريا الخارجية وازدياد قوة اليسار فى

الداخل أثره على موقف حلف بغداد والدول الغربية التى تؤازره ، فتعرضت حكومة دمشق لسلسلة من المؤامرات بدأت حلقاتها الأولى قبل العدوان ، وسارت بعد ذلك معه جنبا إلى جنب واستمرت مراحلها الأخيرة حتى عهد الوحدة . وكانت الحكومات العراقية المتوالية وخاصة تلك التى يرأسها نورى السعيد تعمل أحياناً كأداة للدول الغربية وأحياناً أخرى تتخذ هى زمام المبادرة فى تلك المؤامرات .

وقد كشفت بعض هذه المؤامرات فى حينها[1] لكن تفاصيلها عرفت فى محاكمات الشعب التى اجريت للساسة العراقيين وخاصة غازى الداغستانى رئيس هيئة أركان الجيش العراقى وفاضل الجمالى السياسى المعروف فى عهد الملكية . كذلك عرفت تفاصيل جديدة عند محاكمة القوميين السوريين على أثر انقلابهم الفاشل فى لبنان سنة ١٩٦١ .

ومؤامرات الهاشميين ضد سوريا ليست بظاهرة جديدة وقد رأيناها تقترن بجميع الانقلابات العسكريه . وقد ذكر الداغستانى فى محاكمته أن دور العراق كان يقتصر دائما على تقديم المال تاركا التنفيذ للسوريين أنفسهم واعترف بأن الحكومة العراقية أوشكت أن تخرج عن هذه السياسة وتتدخل عسكريا بصورة مباشرة عند اقتراب الشيشكلى من نهايته .

فى أوائل سنة ١٩٥٤ وضع عبد المطلب امين الملحق العسكرى العراقى فى دمشق خطة لغزو البلاد ووضع لها رقما سريا هو رقم ١٠ إلا أن الضباط العراقيين كانوا يرفضون دائما التورط فى مثل هذه المغامرات

---

(١) نشرت مجلة L'orient التى تصدر فى باريس وتعالج شئون الشرق الأوسط طرفا من أخبار هذه المؤامرات وخاصة فى أعداد إبريل سنة ١٩٥٧ وأكتوبر سنة ١٩٥٨ :

Orient N 2, Avril 1957.
Orient N. 4, Octobre 1958.

خوفا من أن يحدث صدام مسلح يحطم الجيشين معاً فتستغل إسرائيل الفرصة ، لذلك حينما استؤنفت هذه الخطط بحيوية أعظم بعد احتدام الصراع بسبب حلف بغداد ، عادت الحكومة العراقية إلى خططها السابقة وهى الاعتماد على السوريين أنفسهم ، ووجدت فى الضباط اللاجئين فى الخارج خير أداة لتنفيذ هذه الخطط . ويقال إن عدد هؤلاء الضباط كان يوازى تقريبا عدد الضباط العاملين فى الجيش السورى نظرا لكثرة التطهيرات . وكانت هناك خلية من الضباط اللاجئين تدين بالولاء للحزب القومى السورى وتستقر فى لبنان وقد تزعمها غسان جديد الذى فر إلى لبنان بعد حادث اغتيال المالكى . وعمل ضباط آخرون بصفة فردية مثل الرئيس أول محمد معروف والعقيد محمد صفا الذى أقام فى بغداد حكومة سورية بالمنفى سماها حكومة سوريا الحرة ، ثم صلاح الشيشكلى شقيق الرئيس السابق الذى كان على صلة وثيقة بالقوميين السوريين ، وهو الذى استدعى أخاه من فرنسا ليشترك فى المؤامرات المتجددة . والتقت جميع هذه العناصر لتضع ميثاقا وطنيا فى ربيع سنة ١٩٥٦ الهدف منه هو الإطاحة بالنظام الحالى وإقامة جمهورية رئاسية والاعداد لاتحاد بشكل ما مع العراق وقد اقترح أديب الشيشكلى توجيه سؤال صريح إلى الحكومة العراقية عن مدى استعدادها للتدخل فأثار ذلك السؤال اهتماما هائلا لدى الأوساط الحاكمة فى بغداد وانعقد اجتماع بحضور الملك وعبد الإله وكبار رجال الدولة واتفق فيه على إيفاد غازى الداغستانى إلى جنيف لمقابلة الشيشكلى وتدبير الخطط معه .

ويبدو أن الشيشكلى أسرف فى مطالبه المتعلقة بالأموال والأسلحة فأجل الاتفاق إلى اجتماع آخر عقد فى بيروت يوليو سنة ١٩٥٦ واتفق

المجتمعون على البدء بعملية اغتيال للضباط الوطنيين المسيطرين على الجيش السورى .

ومرة ثانية تحطمت المؤامرة فوق جشع المتآمرين السوريين ويبدو أن الحكومة العراقية ترددت فى منح الأموال المطلوبة لأنها لمست عدم اتفاق الفئات المشتركة فى « الميثاق الوطنى » فلم يمنح الشيشكلى سوى عشرة آلاف دينار ثم اختفى بعد ذلك وكان لابد من اعادة النظر فى الخطط . فى هذه الأثناء كانت الأحداث تتتابع بسرعة فى مصر بعد تأميم قناة السويس وقد أصبحت الدول الغربية مهتمة بتغيير الأوضاع فى سوريا سيما وأن مشروعات الاتحاد مع مصر كانت تتخذ شكلا جديا ، لذلك يلاحظ أن اختيار مكان الاجتماع للمتآمرين على سوريا وقع على شملان حيث تستخدم بريطانيا مدرسة لتعليم اللغة العربية ستارا لمخابراتها فى المنطقة أى أن بريطانيا والولايات المتحدة صارت تشترك إيجابيا مع العراق فى هذه المؤامرات .

وكانت الأطراف الرئيسية فى الاجتماع هى غسان جديد عن الحزب القومى السورى ومحمد صفا ومحمد معروف . ويبدو أن المجتمعين اتصلوا ببعض الساسة مثل ميخائيل إليان ممثل الحزب الوطنى فى حلب وعدنان الأتاسى وبعض زعماء الدروز الذين كانوا مستعدين للاشتراك فى أية مؤامرة .

ويقال إن الاتفاق تم على أساس إحداث اضطرابات فى حلب ودعوة الحزب الوطنى هناك الجيش العراقى للتدخل . وكان تحمس القوميين السوريين شديدا . وقد طلب المجتمعون إلى الحكومة العراقية باعتبارها معنية فى

الأمر بنفسها وكواسطه بين المتآمرين وبين الدول الكبرى ، طلبوا إليها مليون دينار كنفقات للعملية والموافقة على تدريب الفدائيين السوريين فى العراق والتدخل فى حالة استنجاد الحكومة القائمة فى سوريا بمصر . وقد ذكر الداغستانى أن لجنة ثلاثية تضم مندوبين عن المخابرات الأمريكية والبريطانية والعراقية تكونت فى هذه الحقبة لتدبير المؤامرة . وقد قدم الأمريكيون بعض الأموال والأسلحة ومع ذلك لم يتحقق اتفاق تام لا بين هذه الدول الثلاث ولا بين العناصر السورية المختلفة المشتركة فى المؤامرة . فقد لوحظ مثلا أن أديب الشيشكلى ابتعد تماما عن المشاركة فى هذه الخطط ، كما أن القوميين السوريين مزقهم صراع داخلى على الزعامة بين أسد الأشقر وجورج عبد المسيح ، فانفصل الثانى عن الحزب هذا بالإضافة إلى أن الدول الثلاث المؤيدة للمؤامرات كانت تعلم جيدا مدى الكراهية التى يثيرها الحزب القومى السورى بين جماهير الشعب فى سوريا ، حتى أن خطة المؤامرة كانت قد رسمت على أساس أن يسمح للحزب بحرية العمل فى البلاد دون أن يشرك فى الحكومة المؤقتة التى من المقرر أن تقام بعد نجاح الانقلاب . كذلك لم يستطع العراق أن يلبى مطلب المتآمرين السوريين الخاصة بالأموال ووضع بعض الشروط التى بدونها لا يمكن إرسال جيش عراقى رسمى إلى سوريا ، واشترطت حكومة بغداد فى نفس الوقت على شركائها البريطانيين والأمريكيين أن تكون وحدها هى حلقة الصلة بينهم وبين المتآمرين السوريين . ويبدو أن هذا الشرط قد قبل إلا أن المخابرات البريطانية كانت هى التى ترسل التعليمات إلى العراق .

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٦ تحشد الجيش العراقى على حدود الأردن وأرسلت بعض الأسلحة إلى المتآمرين فى جبل الدروز ، إلا أن هؤلاء

الذين تعاونوا مع انقلابات عديدة من قبل لم يتحمسوا هذه المرة لوجود خصومهم القدامى : الشيشكلي والقوميين السوريين بين أطراف المؤامرة . ولابد أن المخابرات السورية كانت تشعر بوجود هذه المؤامرة وإن لم تعرف حتى ذلك الوقت متى ومن أين تأتى الضربة . إلى أن وقع العدوان الثلاثى على مصر . ولا شك أن فشله الذريع قد ثبط من همة المتآمرين على سوريا وأمكن لعبد الحميد سراج أن يعلن فى ١١/٢٣ اكتشاف المؤامرة .

إلى أى حد كان هناك تنسيق بين المؤامرة على سوريا وبين العدوان الثلاثى ؟

لقد ذكر عبدالله سعادة أثناء محاكمته فى لبنان بعد انقلاب القوميين السوريين الفاشل فى سنة ١٩٦١ ، أن الحكومة العراقية وجهت تعليمات إلى المتآمرين بالبدء فى العمل يوم ٢٩ أكتوبر ، فلا يمكن أن يكون ذلك من باب المصادفة . ولكن يعتقد الشاهد بأنه من الجائز أن الحكومة العراقية تلقت هذا الأمر من المخابرات البريطانية دون أن تعلم أنه يتفق مع العدوان على مصر .

وقد كانت بريطانيا هى التى تمسك وحدها بخيطى المؤامرة ضد مصر وسوريا لأن الولايات المتحدة تشترك فى المؤامرة على سوريا فقط بينما تشترك فرنسا فى العدوان على مصر دون أن تتصل بالمؤامرة على سوريا(١) وليس من السهل البت فى مثل هذه القضايا التى ترقد وثائقها فى دوائر المخابرات .

---

(١) أنظر تحقيق سيل فى هذه القضية وقد استند الى الوثائق السياسة الأمريكية التى نشرت عن السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط فى هذه الفترة .

Department of State U. S. Policy in the middle east September 1956 - June 1957 Seale p. 278 s. q.

شملت قائمة المتهمين التى أعلنها السراج فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ عددا من أبناء العائلات الكبيرة مثل الأتاسى والأطرش التى كان من الصعب المساس بها فى الماضى إلا أن معظم المتهمين كانوا يعيشون بالخارج وقد حكم على هؤلاء بالاعدام وينتمى بعض المتهمين إلى الحزبين التقليديين حزب الشعب والحزب الوطنى مما زاد من هيبتهما سقوطا . كذلك اشتملت القائمة على بعض النواب من أشهرهم منير العجلانى عضو الكتلة التى سمت نفسها بالدستورية وقد استدعى ذلك رفع الحصانة عن هؤلاء النواب اليمينيين . ونتج عن ذلك كله استبعاد حزب الشعب من حكومة العسلى الذى عدل وزارته على ضوء هذه الأحداث . فأصبحت غالبيتها تتكون من حزب البعث واليساريين المستقلين . مثل خالد العظم الذى صار وزيرا للدفاع .

الطريق نحو الوحدة

كان الاتفاق السورى المصرى فى مارس سنه ١٩٥٥ عبارة عن تصريح شفوى موجه ضد الأحلاف ، وقد نظر إليه أيضا على أنه خطوة تمهيدية لقيادة عسكرية مشتركة . وأريد به فى الأصل أن يكون مفتوحا لجميع الدول العربية إلا أن السعودية كانت كما رأينا هى الدولة الوحيدة التى انضمت إلى التصريح ثم تبين أن انشاء قيادة عربية عسكرية موحدة يكاد يكون مستحيلا فعدل عن هذه الخطة إلى اتفاقات ثنائية عقدتها مصر مع كل من سوريا والسعودية بل واليمن الإمامية . ولاشك أن الاتفاق المصرى السورى كان هو الوحيد الذى يتوقع له النجاح نظرا لاتفاق الدولتين على السياسة الخارجية وتشابههما فى الأوضاع الاجتماعية والمثل السياسية . وقد دلت التجارب حتى الوقت الحاضر على أن تنسيق الدفاع مع وجود اختلافات فى هذه الأمور لا يؤدى إلى نتيجة مثمرة .

قد أشرنا إلى أن الأحزاب المختلفة فى سوريا وافقت على مبدأ الاتحاد الفيدرالى عند تكوين وزارة صبرى العسلى الائتلافية فى يونيو سنة ١٩٥٦ إلا أن تصور هذه الأحزاب للوحدة ولأهدافها كان مختلفا . فالقوتلى قد عاش فترة طويلة فى مصر أثناء المنفى استمرت نحو ست سنوات . وهو يتصور أن أهم عناصر الوحدة هو تحقيق الانسجام بين رؤساء الدول على نحو ما تم فى مؤتمرات القمة الثلاثية التى عقدت مرتين خلال عام ١٩٥٦ وضمت القوتلى نفسه والرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود . ولم يكن القوتلى يدرك التمييز بين نظم رجعية وتقدمية بل انه كان

عاطفيا أقرب إلى ابن سعود لوجود صلات قديمة بينه وبين الأسرة الحاكمة فى الرياض . والحق أن الحكومة المصرية هى الأخرى لم تشأ أن توجد هذا التمييز بين النظامين فى العالم العربى إلى أن أثبتت التجارب استحالة

التعاون مع الرجعية وكانت أول تجربة مريرة مرت بها الاتفاقات الثنائية العسكرية هى قبول ابن سعود مبدء ايزنهاور وانقلاب الملك حسين على الحركة الوطنية فى الاردن .

وتعد مشاركة حزب الشعب . فى الإعداد للوحدة تحولا جذريا فى سياسة الحزب ، وقد تم هذا التحول على مراحل فهو أولا قد تخلى عن الهلال الخصيب سنة ١٩٥٤ ثم ساير سياسة الحياد التى أيدتها الجماهير سنة ١٩٥٥ وفى العام التالى وجد نفسه مضطراً إلى مسايرة فكرة الاتحاد مع مصر . ومن الأرجح أنه فعل ذلك من قبيل مبدأ أهون الشرين فهو لم يشأ أن يصطدم باليسار فى مسائل السياسة الداخلية والإقتصادية التى قد تضر بمصالح كبار الملاك والرأسماليين .

وقد ذهب إلى حد إشراك ممثل له هو أحمد قنبر وزير الداخلية فى اللجنة العليا التى تشكلت لوضع مشروع الاتحاد الفيدرالى مع مصر وكان حزب البعث هو أكثر الأحزاب السورية نشاطا فى هذا السبيل إذ اشترط لدخول وزارة العسلى تحقيق الاتحاد الفيدرالى مع مصر ولم تكن الحكومة المصرية تفكر فى تغيير الأوضاع الدستورية فى البلاد العربية ، بل تكتفى بتنسيق السياسة الخارجية . وإذن فإن زمام المبادرة قد جاء من جانب سوريا فى سبيل الاتحاد .

والوحدة العربية هى محور برنامج حزب البعث كما رأينا ، إلا أن الحزب كان يتطلع إلى تحقيق هذه الوحدة مع الأقطار التى له فيها تنظيمات

وبالتالى يفضل أن تكون هذه التنظيمات هى أداة الوحدة ، ولكن وجد نفسه فى سنة ١٩٥٦ يعتنق نفس المبادىء التى يدعو لها الرئيس عبد الناصر فمنطق الأشياء يقتضى تنفيذ البرنامج بالاتحاد مع مصر ولو أن قادة الحزب لم يخفوا أن هذا الاتجاه الجديد أشبه بضرورة لامفر منها . فقد صرح عفلق بقوله « نحن مقتنعون بأنه ليس بالإمكان إقامة وحدة بدون مصر لا لأنها تشبه بروسيا فى العالم العربى وتستطيع توحيدها بالقوة ، أو لأن الأقطار الأخرى لا تصلح نقطة اجتذاب للوحدة ، ولكن لأننا رأينا مصر قادرة على عرقلة أية حركة وحدوية تسير بدونها »(١).

بقى الحزب الشيوعى الذى كان معروفا بمعاداته لمبدأ الوحدة العربية ووصفها باليمينية وهو لم يتحول جذريا إلى حد التحمس للوحدة ، بل امتنع فقط سنة ١٩٥٥ عن معارضة الاتحاد .

ومهما اختلفت آراء الأحزاب حول هذه النقطة ، فإن الاتجاه السائد عند رجال السياسة المحترفين كان هو إقامة اتحاد مع مصر على أسس فيدرالية وعلى ذلك فإن نظام الوحدة الكاملة الذى اتفق عليه فى يناير سنة ١٩٥٨ قد تحقق بواسطة الجيش الذى وضع هؤلاء الساسة أمام الأمر الواقع .

ومع ذلك لا يمكن القول بأن قرار الجيش قد تم فجأة وبدون مقدمات ، فإن الأحداث التى مرت بسوريا خلال عام ١٩٥٧ كانت تبرر اتخاذ مثل هذا القرار ، وتتمثل هذه الأحداث فى ازدياد الضغوط الدولية وتداخلها مع انقسام الدول العربية بين معسكرين : تقدمى ورجعى ثم شدة

---

(١) تصريح للصحفى البريطانى سيل أبريل سنة ١٩٦١ .Seale p. 311

الصراع الداخلى بين الفئات المتنافسة بالجيش الذى وصفناه بأنه صورة أخرى للصراعات فى مجلس النواب .

وحتى وقوع العدوان الثلاثى على مصر كان العراق ، منفردا أحيانا ، وبالاشتراك مع بريطانيا أحيانا أخرى ، هو الذى يتزعم المؤامرات ضد الحكومات السورية ، أما بعد العدوان فقد دخلت الولايات المتحدة كعنصر جديد فى هذه المؤامرات تبعا لتغيير سياستها الرسمية إزاء الشرق الأوسط .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة اعتبرت بريطانيا عاجزة عن تولى مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد هزيمتها فى العدوان الثلاثى ، وأسمت الموقف المترتب على ذلك « بالفراغ » لأنها لم تقتنع بأن الدول الوطنية التى نشأت فى المنطقة قادرة على الدفاع عن نفسها ضد خطر وهمى اعتقدت الولايات المتحدة بأنه الاتحاد السوفييتى . وعلى ذلك أصدر أيزنهاور مبادئه المعروفة التى تملأ الولايات المتحدة بمقتضاها هذا الفراغ .

وبمقتضى هذه المبادىء يجوز للحكومة الأمريكية أن تقدم المساعدة فى أى وقت لصد « عدوان الشيوعية الدولية » بناء على طلب الحكومات المعنية فى المنطقة ، واعتمد الكونجرس لتنفيذ هذه المبادىء مبلغ مائتى مليون دولار فى ٥ مارس سنة ١٩٥٧ .

وفى ٢٣ منه انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد ، وبناء عليه يمكن لتركيا أو الحكومات العربية الضالعة مع الغرب أن تستعدى الولايات المتحدة على سوريا بحجة أنها تهدد أمنها .

حقيقة إن سوريا كانت بعيدة كل البعد عن كونها دولة شيوعية أو دائرة فى فلك موسكو ، إلا أن بعض الصحف الأمريكية التى تعبر عن مصالح مالية فى الشرق الأوسط درجت على أن تخلط بين الوطنية وبين الشيوعية ، وبالفعل كتبت النيويورك تايمز فى أغسطس سنة ١٩٥٧ عن قيام دولة جديدة دائرة فى فلك الاتحاد السوفييتى بالشرق الأوسط إدعت أنها سوريا .

كذلك أخطأ الأمريكيون فى تصورهم أن اتفاقات التعاون الاقتصادى مع الكتلة الشيوعية يُعد نوعا من التبعية . وقد وسعت سوريا خلال عام ١٩٥٧ تعاونها الاقتصادى مع تشيكوسلوفاكيا بأن عهدت إليها بتأسيس مصفاه للنفط فى حمص ، ثم عقد خالد العظم اتفاقا واسع النطاق فى موسكو خلال شهر أغسطس وهو يشمل إصلاح ميناء اللاذقية وإعداده لرسو السفن الكبيرة حتى يقل اعتماد سوريا على موانى لبنان . كما تعهد الاتحاد السوفييتى بتقديم المساعدات الفنية والمالية لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى الجزيرة وتزويد سوريا بالجرارات[١] .

لقد أنف الأمريكيون منذ ذلك الوقت أيضا أن يتبعوا أسلوب المؤامرة أى نفس الأسلوب الذى كانوا يلومون عليه بريطانيا من قبل .

وهناك شواهد أكيدة على وجود أيد أمريكية فى انقلاب الملك حسين على الحكومة الوطنية فى الأردن ابريل سنة ١٩٥٧ . إذ وقف الأسطول السادس أثناء الأزمة قريبا من الشواطىء السورية ، بل إن هذا

(١) Kirk Contemporary arab Politique chep. 5.

الأسطول رابط أمام سواحل لبنان حينما كانت الانتخابات النيابية تجرى فى شهر يونيو وذلك ليرفع الروح المعنوية لدى أنصار كميل شمعون .

وإذن فليس من الغريب أن يتبع الأمريكيون أسلوب المؤامرة مع سوريا التى كانت من أسبق الدول العربية رفضا لمشروع أيزنهاور .

استخدمت المخابرات الأمريكية أديب الشيشكلى فى صيف ١٩٥٧ كأداة لإسقاط الحكم الوطنى فى سوريا ، وكانت الخطة تقوم على أساس جمع أشلاء الحزب القومى السورى والضباط اللاجئين فى الخارج أو المبعدين عن البلاد فى وظائف دبلوماسية .

وقد وجدت المخابرات الأمريكية فى شخص إبراهيم الحسينى الملحق العسكرى فى روما والمدير السابق لمكتب الشيشكلى ، حلقة اتصال جيدة مع المتآمرين داخل سوريا .

إلا أن المؤامرة كشفت قبل أن يتسع نطاقها . وعلى التو طلب مجلس القيادة إلى توفيق نظام الدين إقالة الضباط المشبوه فى أمرهم ، إلا أنه رفض واعتبر المسألة صراعا شخصيا وكان عليه أن يستقيل بعد ذلك فى ١٣ أغسطس . وقد سبق لنظام الدين بالتعاون مع رئيس الجمهورية أن حاول إبعاد السراج عن الجيش فلم يستطع مما يوضح لنا حالة الجيش السورى وهى أن السلطة العليا بالجيش لم تكن بيد القائد العام بل بمجلس الضباط الاثنى عشر قادة الأسلحة والذين لكل منهم أنصار من صغار الضباط يدينون لهم شخصيا بالولاء .

لقد أدى اكتشاف المؤامرة إلى توتر شديد فى العلاقات بين سوريا

والولايات المتحدة . قد اضطرت سوريا إلى إبعاد ثلاثة من الموظفين بالسفارة الأمريكية بدمشق فأجابت حكومة واشنجتن بإبعاد السفير السورى .

وبهذه المناسبة صرح خالد العظم بأن توتر العلاقات مع الولايات المتحدة لا يعنى خروج سوريا عن سياسة الحياد ، ولهذا التصريح مغزاه الكبير لأنه يبين كيف أن الحياد صار عقيدة ثابتة وليس مجرد رد فعل مؤقت على الموقف العدائى الذى اتخذه الغرب نحو بعض الدول الآسيوية والأفريقية .

ويبدو أن الولايات المتحدة بعد أن فشلت فى تدبير المؤامرة فكرت فى أن تستخدم مبادىء أيزنهاور ضد سوريا ، فأوفدت لوى هندرسون وكيل وزارة الخارجية فى مهمة خاصة بالشرق الأوسط . وقد طاف خلال شهر أغسطس بكل من تركيا والعراق ولبنان والأردن وهذه الأقطار الأربعة صارت ضالعة مع الغرب وليس لسوريا جيران يتاخمون حدودها بالإضافة إلى هذه الأقطار سوى إسرائيل .

ومن هنا نتبين إلى أى حد صارت سوريا مهددة بالعدوان من جميع الجهات . فإذا أضفنا إلى ذلك أن هندرسون كان خبيرا فى شئون الانقلابات تبينا إلى أى مدى نظر المسئولون فى سوريا إلى هذه البعثة الأمريكية نظرة التوجس والريب .

وقد عرف الآن(١) أن هندرسون لم يجد مبررا لتطبيق مبادىء

---

(١) نشر تقرير هندرسون فى المجلدات السنوية التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الولايات المتحدة — انظر
State departement American foreign Policy p. 1037 s. q.

أيزنهاور ضد سوريا أولا لأنه لا يوجد دليل واحد على سيطرة الشيوعيين فى دمشق ، وثانيا لأن الحكام الموالين للغرب والمهيمنين حينذاك على شئون العراق ولبنان والأردن كانوا غير قادرين على الذهاب إلى حد دعوة الأمريكيين إلى التدخل بصورة سافرة ضد سوريا لأن ذلك يسقط ما بقى لديهم من هيبة .

لم تعرف الحكومة السورية هذا التقرير فى حينه ، ولذلك سلكت مسلك المدافع عن النفس وكان أن اتخذ الجيش منفردا القرار باستقدام كتيبتين مصريتين إلى اللاذقية وتمت العملية بسرية تامة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ . وكان ذلك نجاحا باهرا للبحرية المصرية لأن الأسطول السادس كان يتجول فى البحر المتوسط لمراقبة مثل هذه العمليات .

ومن جهة أخرى أبدى الاتحاد السوفييتى استعداداً لمساعدة سوريا فى هذه الظروف العصيبة، وعرض على الدول الثلاث الغربية أن تشترك معه فى تصريح رباعى تتعهد فيه بعدم استخدام القوة فى الشرق الأوسط ، إلا أن الدول الثلاث اعتبرت المشاركة فى مثل هذا التصريح تسليما منها بأن الاتحاد السوفييتى صار من بين الدول المسئولة عن المنطقة وهو ما كانت مبادىء أيزنهاور تعمل لتحاشيه .

ويبدوا أن السوفيت اعتبروا تركيا أكثر الدول المجاورة تهديدا لأمن سوريا ، إذ تقع فوق أراضيها أهم القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط ومن الجائز استخدام الخلافات السورية التركية القديمة لتحريض الأتراك بالفعل على مهاجمة سوريا ، لذلك كتب بولجانين إلى رئيس

الوزراء التركى فى ١٠ سبتمبر رسالة هامة ، هذه خلاصتها[1] :

« لا تستطيع الحكومة السوفييتية أن تخفى اهتمامها بالموقف القائم الآن فى سورية فمن المعروف أن سورية ومصر يتعرضان وهما يتبعان سياستهما الخاصة بتحقيق الاستقلال الوطنى لضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية معادية من الخارج .

فى الأسابيع الأخيرة ازداد الضغط على سوريا إلى حد خطير . وتكشف الرحلة الأخيرة التى قام بها المبعوث الأمريكى هندرسون إلى الشرق الأوسط — فى جلاء عن عزم الولايات المتحدة على تنظيم عملية تدخل عسكرى أجنبى فى شئون سورية الداخلية . والمعروف أن مهمة هندرسون كانت تدبير مؤامرة ضد سورية ودراسة الوسائل الكفيلة بإسقاط حكومتها الوطنية وتغيير ميزان الدولة كله لإرضاء الاحتكارات الأمريكية الضخمة وخدمة مصالح الدول الاستعمارية الكبرى .

وبهذا الخصوص أوضحت الدول الاستعمارية فى صراحة أن لتركيا دورا معينا يجب أن تقوم به فى العمليات العسكرية المزمع اتخاذها ضد سورية .

ولقد تلقينا بفزع بالغ أنباء الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية وكذلك أنباء إرسال أسلحة أمريكية إلى تركيا لتنظيم عمليات الهجوم على سوريا .

---

(١) Kirk. Chap. 5.

وليس من الممكن للاتحاد السوفيتى أن ينظر إلى كل هذه التطورات الأخيرة بدون اكتراث . ومن الطبيعى أن تثير التقارير الخاصة بهذه الحشود التركية على حدود سورية هذا السؤال : ماذا يكون موقف الأتراك لو أن فرقا أجنبية احتشدت على حدود بلادهم نفسها ؟ ليس من شك فى أننا واثقون أن الأتراك سيأسفون فى مرارة لأنهم يتبعون نصيحة الدوائر الأجنبية التى لا يهمها فى كثير أن يبقى السلام فى منطقة الشرق الأوسط بل كل مايهمها هو استغلال مصادر الثروة الطبيعية فى هذه المنطقة . ونحن مقتنعون بأن الحرب لو قامت فى سورية ثم انتشرت فى بقية بلاد الشرق الأوسط فإن تركيا ستفقد كل شىء إذا ما اشتركت فى هذه الحرب » .

يستنتج مما سبق أن سوريا أوشكت أن تتحول إلى ميدان للصراع الدولى ، وإذن فقد جاءت الوحدة فى الوقت المناسب لتجنب سوريا التعرض لمثل هذا الامتحان المرير ، وقد كانت الإجراءات تسير بسرعة غير متوقعة فى هذا السبيل ، فبعد نزول القوات المصرية فى أكتوبر اجتمع مجلس النواب السورى مع مجلس الأمة المصرى فى جلسة مشتركة لإقرار مبدأ الاتحاد الفيدرالى وكان الاتجاه إلى جعل هذا الاتحاد فعالاً وإن لم يذهب المجلسان فى هذا التاريخ إلى حد إعلان الوحدة التامة .

وقد رأينا كيف أن رجال السياسة فى سوريا كانوا مجمعين على هذا الاتجاه تقريباً وإذا تحدثنا عن رجال السياسة فإننا نعنى بالذات خمسة منهم كانوا يحتلون الصف الأول فى المسرح السياسى الداخلى ، هؤلاء هم خالد العظم وخالد بكداش وليس للأول ماض وطنى طويل ولكنه أصبح أشد الساسة تحمساً للتعاون مع الاتحاد السوفيتى ومن هنا توثقت صلته بخالد

بكداش وكثيراً ما كان الناخبون فى دائرتهما يسمونهما بالخالدين . ثم أكرم الحرانى رئيس مجلس النواب وصلاح الدين البيطار وزير الخارجية وكلاهما من حزب البعث ولم يكن لعفلق دور إيجابى فى هذه المرحلة لأن نشاطه انصرف إلى وضع فلسفة الحزب وقد كان من الطبيعى أخذ رأيه فى شكل الاتحاد حينئذ فعبر عنه قائلا « إن لكل من القطرين تقاليده وتاريخه الخاص ولا بد عند قيام الاتحاد من تقوية نظام الحكم المحلى والبرلمانات الإقليمية أولا وهذا النظام أدعى إلى اجتذاب الدول العربية الأخرى نحو الوحدة الشاملة » وقد أخذ عليه ساطع الحصرى داعية القومية العربية المشهور هذه العبارة التى تشير إلى وجود تاريخ وتقاليد خاصة لكل بلد عربى وقال إنما هى حجج أنصار الإقليمية بعينها وتعد تراجعا عن المبادىء التى اشتهر بها حزب البعث .

ثم يأتى السياسى الخامس فى سوريا وهو صبرى العسلى الذى لم يكن له مبدأ واضح وإنما كان يستفيد من هذه الخلافات ليحتفظ بمنصبه الرسمى كرئيس للوزراء .

فى هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ سوريا نشأ حوار بين الشيوعيين وحزب البعث حول مبدأ الاتحاد . وقد غير الحزب الشيوعى السورى موقفه حسب الظروف فوافق فى بداية الأمر على مبدأ الاتحاد على أمل أنه سيكون واهى العُرى ، فلما رأى اتجاه النواب فى المجلسين السورى والمصرى نحو الاتحاد الفيدرالى الفعال ، ولاحظ أن حزب البعث يؤيد هذا الشكل من الاتحاد ، رأى أن يُحرجه باتباع مناورة جديدة وهى المطالبة بأن تكون الوحدة تامة على أمل أن تحقيق ذلك يكاد يكون مستحيلا فى الوقت الحاضر ولا يريده جمال عبد الناصر نفسه . وعلاوة عليه يستطيع الحزب أن يكسب شوطا فى الدعاية لنفسه بأن يظهر بمظهر

المدافع عن القومية العربية وبذا يتخلص أيضاً من سخط الجماهير فى سوريا التى كانت تبنى نقدها للحزب على أساس معارضته لمبدأ الوحدة العربية .

فلما رأى الحزب الشيوعى أن الوحدة واقعة بالفعل عاد ينظم صفوفه مع حزب البعث إذ لم يكن من السهل على أى من الحزبين تقبل شروط الوحدة برضا ومن بينها حل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية . وقد جاهد الحزبان طويلا فى سبيل إقامة هذه التنظيمات .

ولكن بينما يئس الحزب الشيوعى تماما من أن يجد له مكانا فى الجمهورية العربية المتحدة فامتنع نائبه الوحيد عن حضور الجلسة التى أقرت الوحدة، بقيت لحزب البعث بعض الآمال فى أن يستخدم الاتحاد القومى المقترح للجمهورية العربية المتحدة كواجهة للحزب ينشر فلسفته بواسطتها تاركا لعبد الناصر القيادة السياسية . لذا حينما تفشل هذه الخطة بسقوط معظم مرشحى البعث فى انتخابات الاتحاد القومى سيعود الحزب إلى تنظيم صفوفه فى الخفاء لمناهضة الوحدة .

لم يكن هذا الحوار بين رجال السياسة والأحزاب هو الذى يتحكم فى مصير سوريا ، فكما أشرنا من قبل كان القرار الأخير الذى أقام الوحدة بالشكل الذى استقرت عليه صادرا عن الجيش إذ أيده جميع الضباط المسيطرين على الأسلحة المختلفة بما فى ذلك الضباط المتصلون بحزب البعث فقد كان رجال الجيش هم أكثر شعورا بالحاجة الملحة إلى الوحدة حينما رأوا التسلسل ينهار فى الجيش السورى وقد حدث أن تشاجر الضباط فى اجتماعاتهم الخاصة وشهر بعضهم السلاح فى وجه الآخر ثم احتكموا فى خلافاتهم إلى المشير عبد الحكيم عامر .

وفى ١٢ يناير بادر أربعة عشرة من كبار الضباط السوريين بالسفر إلى القاهرة وهم مصممون على تحقيق الوحدة بأى شكل وكانت العبارة التى تقدموا بها لعبد الناصر خير دليل على شعورهم بالانهيار الذى يتهدد الجيش السورى بالتمزق فقد قالوا له « إحمنا من أنفسنا أولا ومن السياسيين ثانياً » .

قاد عفيف البزرى وفد الضباط إلى القاهرة بينما ترك عبدالحميد السراج فى دمشق ليخبر مجلس الوزراء فى شبه إنذار بالقرار الذى اتخذه الجيش السورى .

وما أن علم الوزراء بسفر الضباط حتى أوفدوا البيطار وزير الخارجية إلى القاهرة وكان من المفروض أن يحمل معه تعليمات الحكومة بشأن شكل الوحدة . إلا أن أحدا من الوزراء لم يشأ أن يتورط فى إبداء رأيه لأنه سيخسر سمعته أمام الجماهير التى تقبلت الوحدة وذلك دون أى احتمال فى التأثير على قرار الضباط . لذلك ووجه مجلس الوزراء بالشروط[١] التى قدمها الرئيس عبد الناصر وهى تقضى بحل الأحزاب وعدم تدخل الجيش السورى فى السياسة ووضع هذا الجيش تحت إشراف حكومة مركزية واحدة لا فيدرالية وتوحيد الأنظمة السياسية فى كلا الإقليمين من الجمهورية العربية المتحدة .

وفى آخر لحظة حاول الساسة القدامى بالإضافة إلى خالد العظم ، ربما بإيحاء من صديقه بكداش ، أن يقدموا مشروعا باتحاد فيدرالى وثيق دون أن يجدوا استجابة لدى أحد فى الجيش السورى أو لدى المسئولين فى القاهرة .

---

(١) أنظر للملحق الثالث .

إن تحمل الجيش السورى مسئولية القرار التاريخى بإقامة الوحدة مع مصر لا يعنى قط أن الجماهير كانت غير متقبلة لها ، بل على العكس لم يكن الساسة المحترفون حينما طالبوا بالاتحاد الفيدرالى يعبرون عن رغبة هذه الجماهير وإنما يمكن وصف دعوتهم إلى الاتحاد الفيدرالى بأنها خروج من المأزق وذلك للإلتقاء مع الجماهير التى تريد الوحدة التامة فى منتصف الطريق . وإذن فليس خطأ الوحدة هو أن الجيش انفرد بإقامتها وإنما الخطأ هو استمرار خضوع الجيش السورى المؤثرات السياسية المتضاربة ولذلك كان أداة الانفصال كما كان أداة الوحدة .

وللأسف لم يتمكن الجيش السورى حتى الوقت الحاضر من التخلص من تلك الآفة التى تضر بقدراته العسكرية .

القسم الثالث : لبنان

معضلات الكيان اللبنانى

شارك الشعب العربى بلبنان فى معركة التحرير ضد فرنسا ، ووقف جنبا إلى جنب مع سوريا فى جميع مراحل تلك المعركة إلى أن تم جلاء القوات الفرنسية فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ولكن بينما كانت معركة النضال الوطنى تسير قدماً طُرح موضوع الاتحاد العربى بمناسبة المباحثات التى جرت حول إنشاء الجامعة العربية ١٩٤٣ — ١٩٤٤ . فتجدد الحوار عن هوية لبنان ، وظهرت فى هذه المناسبة بعض الآراء الشاذة كتلك التى تزعم بوجود صفات مشتركة تميز شعوب البحر المتوسط سواء أكانت فى أوربا أم فى آسيا أم فى أفريقيا ، وأن هذه الصفات المشتركة أقوى من العروبة فى لبنان ، فوجهته إذن « متوسطية » كما تحمس آخرون لفكرة الوحدة العربية ونادوا باندماج لبنان فى الوطن العربى ، وإذا لم يمكن تحقيق ذلك فيجب على الأقل إعادة الأجزاء التى سُلخت من سوريا سنة ١٩٢٠ بواسطة الفرنسيين مثل طرابلس والأقضية الأربعة وذلك حينما كوّن الانتداب لبنان الكبير .

وجدد آخرون الدعوة إلى جعل لبنان وطنا قوميا للمسيحيين إلا أن هذه الدعوة التى كانت تلقى بعض المؤيدين فى العشرينات صارت محصورة فى أوساط منعزلة ، وقد نادى بها فى أعقاب الحرب الثانية أحد المطارنة

المارونيين ويُدعى مبارك وقد زاد من دعوته تشويها أنه قرن الفكرة بقيام وطن قومى لليهود فى فلسطين(١) .

وبين هذه التيارات المتعارضة التى كادت أن تودى بالوحدة الوطنية وقف كل من بشارة الخورى رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الوزراء موقفا وسطا واستطاعا بذلك أن يجنبا البلاد كارثة التمزق أثناء معركة التحرير . فقد أكدا بصورة رسمية وعن طريق مجلس النواب فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن وجهة لبنان عربية وأنه يتضامن مع الدول العربية الأخرى فى المشرق ، إلا أن التضامن لا يعنى الوحدة وبناء عليه شاركت الحكومة اللبنانية فى تأسيس الجامعة العربية بعد أن قدمت التحفظات التى تحول دون جعل الجامعة أداة لتحقيق الوحدة السياسية . وكان من بين هذه التحفظات الأساسية فى رأى لبنان عدم إثارة قضية الحدود بين الدول الأعضاء . وتعهدت سوريا من طرفها باحترام حدود لبنان القائمة بالرغم من وجود أنصار للانضمام إلى سوريا بين سكان طرابلس والأقضية الأربعة فى الجنوب . ويحاول أنصار فكرة الكيان اللبنانى أن يدعموا آراءهم بأدلة تاريخية وجغرافية كالقول بأن لبنان حكمته فى العصر العثمانى أسر وطنية مثل أسرة المعنيين والشهابيين فكان له وضع خاص مختلف عن سوريا ، كذلك تمتع لبنان باستقلال ذاتى تحت ضمان الدول منذ سنة ١٨٦١ ، إلا أن الباعث على فكرة الكيان اللبنانى هو فى أصله البعيد تلك النزعة الطائفية التى تنعكس آثارها على معظم المواقف السياسية ، فكثير من المسيحيين يرى أن مبدأ الوحدة العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالوحدة الاسلامية .

---

(١) مذكرات بشارة الخورى ج ٣ ص ٥٣ .

وعلى ذلك إذا تحققت الوحدة العربية فإن المسيحيين سيتحولون إلى أقلية صغيرة وسط محيط إسلامى . وقد يأتى حل هذه القضية عن طريق تأكيد صفة العلمانية للدولة العربية المتحدة ، إلا أن هذه الدعوة لم تلق بعد رواجا بين الجماهير ، وقد أدرك كل من بشارة الخورى ورياض الصلح أهمية هذه القضية ، فحرصا على أن يوضحا موقفهما منها فى الميثاق الوطنى الذى كان لهما فضل صياغته ليكون أداة للتوفيق بين الطوائف فى بداية عهد لبنان بممارسة الاستقلال سنة ١٩٤٣ .

فجاء فى مقدمته أن المسيحيين لن يتطلعوا بعد الآن إلى حماية أوربا كما أن المسلمين لن يطالبوا باندماج لبنان كليا مع سوريا أو تعديل حدوده التى أقيمت فى سنة ١٩٢٠ [١] .

على أن الرأى العام كان يُسلم فى ذلك الحين بوجود روابط خاصة بين سوريا ولبنان . فنظرا لكثرة تنقل الأشخاص ووجود اتحاد اقتصادى بينهما رؤى عدم تعقيد العلاقات بإقامة تمثيل دبلومامى . فكانت مختلف الأمور تسوى بواسطة الوزراء المختصين من البلدين فى اجتماعات تتم عادة عند احدى قرى الحدود . وللأسف لم يستمر الاتجاه نحو تدعيم هذه الروابط بل أخذت العرى تنفصم بالتدريج حتى انتهت إلى قطيعة اقتصادية تامة فى سنة ١٩٥٠ ، هذا مع ملاحظة أن الظروف الطبيعية والجغرافية تحتم وجود اتحاد اقتصادى بين البلدين ، فموانى لبنان هى المنافذ الطبيعية لسوريا ، وبيروت هى أقرب إلى دمشق من اللاذقية كما أن طرابلس هى أقرب الموانى وأيسرها استخداما بالنسبة لسوريا الوسطى .

(١) أنظر مناقشة الميثاق الوطنى فى : يوسف مغيزل : لبنان والمسألة العربية ص ٩٠ — ١٢٢ .

ومن مصلحة لبنان أن يستورد المواد الغذائية من منتجات سوريا .
وفى عهد الانتداب كانت الوحدة الاقتصادية تامة بين البلدين ، فالنظام الجمركى موحد ، وتوزع حصيلة الرسوم الجمركية بنسبة ٥٦ ٪ لسوريا و ٤٤ ٪ للبنان ، كما أن العملة واحدة ، ويتم تنقل البضائع والأموال والأشخاص دون قيد . ولم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى وقعت عدة أزمات بخصوص العلاقات الاقتصادية . كان أولها فى سنة ١٩٤٨ حينما رفضت سوريا شروط فرنسا لبقاء عملتها مرتبطة بالفرنك بينما قبل لبنان هذه الشروط وكان من بينها احتفاظ شركات الامتياز المؤسسة فى عهد الانتداب بكافة حقوقها واحتجاز ثلث الموجودات التابعة لبنك سوريا ولبنان فى باريس وذلك مقابل التعويضات عن المصالح الفرنسية التى تم الاستيلاء عليها كالمدارس وكذلك نفقات الاحتلال .

وقد أمكن لسوريا أن تعلن انفصالها عن منطقة الفرنك لأنها كانت تملك عملات أجنبية كافية . أما لبنان فقد آثر البقاء مرتبطاً بالفرنك مقابل ضمان قدمته فرنسا لليرة اللبنانية بألا تتبع التخفيض الذى يسرى على الفرنك وذلك لمدة عشر سنوات . ونتج عن ذلك كله انفصال العملة السورية عن اللبنانية .

وبمضى الوقت اتخذت كل من سوريا ولبنان طريقا مختلفا تمام الاختلاف فى سياسته الاقتصادية . فاتجهت سوريا نحو الحماية الجمركية لوجود رغبة فى التنمية الصناعية ، بينما اتجه لبنان إلى نظام التجارة الحرة فرفعت القيود عن تنقل رءوس الأموال تشجيعا للاستثمارات الأجنبية واعتبرت سوريا سياسة لبنان ضارة بمصالحها خاصة وأنه من الصعب مراقبة تنقل البضائع على الحدود ، بل كان يخشى من ضعف الأداة الحكومية

فى لبنان بحيث لا يستطيع تنفيذ مقاطعة اسرائيل تنفيذا دقيقا وبذا قد تتسرب البضائع الإسرائيلية لا إلى لبنان فحسب ، بل إلى سوريا أيضا .

وفى بداية عهد الشيشكلى بالإدارة اتخذت إجراءات لوضع الشركات الأجنبية تحت رقابة الدولة ، واهتمت سوريا بتطوير ميناء اللاذقية حتى تقلل بقدر الإمكان من اعتمادها على موانى لبنان ، ثم قدمت عدة مقترحات لاستمرار التعاون الاقتصادى ومنها إنشاء مجلس مشترك للرقابة الاقتصادية واعادة العمل بالاتحاد الجمركى مع إعطاء سوريا نصيباً أكبر من الرسوم باعتبار أن استهلاك البضائع المستوردة يزيد فيها كثيرا عما هو فى لبنان تبعا لتوزيع السكان ، كما اقترحت المذكرة السورية وضع تشريع تجارى موحد وطلب إلى الحكومة اللبنانية أن تجيب على هذه المذكرة فى ميعاد أقصاه ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ فلما امتنعت عن الرد أعلنت سوريا قطع العلاقات الاقتصادية مع لبنان ، وكانت هذه القطيعة مؤلمة بالنسبة للفريقين (١) فإن ميناء اللاذقية لا يمكن أن يغنى سوريا عن الموانى اللبنانية كما أن تجار لبنان تأثروا لإقفال السوق السورية واحتجوا على هذه المقاطعة وظهرت بوادر البطالة فى لبنان .

لذلك كله ونتيجة لتوسط الدول العربية الأخرى خاصة مصر أعيدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى فبراير سنة ١٩٥٢ ولكن على أسس تختلف تماما عما كانت تتوخاه سوريا ألا وهو تحقيق الاتحاد الاقتصادى ، فإن الاتفاق الجديد استهدف فقط تسهيل التجارة وتنقل البضائع والأشخاص ، ونص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية

(١) عبدالرحمن الحص : أسباب القطيعة بين سوريا ولبنان .

المتبادلة من الرسوم والتراخيص ، كما وضع حدا أدنى يجب أن يلتزم به البلدان بالنسبة للمنتجات الصناعية المستوردة من الخارج وفى جميع الأحوال لا يمكن أن تزيد الضريبة الجمركية عن ثلثى الرسوم التى تفرض على البضائع المماثلة والمستوردة من دول أخرى . وقد جدد هذا الاتفاق لأجل غير مسمى فى سنة ١٩٥٥ . ولم تتقدم العلاقات منذئذ إلى أبعد من ذلك الحد .

لم يقتصر الميثاق الوطنى على معالجة علاقة لبنان بالوطن العربى ، بل تناول أيضا التوفيق بين الطوائف المختلفة فى الداخل وهو ما يسمى بالمحافظة على التوازن الطائفى . وقد كان دستور لبنان فى عهد الانتداب ينص على مراعاة توزيع الطوائف فى المجلس النيابى ومجلس الوزراء والوظائف على مختلف المستويات(١) وكان يظن أن الاستعمار يريد أن يلهى البلاد عن قضية الاستقلال ، وللأسف تجددت الخلافات الطائفية عندما بدأ لبنان يمارس الاستقلال ويستعد لإجراء أول انتخابات نيابية .

كان من المنتظر أن يخفف انتشار الثقافة والتعليم من غلواء الطائفية ولكن التعليم نفسه فى لبنان يخضع لتأثير الطوائف . فمن بين مائة مدرسة ثانوية لا تدير الحكومة سوى خمس منها وتخضع المدارس الأخرى لإشراف الطوائف الدينية ومعظمها إرساليات ، بل إن الجامعات هى فى منشئها دينية فالجامعة الأمريكية ببيروت أسسها المبشرون البروتستنت وجامعة القديس يوسف أسسها الآباء اليسوعيون من طوائف الكاثوليك وليس

(١) Ziadeh p. 172 s. q.

لدى الحكومة اللبنانية امكانيات لإنشاء جامعة وطنية على نفس المستوى .

وحسب الميثاق الوطنى يجب أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا من الموارنة ورئيس الوزراء مسلما سنيا ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا وينتج عن ذلك تجاهل الكفاءات وحصر المناصب الكبرى فى عدد قليل من الناس . هكذا ألف رياض الصلح مجلس الوزراء ٧ مرات من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٠ ولم تخرج رئاسة الوزارة منذ عهد الاستقلال حتى سنة ١٩٥٨ عن أربع أو خمس أشخاص هم رياض الصلح وأخوه سامى الصلح وعبدالله اليافى وعبد الحميد كرامى وصائب سلام، كما تولى صبرى حمادة رئاسة مجلس النواب أكثر من عشرين مرة ويمضى رئيس الوزراء وقتا أطول فى البحث عن التوازن الطائفى عند تشكيل مجلسه أكثر مما يمضيه فى إعداد البيان الوزارى. ويعطى هذا النظام فرصة لرجال الدين لكى يتدخلوا فى تشكيل الوزارة وتعيين الموظفين . فمثلا احتج بطريرك الأروام الأرثوذكس حينما تجاهل صائب سلام سنة ١٩٥٣ القاعدة التى تقضى بأن يكون نائب رئيس الوزراء من هذه الطائفة . ولا بد من مراعاة الطوائف الخمس فى تشكيل المجلس وهى الموارنة والمسلمون السنيون والشيعيون والدروز والأروام الأرثوذكس . وإذا استقال وزير فلابد أن يبحث عن آخر من نفس طائفته .

قد أدى التوازن الطائفى إلى مشكلات أكثر تعقيداً بالنسبة لمجلس النواب ، فهو لا بد أن يكون قابلا للقسمة على أحد عشر حتى تحفظ نسبة خمسة المسلمين إلى ستة المسيحيين (١) .

(١) كان أول مجلس نيابى يضم ٥٥ عضوا ثم أنقص إلى ٤٤ وزيد بعد ذلك إلى ٦٦ ثم ٨٨ وهو يضم الآن ٩٩ عضوا .

ولتحقيق ذلك قسم لبنان إلى وحدات انتخابية كبيرة يمثل كلا منها قائمة من أحد عشر مرشحا موزعين حسب المذاهب السائدة فى المنطقة . ويختار الناخب بين قائمتين أو ثلاثة حسب الظروف لا بين أشخاص .

وفى سنة ١٩٥١ ألغى نظام القوائم من بعض المناطق وقسمت البلاد إلى دوائر فردية ، ولكن أقفلت كل دائرة على مذهب دينى معين بحيث لا يتنافس أبداً مرشحان من مذهبين مختلفين على مقعد واحد .

ويراعى تمثيل المذاهب الدينية مهما كانت صغيرة ، حتى أن توزيع المقاعد فى مجلس النواب يبدو مثيراً للسخرية ، ولنوضح ذلك بالطريقة المتبعة فى توزيع المقاعد على الطوائف الدينية فى مجلس النواب سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٠ على التوالى .

المسيحيون : مارونيون ٢٠ — ٣٠ أروام أرثوذوكس ٧ — ١١ أروام كاثوليك ٤ — ٦ أرمن أرثوذوكس ٣ — ٤ أرمن كاثوليك ١ — ١ أقليات أخرى ١ — ١ برتسنت صفر — ١ .

المسلمون : السنيون ١٤ — ٢٠ شيعة ١٢ — ١٩ دروز ٤ — ٦ (١) .

وقد قررت هذه النسبة (٥ : ٦) بناء على إحصاء للسكان جرى فى ظروف غامضة سنة ١٩٤٣ وكانت نتيجته العامة تشير إلى أن المسيحيين بمختلف طوائفهم يبلغون نحو ٦٠٣ ألف والمسلمون ٥٠٧ ألف ومنذ ذلك الوقت تحتفظ وزارة الداخلية بنتائج الإحصاء من حيث توزيع المذاهب كسر من أسرار الدولة . لذلك يشكو المسلمون من أنهم لا يمثلون تمثيلا عادلا ويطالبون إما بإعادة النظر فى التوزيع أو الغاء النظام الطائفى أصلا من الحياة

(١) qu bain p. 20.

العامة وهذا ما تميل إليه الأغلبية . ولكن إلى أن يتحق ذلك دار جدل بين المسلمين والمسيحيين حول هذه القضية فذكر المسلمون أن عدد الأرمن من بين السكان الوطنيين كان خطأ لأنهم لا يندمجون فى البيئة العربية ولأن كثيراً منهم قد عاد إلى وطنه فى أرمينيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية ، وحسب إحصاء سنة ١٩٤٣ بلغ الأرمن نحو ٧٨ ألفا .

كذلك احتج المسلمون على أن الاحصاء يأخذ فى الاعتبار عدد اللبنانيين المقيمين بالمهجر أو على الأقل هؤلاء الذين يحتفظون بالجنسية اللبنانية وهم يبلغون الآن نحو ٣٠٠ ألف ومعظمهم من المسيحيين .

ويجيب المسيحيون على هذه الحجة بأمرين (١) : أنه يجب ربط هؤلاء المهاجرين بالوطن الأم ومراعاة أنهم يقدمون إلى البلاد مساعدات اقتصادية هائلة ويعود كثير منهم إلى وطنه بثروات ضخمة يضاف إلى ذلك أن المسيحيين يدفعون بصفة عامة ٨٠ ٪ من الضرائب فلا بأس من أن يكون تمثيلهم أكبر فى المجلس النيابى وفى الوظائف حتى وإن كان عددهم لا يزيد عن النصف .

يقوم إذن صرح الدولة فى لبنان على مبدأ التوازن الطائفى . وتثار أعنف المشاعر حينما يدعو المصلحون إلى تغيير هذا النظام .

وقد دعى البعض إلى البدء بالغاء النظام الطائفى من الانتخابات البلدية كمرحلة أولى فلم تنجح التجربة . ويدعى آخرون أن التوازن الطائفى هو أصل سيادة الديموقراطية فى لبنان وأنه لو لم يكن هناك حرص شديد

(١) Lenczowski P. 2 85

على هذا التوازن لتعرض لبنان للانقلابات العسكرية . ولعل هؤلاء الناس يأخذون من الديموقراطية زاوية واحدة هى حرية الصحافة ووجود مجلس نيابى مستقر . ولكنهم ينسون أن معظم الصحف فى لبنان تعيش على الرشوة من السفارات الأجنبية . أما النواب فقد رأينا كيف يتم اختيارهم وكثيراً ما كانت الآراء التقدمية أو المطالبة بتغيير الأوضاع الاجتماعية تفسر على أنها محاولة للاخلال بالتوازن الطائفى . وهكذا بقى هذا المبدأ عقبة فى سبيل التقدم والديموقراطية الحقة . ولا أدل على ذلك من أن موضوع سلطات رئيس الجمهورية قد طرح على أساس طائفى ، فاحتج بعض المسلمين على توسيع سلطاته وطالبوا بأن يحول جزء منها إلى رئيس الوزراء(١) وقالوا إن الدستور اللبنانى القائم ينص على أن لبنان جمهورية برلمانية ، بينما أن بنوده التى تحدد سلطات رئيس الجمهورية تجعل منه فى الحقيقة جمهورية رئاسية ، فهو الذى يعين الوزراء ويقيلهم ويستطيع أن يصدر مرسوما بقانون إذا لم يبت فيه المجلس فى خلال أربعين يوما وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء . كما أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والتفاوض فى المعاهدات وابرامها وتنص المادة ٥٥ على حق رئيس الجمهورية فى حل مجلس النواب بموافقة مجلس الوزراء (٢) . وقد استعمل كميل شمعون

(١) أنظر مثلا المجذوب : محنة الديموقراطية والعروبة فى لبنان .

(٢) أنظر دساتير البلاد العربية المواد من ٥١ إلى ٥٩ من الدستور اللبنانى ص ٢٧٥ — ٢٧٦ ويلاحظ أن لبنان لم يسقط الدستور الذى صدر سنة ١٩٢٦ فى عهد الانتداب بل اكتفى بإدخال بعض التعديلات .

هذا الحق مرة فى سنة ١٩٥٣ نتيجة الأزمة الدستورية التى وقعت فى العام السابق .

هكذا نلاحظ أن الطائفية تنعكس آثارها على جميع المشكلات السياسية الداخلية منها والخارجية وقد كانت من وراء مبدأ الكيان اللبنانى وهو مبدأ مشبوه بدليل أن فرنسا ناصرت المتحمسين له فى شخص إميل إده وحاولت سنة ١٩٤٣ أن تحمله على أسنة الحراب إلى رئاسة الجمهورية وتنحى بشارة الخورى ورياض الصلح لأنهما أقرا وجهة لبنان العربية .

أزمة ١٩٥٢

اكتسب كل من بشارة الخورى ورياض الصلح قسطا كبيرا من الشعبية ، بل ربما ارتقيا إلى مركز بطولى أثناء الصدام القصير الذى وقع بين الحكومة اللبنانية وبين السلطات الفرنسية فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ . ولكن الدور الذى قاما به فى معركة النضال ضد الاستعمار لا يعنى بالضرورة قدرة الرجلين على مواصلة الحكم بنزاهة وكفاءة ، بل إن نجاحهما فى سنة ١٩٤٣ يرجع إلى ملابسات دولية(١) أكثر مما يستند إلى دور قيادى فى ثورة وطنية ، وكلا الرجلين من طراز زعماء العالم العربى فى عهد الدولة الفيصلية بالشام .

ولم يستند بشارة الخورى أو رياض الصلح فى حكم البلاد على تنظيم حزبى عقائدى . حقيقة عُرف بشارة الخورى بتأييده فكرة التضامن العربى وذلك إبان التنافس على الرئاسة مع إميل إدة سنة ١٩٣٦ وقد كان هذا الأخير من الأنصار المتطرفين لمبدأ الكيان اللبنانى ، إلا أن الخورى لم يجعل من مبدأ التضامن العربى محور برنامج لحزبه أو عقيدة سياسية ثابتة ، وإنما نادى بهذا المبدأ لأنه كان صالحا لخدمة أغراضه الخاصة أثناء معركة النضال ضد فرنسا .

أما بعد انتهاء هذه المرحلة فإنه وقف موقفا وسطاً بين الاتجاهات الوحدوية والاتجاهات اللبنانية الإنعزالية وأدى به هذا الموقف الوسط إلى اتباع سياسة سلبية فى القضايا العربية وهى السياسة التى سارت عليها معظم الحكومات اللبنانية حتى الوقت الحاضر . وتحول الشيخ بشارة

---

(١) أنظر للمؤلف : العرب والحرب العالمية الثانية ص ١١٠ .

بالتدريج حتى انتهى به الأمر فى نهاية عهده بالرئاسة إلى المناداة بوضع استقلال لبنان تحت ضمان دولى(١) وذلك بمناسبة دعوة الدول الغربية إلى إقامة أحلاف عسكرية فى الشرق الأوسط .

لقد عمد بعد الساسة اللبنانيين ومنهم بشارة الخورى إلى تكوين أحزاب سياسية لمجرد ملء الشكل ، لأن هذه الأحزاب كانت تتجمع حول أشخاص ولا تلتف حول برنامج محدد . كذلك لم تعرف تلك الهيئات التنظيم الحزبى ومنها حزب الكتلة الدستورية الذى تزعمه إميل إدة . أما الهيئات التى عرفت التنظيم الدقيق وكانت لها أحيانا اتجاهات واضحة فى السياسة فهى المنظمات شبه العسكرية التى عرفها لبنان منذ الثلاثينات . قد كان من أشهرها الحزب القومى السورى الذى تحدثنا عنه فى القسم السابق . وكرد فعل على مبدأ الوحدة السورية أسس بيير الجميّل منظمة شبه عسكرية أخرى أسماها الكتائب ، تنادى بأن للبنان سماته الخاصة التى تميزه عن سوريا وعن بقية البلاد العربية المحيطة به . وقد زار الجُميّل برلين حيث تأثر هناك بتشكيلات الشبيبة النازية وعاد لينشىء تشكيلات مشابهة قيل إنها انتظمت قبيل الحرب نحو خمسة آلاف شاب . ولكن بدل أن يجعل هذه التشكيلات أداة للعصبية القومية حولها بالتدريج إلى منظمة طائفية متعصبة تخلط بين مبدأ الكيان اللبنانى وبين المحافظة على مركز الموازنة فى البلاد . هذا مع أن المنظمة ، كانت تدعى فى البداية أنها علمانية النزعة ، وقد أدى هذا التحول إلى قيام هيئة أخرى تنتظم شباب المسلمين باسم النجّادة . وهكذا كانت تلك المنظمات تعمق المشكلة الطائفية وخاصة لدى أبناء الطبقة المتوسطة ، إذ أن هذه المنظمات كانت من الناحية الاجتماعية تعتمد على تلك الطبقة بينما تجمع الأحزاب التقليدية أنصارها من كبار الملاك الزراعيين ورجال

(١) الخورى مذكرات ج ٣ ص ٣٤٢ .

الأعمال حتى أنه يمكن القول إن المعارضة التى وقفت فى وجه حكومة بشارة الخورى سنة ١٩٥٢ كانت تمثل غالبا هذه الطبقة المتوسطة التى استاءت من سيطرة الإقطاع والبورجوازية العليا .

أما من الناحية الرسمية فإن مركز بشارة الخورى تدعم بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ ، فقد ازداد أنصاره عددا فى مجلس النواب مما جعل المعارضة تتهم الحكومة بتزييف الانتخابات النيابية التى جرت فى هذا العام ، وقد كان الرئيس بحاجة فعلا إلى زيادة عدد أنصاره تمهيدا لتجديد رئاسته ، إذ أن الدستور اللبنانى لا يسمح بتجديد رئاسة الجمهورية ، ومن ثم يحتاج الأمر إلى تعديل الدستور وفى هذه الحالة لابد من موافقة غالبية ثلثى النواب . ورغم وجود هذه الأغلبية فقد انتظر الشيخ بشارة فرصة انشغال البلاد بحرب فلسطين وقيام الأحكام العرفية ليعلن عن نيته فى التجديد ، وأثار ذلك الاعتراض لدى فئات مختلفة كان أبرزها الاحتجاج الذى أبداه أحد الوزراء وهو كميل شمعون حتى أرفق احتجاجه بالاستقالة من المجلس .

ويعزو البعض موقف شمعون إلى عوامل شخصية . فقد كان يمثل المصالح الأنجلو سكسونية باعتباره سفيرا سابقا فى لندن ، والدليل على ذلك أنه سبق أن احتج على توقيع الاتفاق المالى مع فرنسا فى يناير سنة ١٩٤٨ . ويعزو آخرون موقفه إلى أنه يمثل البورجوازية المتوسطة التى أرادت أن تجد لها مكانا فى الحكم ، الذى استأثرت به أسر اقطاعية قديمة حتى قيل إن حكومة لبنان هى حكومة الأربعين أسرة . وكأننا نشهد فى لبنان صورة مصغرة للصراع الذى وقع فى أوربا فى القرن التاسع عشر بين البورجوازية والاقطاع ، وفى هذه الحالة يكون كميل شمعون

معبرا عن البورجوازية المتوسطة بمثلها الليبرالية التى ظنها الناس فى بعض مراحل التاريخ تعبيرا عن مبادىء تقدمية ولكن كانت البورجوازية المتوسطة فى لبنان أشد نزوعا إلى المحافظة من مثيلاتها فى أوربا ، وهى تكره الهزات الدستورية كتلك التى كان الحزب القومى السورى يريد إحداثها فى لبنان .

وقد رأينا كيف أن حكام لبنان نظروا بذعر وارتياب نحو الانقلاب العسكرى السورى الأول فى مارس سنة ١٩٤٩ وقد شجع هذا الانقلاب أنطون سعادة على القيام بمحاولة مشابهة فى لبنان ، فاستولى أنصاره على بعض مخافر الحدود ، وأشاعوا أن الجيش سيوزع الأسلحة على المواطنين . ولكن المحاولة فشلت وتمكنت الحكومة اللبنانية من إقناع حسنى الزعيم بتسليم أنطون سعادة الذى أعدم توا فى يوليو سنة ١٩٤٩ .

وعلى أثر ذلك الحادث حُلت جميع المنظمات شبه العسكرية بما فى ذلك منظمة الكتائب ، ولكنها لم تلبث أن طلبت تسجيلها كحزب سياسى مستندة إلى مبدأ حرية تكوين الأحزاب السياسية فى لبنان ، إلا أنها لم تتخل عن طابعها القديم وهو الاعتماد على منظمات الشباب المدرب على حمل السلاح .

لقد كان التعاون التام بين شخص رئيس الجمهورية وبين رياض الصلح من العوامل التى دعمت مركز الحكومة ضد المعارضة ، لذا فمن المؤكد أن الفتور الذى طرأ على العلاقة بين الرجلين منذ سنة ١٩٥٠ مهد للأزمة التى وقعت بعد ذلك بعامين .

ويرجع هذا الفتور إلى رغبة بشارة الخورى فى أن يعطى فرصة

لبعض الزعماء المسلمين السنيين مثل عبد الله اليافى وصائب سلام كى يتولوا رئاسة الوزارة لأن الصلح استأثر بالمنصب منذ عهد الاستقلال تقريبا ، وفى نيته ، كما سجل ذلك فى مذكراته ، أن يُعيد صديقه إلى الحكم بعد إجراء الانتخابات النيابية سنة ١٩٥١ حتى يكون موجودا أثناء عملية انتقال رئاسة الجمهورية إلى شخص آخر(١) .

إلا أن أنصار رياض الصلح لم يرضوا حتى بهذا الإبعاد المؤقت عن السلطة ، وانتهزوا فرصة المولد النبوى فبالغوا فى مظاهر الاحتفال به ولا سيما بإطلاق الأعيرة النارية ، وقد حل موعد هذا الاحتفال سنة ١٩٥٠ يوم ٢٢ ديسمبر أى قبل احتفالات عيد الميلاد بثلاثة أيام وكانت النتيجة أن بالغ المسيحيون بدورهم فى مظاهر الاحتفال مما ألبس الأزمة صورة طائفية . ولم يكن هذا الخلاف قد انتهى حينما لقى رياض الصلح مصرعه فى يوليو سنة ١٩٥١ .

قد جرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء السابق فى مارس وتبين أن الجانى من الحزب القومى السورى — وبعد أن فشلت المحاولة تبعه رجل آخر من أعضاء الحزب أثناء زيارته الملك عبد الله فى عمان وهناك تمكن من قتله . ومن المفهوم لماذا تتبع القوميون السوريون رياض الصلح حتى تمكنوا من اغتياله وذلك انتقاما لزعيمهم أنطون سعادة .

أما الأمر الذى يثير الحيرة فهو تردد الصلح على الملك عبد الله بالرغم من مواقفه المشينة المعروفة من قضية فلسطين وقد كان رياض الصلح يدعى أنه يمثل الاتجاه الوطنى العربى فى لبنان .

---

(١) مذكرات الخورى ح ٣ ص ٣٣٩ — ٣٤٠ .

جرت الانتخابات النيابية فى موعدها المقرر بُعيد اغتيال الصلح ، وأسفرت كما كان متوقعا عن أغلبية كبيرة لأنصار الرئيس القائم ، ولو أن هذه الأغلبية لن تفيد كثيراً عند وقوع الأزمة فى العام التالى ، والظاهرة الجديدة هى دخول ثمانية نواب يمثلون المعارضة ، لذلك قيل إن تزييف الانتخابات هذه المرة كان بدرجة أقل مما حدث سنة ١٩٤٧ .

ورغم أن نواب المعارضة كانوا يمثلون قلة لا تُذكر (٨ من ٧٧) فإنها كانت أفضل تنظيما وأقوى تأثيراً فى الجماهير من أعضاء الكتلة الدستورية .

ومن أبرز أعضائها كميل شمعون الذى امتص فى حزبه الجديد ، المسمى بالوطنى الحر بعض أنصار إميل إدة السابقين ، ذلك أن الحزب الوطنى اللبنانى إندثر بوفاة رئيسه إدة سنة ١٩٤٩ . ولا شك أن شمعون قد ورث عن إدة مبادءه المتعصبة للكيان اللبنانى . وكلمة وطنى التى اختارها لوصف حزبه تعنى المحافظة على هذا الوطن منعزلا عن محيطه العربى . بينما تعنى كلمة حر التمسك بنظام الاقتصاد الحر الذى هو أبرز معالم الليبرالية .

فمن الغريب إذن أن يتكتل شمعون مع كمال جنبلاط الشخصية الثانية البارزة بين صفوف المعارضة ، وهـــذا الزعيم الذى جعل من الاشتراكية شعاراً له هو ابن إحدى الأسر الإقطاعية الدرزية ، ولـكن يقال إنه تنازل عن جزء من أملاكه طواعية وأسس سنة ١٩٤٧ الحزب الاشتراكى التقدمى .

وأغلب الظن أنه لم يكن يعنى بالاشتراكية المساس بالملكيات الخاصة الزراعية والصناعية وإنما كان مفهومه لا يتجاوز إشرافا أقوى

من الحكومة على اقتصاد البلاد أو ما نسميه بالاقتصاد الموجه بدل اتباع نظام الحرية الاقتصادية الشاملة(١) .

وستأخذ جبهة المعارضة فى تكتيل بيئات جديدة حتى تتبلور فى سنة ١٩٥٢ وقد جمعت فى صفوفها عناصر متعارضة من الليبراليين اتباع شمعون والمليونير أميل البستانى والتقدميين الاشتراكيين بزعامة كمال جنبلاط بالإضافة إلى المنظمات شبه العسكرية كالنجادة والكتائب وسيكون لهذه الأخيرة دورها الحاسم فى إنزال الأزمة من مجتمع السياسيين المحترفين إلى رجل الشارع وبالرغم من هذا التنافر فقد أطلقت المعارضة على نفسها اسم الجبهة الاشتراكية(٢) .

لذلك كان لبشارة الخورى بعض الحق حينما وصف المعارضة بأنها تتستر وراء المبادىء وأن أهدافها الحقيقية هى خدمة المصالح الشخصية لبعض الساسة المحترفين الذين يتطلعون إلى السلطة كما أن بعضهم كان غاضبا لسقوطه فى انتخابات سنة ١٩٥١ مثل رشيد كرامى زعيم طرابلس الذى سقطت قائمته أمام منافسه سليمان العلى وكان حريصا على أن يحل محل قريبه عبد الحميد كرامى فى مقعده بالوزارة أو بمجلس النواب على الأقل . ولنفس هذا السبب انضم حميد فرنجيه أيضا إلى المعارضة .

وخلاصة القول حسب رأى رئيس الجمهورية هو أن « لبنان بلد

(١) لم يخف جنبلاط أن ظروف لبنان الخاصة تحتم تطبيقا مختلفا للاشتراكية فهو بلد خال تقريبا من الإنتاج الزراعى والصناعى ويعيش أهله على التجارة والسياحة وقد صرح بهذه الآراء أثناء زيارة قام بها للجمهورية العربية المتحدة فى يناير سنة ١٩٦٧ .

(٢) qubain p. 22—23

صغير وفيه كثير من المستوزرين ولا يستطيع الرئيس أن يلبي رغبات هؤلاء جميعا .

لقد أراد الخورى أن يرضى على الأقل فريقا من هؤلاء الطامعين فى السلطة وهم أنصار رياض الصلح فاختار أخاه سامى ليرأس الوزارة سنة ١٩٥٢ إلا أن ذلك لم يمنع العناصر الأخرى من متابعة نشاطها ، ففى يونيو رفعت عريضة تطالب بالإصلاح الادارى وتعزو عجز الإدارة الحالية إلى تجاهل الكفاءات من أجل التوازن الطائفى أحيانا ومن أجل الأسر الإقطاعية أحيانا أخرى .

وتجتاز المعارضة مرحلة جديدة بوقوع ثورة يوليو فى مصر . فبدل أن تقتصر على المطالبة بالإصلاح تجاوزت ذلك إلى المناداة باستقالة رئيس الجمهورية ، وكما أن الحكم الملكى قد أسقط فى مصر بسبب الفساد ، أفليس من المنطقى أن يسقط رئيس الدولة أيضا فى لبنان . وقد ركزت المعارضة هجومها على سلوك رئيس الجمهورية وكيف أنه أفسح المجال للمحسوبية ، واتهمته بتشجيع التهريب والاتجار فى المخدرات . ولهذا ألحت أيضا على تطهير الأداة الحكومية ، ونددت بالنظام الطائفى سواء فى تعيين الموظفين أم فى التمثيل النيابى . وفى ٩ سبتمبر تحول سامى الصلح فجأة إلى صفوف المعارضة وألقى بيانا فى مجلس النواب هاجم فيه رئيس الجمهورية وردد التهم التى سبق أن ذكرتها المعارضة(١) .

ومن الراجح عندنا أن سامى الصلح وازن بين قوة الحكومة والمعارضة

---

(١) سامى الصلح : مذكرات ص ٢٢٤ — ٢٢٧ .

فوجد أن النذر تشير بتفوق الأخيرة ففكر فى أن يضع كفته مع التيار الصاعد . ولا أدل على ذلك من أنه تنكر للمبادىء التى اشتهرت بها المعارضة سنة ١٩٥٢ حينما أصبح الساعد الأيمن لكميل شمعون وسياسته المحافظة فى الداخل والمعادية للعروبة فى الخارج .

حاول الشيخ بشارة أن يتغلب على هذه الأزمة بتعيين وزارة إدارية مؤقتة ، إلا أنه كان بحاجة إلى تأييد السياسيين المحترفين فاستدعى صائب سلام فى ١٤ سبتمبر ، ولكنه تخلى بدوره عن الحكم بعد يومين قائلا بأن الموقف يستدعى بالفعل استقالة رئيس الجمهورية ، ذلك أن المعارضة نجحت فى تنفيذ إضراب من أكثر الإضرابات التى عرفتها البلاد اتساعا . وفى بلد تجارى مثل لبنان كان إقفال المحلات التجارية من أبرز سمات الإضراب .

وفى هذه الحالة كان أمام بشارة الخورى أحد أمرين ، فإما أن يستجيب المعارضة أو يستعين بالجيش ويمنع وقوع أزمة دستورية . وقد فكر بالفعل فى استخدام الجيش إلا أنه لم يجد استعدادا كافيا لدى قائده العام فؤاد شهاب للاشتباك مع جماهير الشعب . ولكن الخورى يذكر فى هذه المناسبة أنه تراجع تلقائيا عن هذه الفكرة تجنبا لإراقة الدماء بالرغم من أن مجلس النواب ظل مواليا له حتى اللحظة الأخيرة .

وسواء أصح هذا التفسير أم ذاك فمن المؤكد أن هؤلاء المحافظين كان يعينهم قبل كل شىء عدم المساس بالوضع الدستورى .

هكذا قرر بشارة الاستقالة فى ١٦ سبتمبر بعد أن عهد إلى فؤاد شهاب

برئاسة الدولة مؤقتا . وقد قبل القائد العام هذه المهمة على أساس أن يُجرى فى أسرع وقت انتخاب الرئيس الجديد بواسطة مجلس النواب وذلك منعا لحدوث أزمة دستورية .

ولم يجد النواب الذين تنتمى غالبيتهم إلى حزب بشارة الخورى ، غضاضة فى أن ينتخبوا نفس الشخص الذى تسبب فى إسقاط رئيسهم ألا وهو كميل شمعون وذلك بأغلبية ٧٤ مقابل صوتين .

هل ثمة وراء هذه الأزمة يد أجنبية ؟ كثيرا ما تؤدى عقدة النقص بالكتاب العرب إلى تضخيم التدخل الأجنبى فى أزماتهم السياسية .

ويجدر بنا ألا نقرر مثل هذه الأمور إلا عند وجود أدلة ثابتة . وقد قيل إن فرنسا شجعت المعارضة لتنتقم من الشخص الذى وقف ضدها سنة ١٩٤٣ .

كما ذكر أن الولايات المتحدة قد استاءت من موقف بشارة الخورى ومعارضته لإقامة حلف غربى فى الشرق الأوسط ، ولكن من المعروف أن الحلف الذى اقترح على مصر فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بواسطة الدول الأربع ، وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، لم يُعرض على لبنان .

وفضلا عن ذلك فإن بشارة الخورى لم يُخف ميله نحو الغرب فى مناسبات كثيرة .

فقد صوتت حكومة لبنان لصالح التدخل العسكرى فى كوريا واتهمت

الصين الشعبية بالعدوان وذهبت إلى حد إرسال قوات رمزية إلى كوريا . كما صرّح رئيس الجمهورية بأنه فى حالة وقوع حرب بين الغرب والشرق فإن لبنان سينحاز إلى الغرب بدون حاجة إلى وجود أحلاف .

وإذن فإن أزمة سنة ١٩٥٢ هى مسألة داخلية محضة أثيرت بواسطة الساسة المحترفين الذين تنازعوا على السلطة واستغلوا سخط الجماهير لأسباب متنوعة لخدمة مصالحهم الخاصة .

حكم كميل شمعون ١٩٥٢ — ١٩٥٨

كان على شمعون أن يتظاهر فى البداية على الأقل بتنفيذ أهداف المعارضة ، ولكنه لم يتجاوز الجانب الشكلى منها ، فإن إخراج ثلاثمائة موظف من خدمة الحكومة لا يعنى إصلاح الأداة الحكومية ، كما أنه تراجع عن إلغاء النظام الطائفى من الانتخابات ، ولا يمكن إلقاء اللوم على شمعون وحده فى هذه المسألة ، فإن التقاليد الموروثة كانت أقوى من أن تسمح بذلك دفعة واحدة . وكل ما فعله الرئيس الجديد هو اتباع نظام الدائرة الفردية فى بعض المناطق وإبقاء نظام القوائم المكونة من أحد عشر اسما فى مناطق أخرى .

وقد اصطدم مع مجلس النواب بصدد قانون الانتخاب الجديد الذى تضمن أيضاً تقليل عدد المقاعد إلى ٤٤ مما يعطى لرئيس الجمهورية فرصة أكبر لفرض آرائه على المجلس ، وانتهى هذا الخلاف بحل مجلس النواب فى سنة ١٩٥٣ .

منحت الحكومة الجديدة سلطات استثنائية ، وبدل أن يستغلها كميل شمعون لتحقيق أهداف حركة سبتمبر سنة ١٩٥٢ كما كان مفروضاً ، استخدم هذه السلطات لتأكيد سيطرته الشخصية وتنكر لحلفائه فى الحركة واتبع أساليب التزييف المعهودة ، إذ تدخلت الادارة فى حرية الانتخابات ولم ينجح مثلا من الحزب التقدمى الاشتراكى سوى رئيسه كمال جنبلاط . حقيقة دخلت بعض وجوه جديدة إلى المجلس ، إلا أن هذه الوجوه لا تختلف عن أعضاء المجالس السابقة فى نزعتها المحافظة وأصولها الاجتماعية

وإذا تتبعنا هذه الأصول فى المجالس النيابية اللبنانية[١] ، نلاحظ أن نحو ٤٥ ٪ من النواب هم من كبار ملاك الأراضى الزراعية و٢٥ ٪ من رجال الأعمال ، ويشتغل معظم الباقين بالمحاماة وبالمهن الحرة ولكنهم من الناحية الاجتماعية ينتمون أيضاً إلى البورجوازية العليا .

وبالرغم من تمتع الصحافة بحرية ظاهرية ، فإن اليسار لا يلقى فى لبنان تأييدا كبيرا لدى الجماهير وهذا من مظاهر التناقض التى يتسم بها المجتمع اللبنانى . فما زالت تسيطر على بعض مناطق الجنوب روح عشائرية وإقطاعية ولم يتأثر أصحاب الإقطاع هناك بالثقافة العصرية التى انتشرت فى لبنان ، إلا من الناحية الشكلية لأن الروح بقيت محافظة ويعرقل تطور اليسار تداخل المشكلة الطائفية واستغلالها لصرف الجماهير عن مشكلاتهم الاجتماعية ببعث هذه النزعات التقليدية الراسخة منذ قرون فى النفوس . وبجانب الإقطاعيات الكبيرة فى الجنوب تنتشر الملكية الصغيرة فى الجبل حيث يصبح العمل شاقا . ولظروف اقتصادية خاصة يتمتع الرجل العادى فى لبنان بمستوى من المعيشة أرفع نسبيا من كثير من البلاد العربية الأخرى ويتطلع إلى الثروة أكثر مما يفكر فى الشئون السياسية . وفى الظاهر تتمتع الصحافة بحرية كاملة وتصدر فى بيروت نحو أربعين صحيفة ولكن معظمها فى الحقيقة مستعبد بواسطة الرأسمالية أو السفارات الأجنبية التى تنفق عليها . ونجد بجانب الثقافة العصرية العالية عصبيات عنصرية وطائفية وإقليمية وعشائرية ، ولا أدل على ذلك من أن جماعة الأرمن التى لا يزيد عددها عن سبعين ألفاً موزعة بين كاثوليك وجريجوريين وتتداخل مع هذه التقسيمات الطائفية ألوان الصراع الاجتماعى . فهناك حزبان أرمنيان محافظان هما

---

(١) Ziadeh p. 204 s. q.

راجافار ودانشاق وآخر يمثل الطبقات العاملة ويدعى حزب هانشاق . ونزلت المهاترات الطائفية إلى أوساط المفكرين فأصدر الدكتور محمد خالد رئيس الهيئة اللبنانية كتابا أسماه « لبنان المسلم اليوم » ورد عليه جورج شاكر بكتاب آخر نشره بالفرنسية نفس العام سنة ١٩٥٤ اسماه « الثورة والقمع »(١) وأشار المؤلف الأول إلى أن الميثاق الوطنى ، وهو نص غير مكتوب . يعتبر نظاما مؤقتاً . ولا يجب مراعاته للأبد . وضمن الدكتور خالد مطالب المسلمين المشار إليها وهى إما الغاء الطائفية أو إعادة النظر فى توزيع الوظائف ومقاعد النواب ، كما طالب بزيادة سلطات رئيس الوزراء وإقامة الاتحاد الاقتصادى مع سوريا . وأثارت مسألة سلطات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أشد الجدل . وتصدى بيير الجميل للرد على خالد مرددا الحجج التى يذكرها الموارنة المتعصبون وهى أن ٨٠٪ من الضرائب تحصل من البيئات المسيحية وأنه يوجد خارج لبنان مليون و٢٠٠ ألف مغترب ويحتفظ هؤلاء (٣٠٠ ألف) بالجنسية اللبنانية ويقدمون دخلا كبيرا للبلاد .

وكأن الجميل يفرق بين نوعين من المواطنين : مواطن من الدرجة الأولى وهو الذى يدفع الضرائب ، والمواطن الكادح أو الذى يعمل بأجر ويعتبره من الدرجة الثانية .

وتجد الحكومة اللبنانية حرجا كبيرا فى إثارة هذه المهاترات ولذلك حُظر الكتابان وحوكم مؤلفاهما .

عاصر شمعون الصراع الحاد بين حلف بغداد وأنصاره فى العالم العربى

(١) أنظر « لبنان المسلم اليوم » بيروت ١٩٥٤ مع مقارنته بكتاب
Révolution et Contreinte Paris 1954

من جهة وبين الدول العربية المتحررة خاصة سوريا ومصر من جهة أخرى وحرص على أن يقف موقفا سلبيا فى هذه القضية الوطنية ، والحق أنه يسير فى ذلك حسب تقاليد قديمة اتبعتها الحكومات اللبنانية منذ قيام الجامعة العربية . فالحياد الذى يتمسك به لبنان ليس هو عدم الانحياز فى الصراع الدولى كما يتبادر إلى الذهن ، بل يتصوره الرسميون اللبنانيون على أنه « عدم التورط » فى الخلافات التى تنشأ بين الدول العربية حتى لا يضطر لبنان إلى الدخول فى تكتل عربى معين مما قد يمس سيادته واستقلاله . وتمشيا مع هذه الخطة حرصت حكومات لبنان على عدم الاصطدام باسرائيل فأبعدت مخيمات اللاجئين عن منطقة الحدود وهى لا تفعل ذلك شعورا بالعجز عن مواجهة قوة إسرائيل العسكرية ، فحسب ، بل لما قد يترتب على الصدام من اضطرار لقبول المساعدة العربية أو دخول جيوش عربية أخرى إلى أراضيها ، والدليل على ذلك هو رفض لبنان فى الآونة الأخيرة مرابطة الجيوش العربية فوق أراضيه بقصد حماية عمليات تحويل مجرى الأردن طبقا لقرارات مؤتمرات القمة .

ومنذ عهد بشارة الخورى شُغل لبنان بمسألة المحافظة على الوضع الراهن فى الشرق العربى بأسره والخوف من قيام أى نوع من أنواع الاتحادات الجزئية أكثر مما شُغل بقضية فلسطين . ويمكن أن نسمى هذه السياسة بالحياد السلبى وهو موقف غير مقبول فى القضايا الوطنية . وحينما كان الحديث يتردد حول إقامة اتحاد بين سوريا والعراق سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ أو بين العراق والأردن ، كما ظهر لذلك احتمال بعد مقتل الملك عبدالله ، تقارب بشارة الخورى مع كل من مصر والسعودية لمعارضة هذه

المشروعات حتى أن بعض الناس تحدث عن وجود محور القاهرة — الرياض — بيروت .

وقد كان لكل من الأطراف الثلاث هدف مختلف فى معارضة هذه الاتحادات ولذلك لم تتجاوز المسألة تقاربا خاصا بين المسئولين فى الحكومات الثلاثة . ولم تكن أى من هذه الحكومات تريد أن تذهب إلى أبعد من ذلك وهو إيجاد تكتل عربى تربطه روابط أوثق مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية .

فمصر الملكية مثل السعودية عارضت هذه الاتحادات بدافع التنافس الأسرى . أما لبنان فقد فعل ذلك خشية أن تنشأ على حدوده أو قريبا منه دولة عربية كبيرة ويُفتح باب المناقشة فى مسألة الحدود القائمة . ولم يعارض هذه الاتحادات الهاشمية على أساس صلتها بمصالح الغرب ، سوى الوطنيين فى سوريا .

وعلى هذا الضوء ، يمكن تفسير موقف لبنان من حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، فقد كان من المنطق أن تميل الحكومة اللبنانية المنحازة إلى الغرب نحو هذا الحلف . وقد ظهرت بوادر تدل على ذلك ، فبعيد توقيع الحلف التركى العراقى قام شمعون بزيارة تركيا فى إبريل سنة ١٩٥٥ وصرّح هناك بأن قيام علاقات حسنة بين تركيا والعرب يساعد على إقرار السلام فى الشرق الأوسط . وعلى الأثر تجاذب لبنان عاملان متضادان فهناك الميل المشترك إلى الغرب الذى يشد لبنان نحو الحلف ، وهناك الصفة الإسلامية التى خُلعت على الحلف وهى تشد لبنان بعيدا عنه ، لذلك لم يشر البيان المشترك الذى صدر بعد زيارة بايار للبنان فى يونيو إلى ما يُستشف منه نية لبنان فى الانضمام إلى الحلف . وهكذا عاد لبنان إلى موقف الحياد السلبى

عن هذه القضية وهو كما ذكرنا لا يتعارض فى رأى ساسة لبنان مع الميل نحو الغرب .

لقد درجت الحكومات اللبنانية على أن تتخذ فى الأمم المتحدة موقفا يتمشى مع السياسة الأمريكية . وفى سنة ١٩٥٥ قام الفريد نقاش الذى عين وزيرا للخارجية ، بدور فعال لتأكيد الميل نحو الغرب ، ولا غرو فقد عُرف منذ سنة ١٩٤٢ بتآمره على الحركة الوطنية باتفاق مع فرنسا . وبينما كانت الحكومة المصرية تشن هجوما عنيفا على حلف بغداد امتنعت عن انتقاد السياسة اللبنانية ظنا أن مهاجمة الحكومة اللبنانية يثير حساسيات معينة ، إلى أن كان العدوان الثلاثى فكشف شمعون عن حقيقة اتجاهاته . فمن المعروف أنه دعى الرؤساء العرب إلى مؤتمر قمة وكان من المنتظر أن يقرر المؤتمر على الأقل قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وعلى العكس لم تشأ حكومة شمعون أن تقطع العلاقات بالدولتين أو تسحب سفيريها لديهما ، وبذا وقفت من الناحية الشكلية موقفا أسوأ من الأردن أو العراق إذ قطعت هاتان الدولتان علاقاتهما بفرنسا وحدها ، وكان ذلك نذيرا لكثير من الساسة التقليديين بأن رئيس الجمهورية يتحدى الرأى العام العربى بشكل سافر . لذلك قدم عبد الله اليافى استقالته وتبعه صائب سلام . وتشكلت وزارة جديدة برئاسة سامى الصلح واختير شارل مالك فيها وزيرا للخارجية وهو ليس معروفا بانحيازه الشديد للولايات المتحدة فحسب ، بل راجت شائعات حول اتصالات مريبة فى الأمم المتحدة تمت بينه وبين أبا إيبان مندوب إسرائيل الدائم فى المنظمة . ولم تلبث حكومة شمعون أن أعلنت فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٧ قبول لبنان لمشروع أيزنهاور فكانت بذلك أسرع من سعود وأكثر صراحة فى قبول المشروع ، وتدعيما لموقفها من الناحية الشكلية طرحت الثقة على هذه السياسة

أمام البرلمان فظفرت بتأييد ثلاثين ومعارضة صوت واحد واستقال سبعة نواب من المعارضة احتجاجا على هذا الموقف .

لقد كانت المسائل الداخلية هى محور المعارضة التى تشكلت سنة ١٩٥٢ ضد حكم بشارة الخورى . أما فى سنة ١٩٥٧ فقد كان الخلاف الناشب بين الحكومة وبين المعارضة يدور أساسا حول السياسة الخارجية فنادت المعارضة باحترام مبدأ الحياد حسب المفهوم الذى اختارته الدول العربية الوطنية بينما اتجهت حكومة شمعون اتجاهاً أكيداً لم يسبق له نظير فى الانحياز إلى الغرب ، وسلّمت بأن الاتحاد السوفييتى يهدد الشرق الأوسط وأن الدول الوطنية لا تستطيع الدفاع عن نفسها ولذلك لا بد من قبول المساعدة الأمريكية فى حالة عدوان شيوعى وهذا هو مضمون مشروع أيزنهاور .

وكانت أصوات المعارضة قد أخذت تظهر فى لبنان منذ سنة ١٩٥٥ على لسان كمال جنبلاط الذى اتهم شمعون بإيواء قتلة عدنان المالكى .

ثم ازدادت أصوات المعارضة كمّاً وكيفاً بعد الموقف الشائن الذى وقفه شمعون من العدوان الثلاثى . والتجأت المعارضة إلى إبراز صور جمال عبد الناصر للتعبير عن سخطها على هذا الموقف. وأجاب أنصار شمعون بإبراز صوره فى الأماكن العامة ووجدت مصر نفسها بطبيعة الأشياء طرفاً فى هذه القضية تغيرت ،وقفها السلبى من حكومة شمعون(١) .

وحتى ذلك الحين لم تكن المعارضة قد اتخذت شكلا منظما ولكن بعد قبول مشروع أيزنهاور واقتراب موعد الانتخابات النيابية كان من الضرورى أن تنظم صفوفها . وتمثل المعارضة من الناحية الاجتماعية عناصر

(١) Nantet p. 299.

تقدمية نسبيا بينما تأكد الاتجاه المحافظ فى اختيار أعضاء الحكومة اللبنانية منذ استقالة عبد الله اليافى . ومن الناحية السياسية ضمت المعارضة الحزب الاشتراكى التقدمى ، والبعث الذى ازداد نشاطه فى لبنان منذ سنة ١٩٥٥ وجماعة النجّادة التى تعتمد على تنظيمات الشباب ، والحزب الوطنى اللبنانى والكتلة الدستورية التى تتكون من أنصار الشيخ بشاره . هذا بالإضافة إلى عدد من الساسة التقليديين الذين أكسبوا بأشخاصهم قوة جديدة للمعارضة وخاصة عبد الله اليافى وصائب سلام . ويدل اشتراك هذين الأخيرين على مدى بُعد المعارضة عن الشيوعية خلافا للتهم التى وجهتها الحكومة إليها من أنها تتلقى المساعدات من الاتحاد السوفييتى . وقد أراد الحزب الشيوعى اللبنانى أن ينضم إلى الجبهة فلم يُسمح له إلا بالتعاون من بعيد وكان حليفا ثقيلا فى نظر هؤلاء الساسة التقليديين . ولم تشأ الجبهة « أن تتورط معه » إلى أكثر من ذلك .

ويحلو لبعض الموارنة أن يصوروا المعارضة على أنها محاولة من جانب المسلمين للمساس بالكيان اللبنانى أو أنها على الأقل تعبر عن المشكلة الطائفية ، وهذا تصوير خاطىء فمع التسليم بأن عدد المسلمين كان أكبر فى صفوف المعارضة إلا أنها كانت تُعنى بقضايا وطنية كبرى أسمى ، من مجرد المشكلة الطائفيه ولا أدل على ذلك من أن بعض الشخصيات المارونية المعروفة مالت إلى المعارضة نذكر منها شارل الحلو ونسيم المجدلانى وحميد فرنجية . وبين الحكومة والمعارضة وقف فريق آخر من السياسيين يسمى نفسه بالمحايد ويحاول أن يكوّن قوة ثالثة لا تتمسك بأى من الاتجاهات السياسية المتعارضة وتقف من هذه المسائل الوطنية موقفا سلبيا ويضم هذا الفريق أيضا رجالا من المسلمين والمسيحيين على السواء مثل الحاج حسين

العوينى ومحمود بَيْهم وهنرى فرعون ويوسف حتىّ . وقد طالبت المعارضة بأن تتولى حكومة من هؤلاء المحايدين الإشراف على الانتخابات وأرفقت ذلك بعريضة تحتوى على مطالب أخرى محددة مثل رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء حالة الطوارىء التى فرضت على البلاد بمناسبة العدوان الثلاثى ورفع عدد المقاعد فى المجلس النيابى إلى ٨٨ وعدم إجراء اتفاق مع دولة أجنبية قبل انتخاب المجلس الجديد ويشمل ذلك الموافقة على مشروع ايزنهاور .

تجاهلت حكومة شمعون هذه المطالب فنشرت قانونا انتخابيا جديداً يجعل عدد المقاعد ٦٦ ويعين مواعيد الانتخابات على أربع مراحل . ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو تسهيل تدخل الإدارة فى حرية الانتخاب . ولم يبق أمام المعارضة سوى اللجوء إلى العنف وإثارة المظاهرات فى أواخر مايو فتدخلت الشرطة وسقط عدد من الضحايا وأصيب صائب سلام فتحول إلى بطل من أبطال المعارضة !! .

وحاولت المعارضة بعد ذلك أن تدعو إلى إضراب شامل على نمط ماحدث سنة ١٩٥٢ وذلك إلى أن تستقيل حكومة سامى الصلح ، فلم تتبع هذه الدعوة بدقة وتوسط فؤاد شهاب على أساس الحل الوسط وذلك بإدخال وزيرين محايدين فى حكومة الصلح وإطلاق سراح معتقلى المظاهرات الذين بلغوا نحو ٣٥٠ رجلا ، كذلك رُفعت قوانين الطوارىء والرقابة على الصحف ولكن بقى الحظر مضروباً على الصحف المصرية .

جرت الانتخابات فى يونيو سنة ١٩٥٧ وقد تشكلت لجنة خاصة للاشراف عليها من وزيرين محايدين هما بَيْهم وحتىّ بالاشتراك مع آخرين من أنصار شمعون ، إلا أن الحكومة التجأت إلى وسائل التهديد التى لم يسبق لها مثيل فى لبنان . وقد استدعى الأسطول السادس المرابطة قرب الشواطىء

اللبنانية بقصد إرهاب المعارضة واستدعى شمعون أحد المرشحين ضد شارل مالك ويدعى فؤاد غصن وأمضى معه تسع ساعات حتى أقنعه فى النهاية بسحب ترشيحه . وفى مثل هذه الظروف لابد وأن تشترى الأصوات بثمن أكثر ارتفاعا . ولم تخف صحيفة لوريان ، والحياة وكلتاهما تعبران عن اليمين المتطرف وتناصران شمعون ، لم تخف تهمة الرشوة التى دفعها أنصار الحكومة ودافعت عنها بمنطق غير خلقى إذ قالت إن المعارضة دفعت كذلك . وقد سقط فى هذه الانتخابات زعماء معروفون كانوا يتمتعون بنفوذ غير منكور فى دوائرهم مثل كمال جنبلاط عن دائرة الشوف واليافى وسلام فى بيروت(١) مما لا يدع مجالا للشك فى تزييف الانتخابات وأدى ذلك كله إلى استقالة الوزيرين المحايدين احتجاجا على سوء إدارة الإنتخابات .

لقد هدأت العاصفة قليلا بعد أحداث الانتخابات إلا أن الجرح لم يندمل ولم تلبث أحداث سوريا أن نكأته من جديد حينما حام الشك حول شمعون باعتباره طرفا من أطراف المؤامرة على سوريا فى خريف سنة ١٩٥٧ ، حتى أن المعارضة أصبحت تقاطع جميع الاحتفالات الرسمية وأخيرا جاء الاتحاد مع سوريا بمثابة الشرارة التى أشعلت النار فى الهشيم .

---

(١) Orient. N. 4. octobre 1957

مهزلة الحرب الأهلية

نتبين مما سبق وجود أسباب بعيدة كامنة بعثت الاستياء لدى الرأى العام . وفى سنة ١٩٥٧ طغت كثير من هذه العوامل فوق السطح نتيجة المعركة الانتخابية ، ولذا حينما تمت الوحدة بين مصر وسوريا كان الشعور فى لبنان معبأ للانفجار فى أية لحظة .

وقد حرص المسؤولون فى الجمهورية العربية المتحدة على تجنب الإشارة إلى لبنان ، بل على العكس لجأت التصريحات إلى احترام سيادته واستقلاله وبينت كيف أن الوحدة هى أفضل ضمانا لهذا الاستقلال من حماية أجنبية أو أحلاف عسكرية . بيد أن قضية الاتحاد طرحت نفسها تلقائيا فى لبنان حينما أخذ صدى الوحدة يحرك عواطف الجماهير . وكانت الحكومة اللبنانية قد حظرت المظاهرات بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة فلم تستطع كلية المقاصد الاسلامية كبت مظاهر الفرح ، وتلت ذلك احتفالات صاخبة فى صيدا وطرابلس وأعلن رشيد كرامى أن الاتحاد هو هدف لبنان على المدى البعيد . ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق الإقناع لا عن طريق الإجبار (١) .

وما أن ظهر عبد الناصر فى دمشق يوم ٢٤ فبراير حتى أخذت وفود المهنئين تترى ، وقيل إن الوافدين من لبنان بلغوا نحو ٣٥٠ ألفا وهذا عدد هائل بالنسبة لبلد صغير .

وتضاعف ثمن الرحلة بسيارات الأجرة على طريق بيروت دمشق

(١) qubain P. 61 — 62 .

وهناك صرح القوتلى لبعض المهنئين بأنه على لبنان أن ينظر فى الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة .

قابلت الحكومة اللبنانية هذه الأحداث بتصريحات تؤكد مبدأ الكيان اللبنانى ، وكيف أن أحدا لا يستطيع المساس بعلمه أو بسيادته أو بمركزه الدولى . ثم أصدرت قانونا بحظر النشاط على الهيئات السياسية التى تتلقى مساعدات من الخارج . وكان لبنان بحاجة فعلا إلى مثل هذا القانون ، ولكن لمكافحة الأحزاب التى تتلقى المساعدات من الدول الاستعمارية أو من حلف بغداد وليس لمناهضة الهيئات الوطنية التى لم تكن بحاجة أصلا إلى مساعدات من الخارج كما ستثبت تقارير الأمم المتحدة .

وقد ازداد الموقف الداخلى توترا فوقعت مصادمات مسلحة فى طرابلس وبيروت فى المدة من ٢٨ مارس إلى ٢ إبريل ، وسقط عدد من الضحايا وكان ذلك نتيجة للشائعات التى انتشرت ومؤداها أن شمعون ينوى تعديل الدستور تمهيدا لتجديد الرئاسة . وكان ذلك إجراء غريبا من رجل اشتهر بالحملة العنيفة التى شنها على سلفه بشارة الخورى سنة ١٩٤٨ حينما أراد أن يفعل نفس الشىء . ومنذ نهاية العام السابق كان الزعماء السياسيون يحاولون أن يتعرفوا على نوايا رئيس الجمهورية التى تنتهى مدته فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ . إلا أنه لم يفصح عن رأى صريح . وفى مقابلة تمت مع من يسمون بزعماء القوة الثالثة يوم ١٩٥٧/١٢/٣٠ أعلن شمعون أنه (لم يغير رأيه بعد فى النظام الدستورى . وإذا لم يجد من هو جدير بالرئاسة فقد يضطر إلى إعادة النظر) وهكذا ترك المجال لإثارة الشكوك (١) .

(١) Kirk — Contemporary Arab Politics. Chap 7

وتزايدت هذه الشكوك بسبب تزييف الانتخابات النيابية على نحو ما أشرنا ثم ذلك التعديل الوزارى الذى أجرى بعيد الوحدة وأدخل بمقتضاه وزراء أكثر ولاء لشخص الرئيس . ومن الجائز أن يكون شمعون قد لجأ إلى المساومات مع المعارضة بل قيل إنه أرسل مبعوثيه سرا إلى القاهرة لجس النبض فلما لم يجد استعدادا للمساومة عدل عن فكرة التجديد ، ويقول أحد اللبنانيين(١) اللذين توفروا على دراسة أزمة سنة ١٩٥٨ إنه سمع من مصادر وثيقة أن شمعون صرح لسفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عن رغبته فى التجديد . والحق أن فكرة التجديد قد ترددت على ألسنة بعض المتعصبين من أنصار شمعون مثل جورج عقل عضو مجلس النواب ، أما شمعون نفسه فلم يصرح بها أبدا إنما اكتفى بمثل التلميحات التى أوردناها .

ولعل ذلك هو ما أتاح فرصة من الهدوء من ٢ أبريل حتى وقوع حادث اغتيال نسيب المتنى فى ٨ مايو . فقد كان هذا الحادث بمثابة الشرارة التى انطلقت منها بعد ذلك نيران الحرب الأهلية .

كان المتنى يدير جريدة التلغراف التى أخذت تشن حملة على حكم شمعون منذ سنة ١٩٥٧ ، وتعرض من جراء ذلك للاعتقال كما عطلت جريدته . وقد عثر فى جيبه بعد اغتياله على خطابات تهديد بالقتل ما لم يتوقف عن حملاته ضد الرئيس . مما أكد اتهام الحكومة بالالتجاء إلى أساليب الاغتيال فى مجابهتها للمعارضة . لذا ثارت ثائرتها وللمرة الأولى أوضحت المعارضة عن ضرورة استقالة شمعون وحل مجلس النواب

---

(٢) Qubaine p. 65.

وتكوين حكومة أمن وطنى ريثما يتم انتخاب مجلس جديد حتى يتسنى له اختيار رئيس جمهورية آخر يعبر عن اتجاه البلاد الحقيقى . ودعت المعارضة إلى إضراب شامل وهى تأمل أن تعيد ذكرى أحداث سبتمبر سنة ١٩٥٢ . إلا أن بيروت لم تتبع الإضراب بدقة وذلك لعدة أسباب منها :

أن المدينة تضم شتاتا من العناصر والأجناس التى لا يعنيها جميعا مستقبل البلاد .

وثانيا : اجتذب شمعون إليه بعض التنظيمات المسلحة التى وقفت ضد بشارة الخورى سنة ١٩٥٢ . ونعنى بذلك حزب الكتائب بصفة خاصة . وانقسمت العاصمة تقريبا إلى قسمين : حى البسطة الذى ارتكزت عليه المعارضة وحصنت نفسها فيه وراء المتاريس . بينما سيطرت الحكومة على حى الميناء وكانت المعركة هاهنا فاترة فقد لوحظ أن القنابل تفجر فى الأوقات التى لا تزدحم فيها الشوارع ، وكانت المعارضة لا تمتلك أسلحة كافية إلى أن زودها جنبلاط ببعض الأسلحة التى تستخدم فى مثل هذه الظروف .

وعلى العكس تحولت طرابلس إلى شبه ميدان قتال ونزل الجيش إلى المعركة واستخدمت فيها الدبابات وكانت أقوى مراكز المعارضة فى الشوف ، الإقليم الذى ينتمى إليه كمال جنبلاط ، وفى إقليم البقاع الجنوبى المتاخم لسوريا ، كذلك حول صيدا حيث ينتشر المتاولة أتباع أحمد الأسعد . وبوجه عام سيطرت المعارضة على نحو ٤٠ ٪ من أراضى لبنان وحشدت نحو ١٢ ألف مناضل منتظم فى الوقت الذى لم يكن الجيش اللبنانى يزيد فيه عن عشرة آلاف .

وتمكنت المعارضة من إقامة إدارة خاصة بها فى الأقاليم التى تسيطر عليها . وسمعت إذاعات سرية متعددة بعضها باسم فئات المعارضة المختلفة وبعضها الآخر باسم الحكومة . ومن هنا نتبين مدى القوة التى وصلت إليها جبهة المعارضة . ما هى إذن العناصر التى اعتمدت عليها الحكومة ، وتلك التى كانت تشكل المعارضة ؟ كان شمعون يعلم أن الجيش لن يؤيده على طول الخط ولو أننا سنرى أن القائد العام لم يلتزم حيادا تاما بين الحكومة والمعارضة كما فعل سنة ١٩٥٢ ، وعلى كل فقد عول رئيس الجمهورية أساسا على المنظمات شبه العسكرية وخاصة الكتائب والحزب القومى السورى .

أما تأييد الكتائب لشمعون فأمر منطقى لأن الرئيس تظاهر بأنه حامى مبدأ الكيان اللبنانى ضد احتمالات الوحدة . أما الأمر الذى يسترعى النظر فهو التعاون مع القوميين السوريين الذين يعتنقون مبادىء مضادة لاستقلال لبنان وسيادته ولا يمكن تفسير هذا التعاون إلا بأن هذه العناصر المتنافرة التفت حول هدف واحد هو معارضة الحركة الوحدوية التى دخلت مصر طرفا فيها .

ويرجع التعاون بين شمعون وبين القوميين السوريين إلى سنة ١٩٥٥ حيثما التجأ الفارون من هذا الحزب إلى لبنان بعد حادث اغتيال العقيد المالكى ، وأصبح لبنان هو الملجأ الأخير والوحيد للحزب فى العالم العربى . وفى سنة ١٩٥٧ تدخلت الإدارة لإنجاح أسد الأشقر زعيم القوميين السوريين بالرغم من أن الحزب كان ما يزال محظوراً من الناحية الرسمية وقد ظل هكذا حتى قبيل انتهاء رئاسة شمعون ، وحينئذ فقط رفع قرار الحظر نكاية فى هؤلاء الذين سيخلفونه فى السلطة . ولقد لعب القوميون

السوريون دور الوسيط بين حكومة شمعون وبين حلف بغداد رغم أنهم من الناحية العقائدية لا يتفقون مع أهداف الحلف .

أما حزب الكتلة الوطنية الذى يرأسه شمعون فلم يكن يمتلك منظمات شعبية ، وإنما يتكون من بعض الشخصيات المحترفة للسياسة والتى لا تخضع لتنظيم حزبى دقيق .

فنلاحظ مثلا أن ريمون إدة أراد أن يقوم بدور الوسيط بين شمعون وبين المعارضة ، وقال إنه يمثل الجناح المعتدل فى الحزب . إلا أن أحدا لم يعترف له بهذه الصفة ، بل على العكس وصفه خصومه بأنه يمينى متطرف .

ولم تكن المعارضة بأكثر تماسكا ، فهى تستند إلى زعامة شخصيات تقليدية لها نفوذ فى طائفتها أو فى إقليمها . كان رشيد كرامى مثلا رجلا ذا عزوة فى إقليم طرابلس . كما كان أحمد الأسعد زعيما لطائفة المتاولة وكمال جنبلاط يتمتع بنفوذ لدى إخوانه دروز الشوف . ولو أنه حاول أن ينفض عن نفسه تلك الصفة الطائفية ويوجه حزبه التقدمى الاشتراكى توجيها علمانيا ، ومع ذلك يقال إن المعارضة لم تستطع أن تتمشى مع هذه الأفكار التقدمية . ولذلك يتساءل جنبلاط عن أسباب توقف الثوار فجأة عن القتال فى بيروت فى اللحظة التى اقتربت فيها جموع المناضلين من أتباعه وصارت على بعد عشرة كيلو مترات من العاصمة . فهل خشى زعماء المعارضة السنيون فى بيروت من الوقوع تحت سيطرة أتباع جنبلاط الدروز أم أن ذلك الحادث كان مجرد مصادفة ؟[1] .

أما زعماء الثورة فى بيروت فكانوا غالبا من الساسة التقليديين ورجال

(١) أنظر . جنبلاط حقيقة الثورة اللبنانية ص ٩٥ — ١٢٥ .

الأعمال . كان صائب سلام مثلا مديرا لشركة طيران الشرق الأوسط وهو الذى تفاوض مع شركة نفط العراق سنة ١٩٥٦ واختلف معها اختلافا شديدا بصدد توزيع الأرباح على أقطار العبور ، فكان يطالب بتطبيق مبدأ المساواة بين هذه الأقطار بينما أصرت الشركة على مبدأ توزيع الأرباح حسب المسافة التى تمر بها الأنابيب فى كل قطر . فمن المحتمل أن يكون حنقه على شركة نفط العراق هو من أسباب تحوله إلى صفوف المعارضة ، وهذا لا ينفى تأثره ، مثل غيره من كثير من زعماء المسلمين السنيين ، بقيام الجمهورية العربية المتحدة وتطلعه عاطفيا إلى هذه الدولة العربية الصاعدة دون تفكير عميق ، إذ أنه لم يكن يخفى على أحد أن حكومة الثورة تصفى أمثال هذه العناصر فى مصر ذاتها باعتبارها ممثلة للرأسمالية الكبيرة . ولهذا السبب نفسه لم ترحب المعارضة بالأحزاب العقائدية إذا ما استثنينا منظمة النجادة وهى منظمة شبيبة إسلامية تعمل تحت إدارة عدنان الحكيم الذى صار أحد المنظمين الرئيسيين لحركة الشوارع فى بيروت .

كذلك يلاحظ أن رشيد كرامى رفض التعاون مع حزب البعث فى طرابلس . ويقال إنه مال إلى الوساطة والتباحث مع ممثلى الحكومة ، خوفا من أن ينزلق إلى الارتباط بحزب يعتنق آراء تقدمية » . ومن باب أولى أن يرفض زعماء المعارضة ، وفيهم رؤساء وزارات سابقون ، التعاون مع الحزب الشيوعى . وكان من المفروض أن يبتعد الحزب الشيوعى اللبنانى عن الحركة أصلا لأن الفرع السورى وقف منذ قليل موقفا غير ودى من الوحدة ، بيد أن نيقولا الشاوى ، عضو اللجنة المركزية فى لبنان ، اعتبر المعارضة لحكم شمعون مرحلة مفيدة ولكنها مجرد مرحلة ، ولا شك أن

عدم انسجام المعارضة وارتكازها أصلا على شخصيات تقليدية هو الذى يفسر لنا لماذا انتهت إلى هذه النهاية السلبية المؤسفة .

ومن جهة أخرى عمل شمعون وبعض الموارنة على إعطاء الصراع صورة طائفية محضة . وكان للبطريرك بولس المعوشى فضل كبير فى الحد من هذا الاتجاه فقد بادر أولا إلى التهنئة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ووافق المعارضة على انتقاد الفساد فى الأداة الحكومية . وفسر البعض هذا الموقف بعوامل شخصية . فقيل إن قرابته لبشارة الخورى جعلته خصما طبيعيا لشمعون . كما أن الظروف التى تولى فيها البطريركية عمقت الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية ذلك أن البابا اختار المعوشى أولا كوكيل للبطريرك عريضة الذى تقدمت به السن . وبعد وفاته فى سنة ١٩٥٥ عين المعوشى خلفا له مباشرة وكانت العادة قد جرت بأن يختار مجمع الموارنة البطريرك ثم يقوم البابا بترسيمه فى منصبه . وقد اعتبر شمعون إجراء الفاتيكان تجاهلا لهيبة لبنان . ويقال كذلك إن روما هى التى أوحت للمعوشى باتخاذ هذا الموقف ، إذ رأت أنه من الحكمة نفى التهمة الشائعة بأن الموارنة أعداء القومية العربية وهم أنشط الفئات الكاثوليكية فى الشرق فمن مصلحة الكنيسة المحافظة على سمعتها .

وعلى كل فستوجه تعليمات أخرى مشددة إلى المعوشى بعد نهاية الأزمة بالامتناع عن التحدث فى الشئون السياسية .

وللأسف لم يتابع جميع الكهنة الموارنة موقف البطريرك فكتب الأب قرطباوى مثلا فى مجلة الكريستيان مونيتور ، وهى مجلة مسيحية تصدر فى الولايات المتحدة ما معناه إن لبنان ينتمى إلى حوض المتوسط وليس إلى العالم العربى وهو إذا دخل فى اتحاد مع الدول العربية فإن المسيحيين » سيغرقون وسط محيط إسلامى » .

ماذا كان موقف الجيش من هذه الأزمة التى أوشكت أن تتحول بالفعل إلى حرب أهلية ؟ لقد عرف عن فؤاد شهاب حياده فى الخلافات الداخلية، ولكنه لم يستطع أن يطبق الحياد بصرامة هذه المرة كما فعل فى الأزمة السابقة سنة ١٩٥٢ ، فكان يتدخل لصالح الحكومة فى الحالات التى يرى فيها أن النظام سينهار ، ولكنه لم يذهب إلى تأييد شمعون على طول الخط ، بعبارة أخرى كان يكتفى بصد الثوار دون الهجوم على معاقلهم وقد أشرنا إلى إنزال الدبابات فى طرابلس واستخدام الجيش على نطاق أوسع عند الحدود السورية ، كما حال دون استيلاء أتباع جنبلاط على مطار بيروت الدولى ، وفوت بذلك على المعارضة نصرا ربما كان له تأثيره على مجرى الأحداث . وأغلب الظن أن ما كان يشغل فكر القائد العام هو المحافظة على وحدة الجيش وعدم تسرب الطائفية إلى صفوفه سيما بعد أن لاحظ تردد مجيد أرسلان الدرزى فى أن يقف فى وجه كمال جنبلاط وأتباعه من بنى طائفته . وإذا أطاع شمعون ، كما يقضى الدستور ، فان ذلك سيهدد الجيش بالانهيار لأن كثيراً من الضباط المسلمين سيرفضون إطاعة الأوامر . ومنذ تفاقم الخلاف تعددت الوساطات بين الحكومة وبين المعارضة مرة عن طريق البطريرك وأخرى عن طريق ريمون إدة الموالى للغرب ، وأهمها بلا شك وساطة هؤلاء الساسة الذين أطلق عليهم القوة الثالثة .

وإذا تأملنا فى الحلول التى عرضها الوسطاء ، نلاحظ كيف نظر إلى الأزمة نظرة سطحية ، إذ كانت هذه الحلول تدور حول مسائل شكلية محضة مثال ذلك عرض بأن يبقى شمعون حتى نهاية مدته ، ويعلن فى مقابل ذلك صراحة عن عدم نيته فى تجديد الرئاسة .

كما قدم الوسطاء اقتراحا آخر يقضى باستقالة سامى الصلح رئيس

الوزراء باعتباره طرفا رئيسيا فى النزاع وممثلا لفريق المحافظين المتطرفين الذين وقفوا موقف العداء من المعارضة ومن الجمهورية العربية المتحدة على السواء(١) واقترحوا اسم فؤاد شهاب باعتباره شخصية محايدة يثق بها جميع الأطراف ، ولذلك فهو يستطيع أن يقيم توازنا إذا تولى رئاسة الوزارة ريثما ينهى شمعون مدته . ولم تثر المعارضة مسألة كون شهاب مارونيا ، وإنما أفسد هذه الوساطة رفض شمعون إعطاء التصريح المطلوب ، وقال لا حاجة إلى إصدار هذا التصريح طالما أنه لم يطلب بالفعل تجديد الرئاسة . فلماذا تشبث بهذه النقطة الشكلية ؟ ذلك لأنه كان قد قرر بالاتفاق مع شارل مالك وزير خارجيته تدويل المسألة اللبنانية على أساس اتهام ج . ع . م بالتدخل وطلب المساعدة من الغرب « لحماية استقلال لبنان » .

الانعكاسات الدولية

يمكن دراسة الأزمة اللبنانية من ثلاث زوايا مختلفة : الزاوية المحلية وهذا ما وضحنا خطوطه العريضة فيما سبق ، وارتباط هذه الأزمة بالعلاقات العربية ثم انعكاساتها على المستوى الدولى .

ومنذ أن تبلورت المعارضة سنة ٥٧ تبين أن كل فريق يبحث له عن أنصار بين الدول العربية فالحكومة وجدت حلفاءها الطبيعيين فى العراق ، ثم الأردن بعد انقلاب الملك حسين المضاد للحركة الوطنية فى أبريل سنة ١٩٥٧ والمعارضة وجدت تأييداً معنوياً فى كل من مصر وسوريا ، وتطلعت إلى القطرين بعد اتحادهما بحماس أقوى مما كان فى السابق . وبذا خرج لبنان عن حياده التقليدى فى الخلافات بين الدول العربية . وفى أوائل مارس سنة ١٩٥٨ صرح شارل مالك بأن لبنان يلزم الحياد بين الاتحادين اللذين نشآ

(١) انظر وصفه للأزمة فى : « مذكرات سامى بك الصلح » ص ٢٨٠ وما بعدها .

حديثاً فى المشرق العربى : الاتحاد الهاشمى و ج . ع . م وكانت مغالطة واضحة أن يضع كلا الاتحادين على قدم المساواة ، ثم إنه لم يدر بخلد أحد فى لبنان الموازنة بين الاتحادين بل كان الخلاف يدور حول ما إذا كان من المناسب الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة وإلى أى مدى يمكن إيجاد رابطة معها ، أم أنه يكتفى على الأقل باتباع سياسة خارجية لا تضر بمصالحها وذلك بالامتناع عن جعل لبنان مرتعا للمؤثرات التى تحيكها الدول الغربية الكبرى أو حلف بغداد . وفى ١٣/٥ أى فى نفس اليوم الذى بدأت فيه الاشتباكات ببيروت ، صرح شارل مالك بأن ج . ع . م تمد المعارضة بالمساعدات وطلب اجتماع مجلس الأمن للنظر فى هذه الحالة . وحينما اجتمع المجلس فى ٢٧ مايو كانت كثير من الهيئات داخل لبنان وخارجه قد نصحت الحكومه بأفضلية طرح القضية أمام الجامعة العربية باعتبار أن الخلاف قائم بين دولتين عربيتين ، لذلك أجّل مجلس الأمن النظر فى شكوى لبنان وتقرر عقد جلسة استثنائية للجامعة « فى بلد عربى محايد » ووقع الاختيار على ليبيا وحُدّدت مدينة طرابلس مكانا للاجتماع ثم تقرر نقله إلى بنى غازى بعد أن علمت الحكومة الليبية بأن إستعدادات تجرى لتنظيم مظاهرات مؤيدة للجمهورية العربية المتحدة .

ولم تكن حكومة ج . ع . م متحمسة لبحث القضية أصلا فى إجتماع على أى مستوى لأنها لا تجد أى مبرر للشكوى . ولذلك أعلنت منذ البداية أنها لا تلتزم بقرارات الجامعة العربية ، وطلبت أن يسحب لبنان شكواه مقدما من مجلس الأمن ولذلك كانت مهمة التوفيق شاقة . وقد قام محجوب مندوب السودان بنشاط خاص فى هذه القضية ، وبعد مناقشات طويلة توصل المجلس إلى مبادىء عامة تشير إلى إنهاء جميع الأمور التى تضر

بالعلاقات العربية وضرورة سحب لبنان لشكواه من مجلس الأمن ودعوة الأطراف المتنازعة داخل لبنان لإنهاء خلافاتها بالطرق السلمية وإرسال لجنة تمثل الجامعة العربية لتهدئة هذه الأطراف وتنفيذ القرارات . وتعتبر هذه القرارات حلا وسطا . ومع ذلك فقد وافق عليها جميع الأعضاء بما فى ذلك مندوب لبنان ، ولذلك كانت الدهشة عظيمة حينما قررت حكومة شمعون رفض قرارات الجامعة واستئناف الشكوى فى مجلس الأمن . وما أن طرحت القضية على المجلس فى ٦ يونيو حتى تبين أنها تحولت إلى موضوع من موضوعات الصراع الدولى بين الشرق والغرب .

فقد اعتبر الاتحاد السوفييتى أزمة لبنان مفتعلة أريد بها إيجاد مبرر لتدخل الغرب . بينما مالت الدول الغربية إلى الأخذ بوجهة نظر الحكومة اللبنانية وإن اختلفت حول الإجراء الذى يُتخذ لإزالة أسباب الشكوى .

وقد بنى الوفد اللبنانى شكواه أمام مجلس الأمن على الإدعاء بوجود تسلل جماعى عبر الحدود السورية قُدّر بنحو ١٥ ألف متسلل فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٧ كما أتهم اللاجئين الفلسطينيين بتشجيع التسلل وقدم صورة لمحاكمات أجريت لعدد منهم وصدر الحكم بالسجن لمدد تتفاوت بين ثلاثة أشهر و ١٥ سنة . ويتمثل الادعاء الثانى فى وجود بعض الأسلحة المختومة بخاتم مصر لدى بعض الثوار . وليس بمستبعد ، كما ستكشف التقارير ، أن تكون هذه الأسلحة من أشلاء حملة سينا سنة ١٩٥٦ وفى هذه الحالة تكون قد تسربت من إسرائيل إلى لبنان لأن حكومة شمعون تغمض العين عن حركة التنقل بين لبنان وإسرائيل . وعلى العكس كانت معظم الأسلحة الموجودة لدى المعارضة هى من صنع إنجليزى أو فرنسى .

وإذن فإن التحقيق فى هذه القضية أثار الشبهة فى حكومة شمعون دون أن يدين ج ٠ ع ٠ م .

لقد كانت الدول الغربية تأمل أن تستغل هذه الأزمة لإنشاء قوة طوارىء دولية جديدة ومن المعروف أن الإتحاد السوفيتى يقف موقفاً متشددا ضد المبدأ نفسه الذى سبق أن أسيء استخدامه فى كوريا .

لذلك اقترح السويد ، كحل وسط ، إرسال قوة صغيرة من المراقبين لا تتخذ طابعا عسكريا ، تكون مهمتها استطلاعية وليس تأمين سلامة منطقة .

وفى نهاية يونيو وصلت إلى لبنان هيئة مراقبين تتكون من نحو ٥٤ رجلا وشرعت فى إجراء التحقيقات وكتبت ثلاثة تقارير تؤكد جميعا عدم وجود تسلل جماعى[1] ورغم ذلك فقد ظلت الحكومة اللبنانية غير راضية عن أعمال هيئة المراقبة الدولية . فاحتجت تارة بأن المعارضة تسيطر على الحدود وأن الحكومة لا تشرف إلا على ١٨ كيلو مترا من مجموع الحدود المشتركة مع سوريا والبالغ طولها ٣٢٤ ، وتارة أخرى احتجت بأن أفراد القوة غير كافين وأنها تقوم بالدوريات نهارا فقط وبعد تحديد موعد مسبق للدورية بالاتفاق مع رجال المعارضة الذين يسيطرون على الحدود ، يضاف إلى ذلك وعورة المنطقة واحتمال تسلل بحرى عن طريق طرابلس وعندما يتم نزول القوات الأمريكية ويرفع عدد المراقبين الدوليين ويتنقلون بحرية تامة ستنتهى تقاريرهم إلى نفس النتيجة وهى عدم وجود دليل ملموس على تسلل أو تدخل من جانب الجمهورية العربية

(١) انظر أحد هذه التقارير بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ :
U. n. Doc. 5/4040,3 July 1958.

المتحدة[1] وإذن فإن هدف الحكومة اللبنانية لم يكن سوى إيجاد مبرر التدخل العسكرى الأمريكى .

التدخل الأمريكى

تدل الظواهر المعروفة على أن التدخل الأمريكى تم فى أعقاب الثورة العراقية ، وذلك خشية أن يلتهب شعور الوطنيين فى لبنان والأردن فتسقط الأنظمة القائمة الموالية للغرب، بيد أن الحقيقة التاريخية تقدم لنا أدلة قوية على وجود رغبة سابقة من جانب شمعون وشركائه فى الحكم لإنزال قوات أمريكية إلى لبنان واستخدامها فى قمع المعارضة . فحينما كان شارل مالك يعرض القضية أمام مجلس الأمن طلب إلى حكومة واشنجتن إرسال قوات إلى لبنان ، كما أن شمعون طلب ذلك مرتين إلى السفير الأمريكى فى بيروت خلال شهر يونيو ، وفى المرة الأولى أجاب السفير الأمريكى بأن تدخلا عسكريا قد يؤكد عدم شعبية شمعون . ومن الأفضل فى رأى بعض الأمريكيين استخدام الضغط أو التهديد للتوفيق بين المعارضة والحكومة دون إنزال قوات مسلحة ، فلما ألح شمعون فى المرة الثانية أجاب السفير الأمريكى بأنه لابد من تقديم طلب كتابى إلى الحكومة الأمريكية[2] .

ذلك أن الولايات المتحدة لم تألف استخدام القوة العسكرية فى الشرق الأوسط ، وكانت تترك تنفيذ أهدافها لحليفتها بريطانيا . ولكن جدت

(١) انظر تقريراً آخر بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٨ .
وهو يذكر أن التنقل فى منطقة الحدود أمر معتاد بين السكان ولا يمكن اثبات التسلل
U. N· Doc 5/4069, 30 July 1958
(٢) روى كوبين هذه الواقعة وقال إنه سمعها من مصادر موثوقة
qubain p. 131.

عوامل كثيرة بعد سنة ١٩٥٦ جعلت الولايات المتحدة تغير من سياستها التقليدية فى الشرق الأوسط . فقد رأت الاتحاد السوفيتى يكتسب نفوذا أدبيا مطردا فى المنطقة منذ توجيه إنذار سنة ١٩٥٦ . وها هو يستخدم من جديد أسلوب التهديد سنة ١٩٥٨ ويقوم بمناورات قرب الحدود التركية والإيرانية منذرا الولايات المتحدة بالحرب إذا اعتدت على دول المنطقة ، فكأن الولايات المتحدة أرادت أن تثبت للعالم عدم صدق الاتحاد السوفيتى فى تهديداته وكيف أنه يستخدمها للدعاية . ثم هناك مبادىء إيزنهاور التى أقرت مبدأ التدخل صراحة منذ سنة ١٩٥٧ ولو أنه كان من المتعذر استخدام هذا المبدأ لتبرير التدخل فى الحالة التى نحن بصددها . ذلك لأن مبدأ إيزنهاور يشترط وجود عدوان شيوعى ولم يدّعى أحد بأن لبنان مهدد بواسطة دولة شيوعية ، أو أن المعارضة كانت لها أية صلة بالشيوعية الدولية ، بل على العكس وضحنا كيف أن زعماء المعارضة كانوا من الطبقات المحافظة وينتمى كثير منهم إلى طبقة الملاك ورجال الأعمال .

يضاف إلى ذلك أسباب خاصة بلبنان ، فهناك صلات تاريخية تربط لبنان بالولايات المتحدة منذ أن نزل بها المبشرون البروتستنت سنة ١٨٢٣ وأسسوا بها الجامعة الأمريكية سنة ١٨٦٦ . وتعيش فى الولايات المتحدة جالية لبنانية كبيرة تقدر بنصف مليون معظمهم من الموارنة وهم يشكلون إحدى الأقليات التى تؤثر فى الانتخابات الأمريكية .

وقد أيدت صحف هؤلاء المهاجرين ، ومنها مجلة الهدى العربية ، حكومة شمعون ونادت بضرورة تدخل الولايات المتحدة لحماية ما أسمته باستقلال لبنان ! ! .

كما لمح " مالك " أكثر من مرة أثناء مناقشات مجلس الأمن إلى حاجة لبنان لحمايته من الخارج .

وبينما كان الرأى منقسما فى الولايات المتحدة حول مبدأ التدخل ورأى البعض فيه تقوية لمركز عبد الناصر ، انتهت المخابرات الأمريكية إلى نتيجة مغايرة ، فلم توافق على تقارير الأمم المتحدة التى أثبتت عدم التسلل ، وأوصت الحكومة بعمل عسكرى وأخيرا أعلن دالاس فى أوائل يوليو أن سياسة الولايات المتحدة هى عدم التدخل العسكرى إلا أنها قد تلجأ إلى ذلك عند الضرورة القصوى . ما أشبه اليوم بالبارحة فقد استخدم الإنجليز نفس هذه العبارة قبيل احتلالهم لمصر سنة ١٨٨٢ ! ! .

وخلاصة القول أن الاستعدادات الحربية كانت جارية فى القواعد الأمريكية بأوربا ، ووصلت قطع الأسطول السادس إلى قبرص قبل وقوع الثورة العراقية بعدة أيام .

وإذن فإن مبدأ التدخل كان قائما حتى بدون وقوع تلك الثورة وإنما يمكن القول بأن الثورة فى العراق هى التى حددت موعده ووسعت نطاقه بحيث شملت العمليات إنزال قوات بريطانية أيضا فى الأردن .

ويبدو أن شمعون ربط بين مصيره وبين نظام الحكم فى العراق الذى أُطيح به يوم ١٤ يوليو فاستولى عليه شعور جارف بالذعر كما نلمس ذلك فى نداءاته أو على الأصح توسلاته التى وجهها للحكومة الأميركية . فقد قال فى رسالة بتاريخ ١٤ يوليو « إذا لم تبادر القوات الأمريكية بنجدة الحكومة اللبنانية فى خلال ٤٨ ساعه فإنكم ستجدوننى ميتا » وحتى بعد أن نزلت القوات الأمريكية على الساحل قرب العاصمة

أصر" شمعون على أن تدخل هذه القوات بيروت ، وإلا اختطفني الثوار وحينئذ ستجد الحكومة نفسها فى وضع حرج لأن قواتها فى لبنان تصبح فوق أراض أجنبية بدون الحكومة التى استدعتها(١) .

أنزل الأمريكيون نحو ١٥ ألف جندى يومى ١٥ ، ١٦ يوليو واحتلوا مطار بيروت الدولى دون مقاومة ووقف الجيش اللبنانى عند مداخل بيروت ، والأرجح أنه فعل ذلك لمجرد التظاهر بحفظ ماء الوجه . ولا شك أن بعض الضباط قد جُرحت كرامتهم ، ولكن القيادة العامة وقفت موقفا سلبيا ، وأخيرا وافقت على أن ترافق قوات لبنانية الأمريكيين عند دخولهم العاصمة بناء على رغبة رئيس الجمهورية ، وحددت المواقع التى ترابط فيها القوات الأمريكية وهى الميناء والأماكن التى تقع فيها المؤسسات الأمريكية .

بررت الحكومة الأمريكية هذا العمل بأنه إجراء اتخذ بناء على رغبة الحكومة الشرعية فى لبنان ، وأنه موجه ضد الاتحاد السوفيتى وليس ضد الجمهورية العربية المتحدة بدليل عدم التدخل فى العراق . وتظاهر الأمريكيون بأنهم يتبعون الحياد بين الحكومة والمعارضة داخل لبنان . وهذه مغالطة صارخة إذ أن مجرد التدخل قد ثبط من همة المعارضة وحقق جزئيا أهداف شمعون وهى التشفى من خصومه الشخصيين .

أثار التدخل الأمريكى مناقشات قانونية حول شرعيته بالإضافة إلى المناقشات السياسية التى جرت فى الجمعية العامة حول هذا الموضوع . وتتلخص المناقشات القانونية فى نقطتين : وهى أولا هل من حق رئيس

(١) أنظر تحليل الموقف من وجهة نظر شمعون فى كتابه الذى نشره بالفرنسية سنة ١٩٦٣ :
Crise O. A. U. Moyen orient.

الجمهورية دعوة قوات أجنبية للنزول فى لبنان ، وثانيا هل تعتبر حالة لبنان من الحالات التى تنطبق عليها المادة ٥١ الخاصة بحق الدول فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجى .

وبالنسبة للنقطة الأولى برر شمعون عمله بالسلطات الواسعة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية ومن بينها التعديل الذى أدخل على الدستور ويمنحه عقد الاتفاقات لمدة سنة . إلا أن هذا العمل ليس اتفاقا دوليا ، ومن الناحية الشكلية كان يتطلب دعوة مجلس النواب والحصول على موافقته أولا ، لذا أرسل عادل عسيران رئيس المجلس رسالة احتجاج إلى كل من إيزنهاور وهمرشولد رغم أنه كان أميل إلى الحكومة منه إلى المعارضة . وقال فى هذه الرسالة إن مجلس النواب هو وحده الذى يعبر عن رأى الشعب فى هذه القضية ، وشاركه فى رسالة الاحتجاج خمسة وعشرون نائبا مما يدل على أن هذا المجلس الذى بذلت الحكومة جهدا كبيرا من أجل تزييف انتخاباته ما كان ليوافق على عمل شمعون بأغلبية أكيدة . وعلى كل فليس من طبع هذا الاجراء أن يُطرح أمام مجالس نيابية لأنه يتطلب السرية والسرعة . وكان شمعون على كل حال مستعدا لاستخدام الحيل الدستورية أو حتى انتهاك الدستور إذا استدعى الأمر .

ومن ناحية القانون الدولى تذرعت الحكومة بأن المادة ٥١ تنص على أن « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين » .

والقضية تنحصر فى رأينا فى البحث عما إذا كان هناك اعتداء مسلح

أم لا وهل تعتبر المعارضة الداخلية حتى ولو كانت اعتداء مسلحة ؟ .

إن روح الميثاق والأعمال التحضيرية التى جرت فى سان فرانسسكو لإعداده تؤكد أن المقصود بالاعتداء المسلح هو الذى يأتى من الخارج ولو سلمنا جدلا بادعاءات حكومة شمعون أن المعارضة تتلق مساعدة من الخارج فإنها قد اتبعت نفس الأسلوب وسارت معها على نفس المستوى إذ من المؤكد أن الحكومة اللبنانية آنذاك تلقت مساعدات من حلف بغداد . وكما أن الحكومتين اللبنانية والأمريكية فسرتا العدوان غير المباشر تفسيرا يتمشى مع مصالحهما الخاصة فكذلك يحق للمعارضة فى هذه الحالة أن تناقش مسألة شرعية الحكومة اللبنانية ذاتها[١] .

وإذا افترضنا أن عدوانا غير مباشر قد وقع فعلا على لبنان ، وافترضنا جدلا كذلك أن هذا العدوان غير المباشر يبيح تطبيق أحكام المادة ٥١ من الميثاق ، فإن البيان اللبنانى والبيان الأمريكى لم يتعرض كلاهما لقيد آخر وارد على ممارسة حق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى . هذا القيد الآخر هو أن حق الدفاع الشرعى تظل ممارسته مباحة إلى أن « يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين » ويترتب على ذلك أنه إذا اتخذ مجلس الأمن تلك التدابير فقدت الدول حقها فى ممارسة الدفاع عن نفسها بالتطبيق للمادة ٥١ . وقد سبق لمجلس الأمن أن اتخذ تلك التدابير بإرسال قوة من المراقبين الدوليين على الحدود اللبنانية للتثبت من صحة أو عدم صحة تهريب الأسلحة أو المعدات عبر هذه الحدود .

وعندنا أن وجه القضية هو سياسى وليس قانونى ، ولذلك فإن تقييمه

(١) أنظر بحثا قانونيا حول هذه النقطة : بطرس غالى . مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٦٧ ص ١٢ وما بعدها .

الحقيقى يتضح من مناقشات الجمعية العامة أكثر مما توضحه تلك المجادلات القانونية العقيمة التى تبادلها المندوبون فى مجلس الأمن ، وقد انعقد المجلس بمجرد نزول القوات الأمريكية وطرحت أمامه ثلاثة مشروعات : مشروع سوفيتى يقضى بانسحاب القوات الأمريكية فى الحال ، وآخر أمريكى يقضى بإرسال قوة طوارىء دولية تحل محل القوات الأمريكية ، ومشروع يابانى حاول أن يقف موقفا وسطاً بين الطرفين وذلك باقتراح زيادة قوة المراقبين دون أن يسميها قوات بوليس دولى حتى لا يستثير اعتراض الاتحاد السوفيتى[١] ولم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بالموافقة على أى من هذه المشروعات بسبب استخدام حق الفيتو . ومرة ثانية تؤدى مشكلة من مشكلات الشرق الأوسط إلى تأكيد التفوق المعنوى للجمعية العامة إذ يضطر مجلس الأمن فى النهاية إلى دعوتها لبحث القضية تماما كما حدث سنة ١٩٥٦ . بدأت الجمعية العامة مناقشاتها فى ٨ أغسطس ولم تتوصل إلى قرار ما . بيد أنه من المفيد التعرف على وجهات النظر التى قدمت هذه المناسبة . فقد وصف الاتحاد السوفيتى التدخل الأمريكى بأنه عدوان مسلح لخدمة المصالح الأمريكية الخاصة ، بينما قال الأمريكيون أنه تم بناء على طلب حكومة شرعية وهو على العكس يمنع حالات غزو الدول الصغيرة . وأجمعت الدول الآسيوية والأفريقية تقريبا على اعتبار هذا الحادث سابقة خطيرة وهو ينطوى على مساندة إحدى الدول الكبرى لنظام غير شعبى فى دولة صغيرة وذكرت توصية تقدمت بها هذه الدول أن التدخل الأمريكى يزيد من التوتر فى العالم العربى لأنه يؤكد

(١) انظر هذه المقترحات فى مضابط مجلس الأمن من ١٥ ، ١٨ يوليو
U. N. Doc. 830 —832—835 July 1958.

الانقسام . ومن الأفضل لإزالة أسباب الانقسام الاعتراف بدور القومية العربية كما ذكر مندوب الهند وقال إن الوحدة خير ضمان لأمن المنطقة . هكذا للمرة الأولى اعترف بدور القومية العربية كعامل فعّال فى السياسة الدولية وليس مجرد مبدأ نظرى(١) .

وبجانب هذه المناقشات الدولية اهتم رؤساء الدول شخصيا بالأزمة وكان خروشوف قد بعث فى أعقاب نزول القوات الأمريكية برسالة إلى كل من رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند واقترح عقد اجتماع قمة خماسى للنظر فى أزمات الشرق الأوسط . ورفضت الدول الغربية الثلاث الاقتراح إذ اعتبرته وسيلة يريد الاتحاد السوفييتى بواسطتها ان يظفر باعتراف ضمنى من الغرب بأنه صار مسئولا عن مستقبل الشرق الأوسط . وقد كانت الدول الغربية منذ التصريح الثلاثى سنة ١٩٥٠ تستأثر لنفسها بهذه المهمة .

كذلك قدم ايزنهاور باسمه شخصيا اقتراحا إلى الجمعية العامة فى ٨ أغسطس وهو يتضمن تقوية وجود الأمم المتحدة فى كل من لبنان والأردن ، وإنشاء قوة سلام دولية للمنطقة ، ومنع تسابق التسلح بين دولها وتعيين لجنة إقتصادية وإجتماعية لمعالجة المشكلات المتعلقة بهذه الأمور باعتبارها سببا رئيسيا فى نظر الأمريكيين من أسباب التوتر السياسى . ولم ترحب الدول العربية الوطنية باقتراحات ايزنهاور أو حتى خروشوف لأن أى مؤتمر ينظر فى شئون الشرق العربى دون تمثيل المعنيين فيه يُعتبر من أساسه

(١) انظر مضابط الجمعية العامة
U. N. Doc. A/PV. 738, 18 August 1958.

مبدأ خاطئاً ووصاية مقنعة ترفضها الدول الوطنية . وقد حاولت الدول العربية أن تقرب بين وجهات نظرها أمام الجمعية العامة وخرجت فى النهاية بتوصية مشتركة وهى تسجل فى أول بند منها إعلان بريطانيا والولايات المتحدة سحب قواتهما من لبنان والأردن فى أقرب فرصة . ويدعو الدول بصفة عامة إلى مراعاة السلام فى الشرق الأوسط وأن تحقيق ذلك يتأتى عن سرعة إنسحاب القوات الأجنبية . ولا تشير التوصية العربية إلى قوات أمن دولية تخصص للشرق الأوسط خلافا لما ذكرته توصية أخرى تقدمت بها سبع دول من أوربا وأمريكا اللاتينية ودعت فيها إلى إنشاء مثل هذه القوة .

ولا شك أن تطور الأحداث داخل لبنان هو الذى ساعد على تقارب وجهات النظر العربية إلى أن خرجت بتوصية موحدة أمام الجمعية العامة .

سلبية الحركة

لم يشهد لبنان من قبل هياجا سياسيا على هذا النطاق الواسع ، فإن معركة التحرير الوطنى سنة ١٩٤٣ لم تدم أكثر من بضع أيام ولم يسقط فيها عدد يذكر من الشهداء . أما فى سنة ١٩٥٨ فقد قُدّر ضحايا « الحرب الأهلية » بنحو ١٢٠٠ معظمهم فى طرابلس حيث لاقى حتفه ٤٥٠ شخصا . هذا بالإضافة إلى خسائر جسيمة ألحقت باقتصاد البلاد . فهل أسفرت تلك الأحداث الدامية عن تغيير فى أوضاع البلاد الداخلية أو فى سياستها الخارجية ؟ إذا كان أساس الخلاف قائما بين أنصار العروبة وبين المتعصبين للكيان اللبنانى فان الأخيرين يكونون قد حققوا معظم أهدافهم بمساعدة

تدخل أجنبى ، ذلك أن التدخل الأمريكى لم يكن يستهدف مكافحة الشيوعية كما ذكر بل القضاء على نزعة وحدوية امتدت إلى لبنان كصدى لقيام الجمهورية العربية المتحدة . وإذن فالهدف الحقيقى لنزول القوات الأمريكية إلى لبنان هو مناهضة القومية العربية ، وقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير لأن زعماء المعارضة الذين كانوا قد نادوا بامكان اتحاد لبنان مع ج . ع . م تراجعوا عن مثل هذه التصريحات . ولنضرب بذلك مثلا رشيد كرامى الذى ألف الوزارة فى أعقاب الأزمة . أما إن كان الخلاف هو مجرد صراع شخصى بين زعماء الأقاليم والطوائف فإن الرئيس الجديد فؤاد شهاب قد اتبع سياسة بحيث لا يكون هناك منتصر أو مهزوم من الفئتين المتخاصمتين .

ويقول البعض إن عدم تجديد شمعون للرئاسة واختيار فؤاد شهاب يُعد انتصارا جزئيا للمعارضة ، بيد أننا لاحظنا مما سبق كيف أن شمعون لم يكن عاقدا العزم على تجديد الرئاسة . أما اختيار فؤاد شهاب فمغزاه هو عودة لبنان إلى سياسة الحياد التام إزاء الانقسام بين المعسكر التحررى ومعسكر الحكومات الموالية للغرب فى العالم العربى . فإذا كان هذا هو أقصى ما هدفت إليه المعارضة فمن الجائز القول بأنها حققت أهدافها إلا أن هذه الأهداف ، إن جاز لنا أن نسميها كذلك ، فهى فى حد ذاتها سلبية وهى عبارة عن عودة لبنان إلى سياسته التقليدية التى خرج عليها شمعون حينما انحاز إلى معسكر حلف بغداد .

تم اختيار فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية فى ٣١ يوليو وذلك بواسطة نفس المجلس الذى زيّف شمعون انتخاباته سنة ١٩٥٧ . قد أعلن الرئيس المنتخب أن برنامجه المقبل سيقوم على الأسس الآتية : مضاعفة الجهود

لإعادة الأمن وذلك بسحب الأسلحة من جميع الفئات دون تمييز ، وإعادة النشاط إلى الاقتصاد الوطنى ثم إقامة علاقات طيبة بجميع الدول العربية وهذا يعنى ضمنا عدم التمييز أيضا بين معسكر الدول المتحررة والدول الضالعة مع الغرب ، وفوق ذلك كله الاسراع بالجلاء . ولم يكن هناك حاجة إلى بذل جهد فى هذا السبيل لأن الأمريكيين لم يقصدوا إحتلالا للبلاد بل القضاء على المعارضة الداخلية . وقد تحقق لهم هذا الهدف على نحو ما رأينا ، ولذا شرعوا فى سحب القوات تدريجيا بعد إنتخاب الرئيس الجديد حتى تم الجلاء فى ٢٥ أكتوبر من نفس العام .

وليس صحيحا ما ذكره بعض الكتاب من أن القوات الأمريكية لزمت الحياد بين الفئات المتنازعة فى الداخل ، ولم تؤثر على المعركة ، لأنه يكفى أن يفوت الأمريكيون على المعارضة النجاح الذى صار قريبا من المنال بعد ١٤ يوليو ، يكفى ذلك للتأكد من أن التدخل الأمريكى قد أثر تأثيراً مباشراً على مصير لبنان (١) .

كان شهاب حريصا على مراعاة الشكل الدستورى ، ولذلك لم يستجب لنداء المعارضة بأن يتسلم السلطة بعد إنتخابه مباشرة ، بل انتظر حتى آخر يوم انتهت به مدة الرئيس السابق فانتقلت السلطة إنتقالا طبيعيا يوم ٢٤ سبتمبر وكانت المشكلة الأولى التى واجهته هى كيفية تشكيل الحكومة .

وقد مال فى بداية الأمر إلى تغليب جانب المعارضة إذ أن اختياره فى منصب الرئاسة يعتبر إلى حد ما محاولة لإرضائها . لذلك كلف رشيد كرامى

---

(١) qubian p. 173.

برئاسة الحكومة وقد ضم للتشكيل المؤقت أربعة وزراء من المعارضة وثلاثة من السياسيين المحايدين ووزيرا ممن كانوا يسمون بالقوة الثالثة . لذلك هدد حزب الكتائب وأنصار شمعون والقوميون السوريون بإثارة الاضطرابات وأمروا باحداث اضرابات إحتجاجا على هذا التشكيل ، ولم يكن من المؤكد حصول كرامى على ثقة مجلس النواب المنتخب فى عهد شمعون . لذلك واجه شهاب ثلاثة حلول ممكنة :

(١) حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة وهذا هو ما كانت ترجوه المعارضة إلا أن الرئيس الجديد تراجع عن هذا الحل أولا لأن إجراء إنتخابات فى جو لم تهدأ فيه العاصفة بعد وما تزال الجماعات المختلفة تحتفظ بأسلحتها ، ربما يجدد الاضطرابات بصورة أعنف مما كانت عليه من قبل . وثانيا لأن حل المجلس يتناقض ومبدأ الحياد الذى اتخذه أساسا لسياسته .

(٢) تكوين حكومة من الشخصيات التى لم تتورط فى الحرب الأهلية وقد مال أنصار العهد السابق إلى ذلك .

(٣) إقامة حكومة عسكرية وإعلان الأحكام العرفية وكان فؤاد شهاب موشكا على اختيار ذلك الحل حينما هددت الكتائب وأنصار شمعون والقوميون السوريون بالإضرابات .

وربما رحب الكثيرون من المعارضين بهذا المبدأ باعتباره فرصة لإجراء تغيير حقيقى ، غير أن شهاب تراجع فى آخر لحظة بمجرد أن برز أمامه اقتراح باشراك الأطراف المتخاصمة من قبل فى حكومة جديدة وقد جنبه ذلك الإجراءات غير الدستورية التى لم يكن يحب اللجوء إليها .

جاء اقتراح تكوين وزارة على أساس المناصفة بين المعارضة وأنصار العهد السابق من جانب بيير الجميل زعيم الكتائب ، وقد قبل رشيد كرامى المبدأ وشرع فى مشاورات لإقامة وزارة من ١٤ عضوا إلا أنه لم يتمكن من ذلك لشدة العداء بين عديد من الشخصيات التى كان من المتعذر اشتراكها فى مجلس واحد ، وحلا لهذا الإشكال خفض أعضاء المجلس الجديد إلى أربعة : رشيد كرامى كممثل المعارضة وقد جمع إلى اختصاصاته وزارات المالية والدفاع ، ويقابله من الطرف الآخر بيير الجميل زعيم الكتائب وقد تولى وزارات الأشغال والزراعة ، وحسين العوينى معتدل ميال المعارضة وقد تولى وزارة الخارجية ، ويقابله معتدل من الطرف الآخر هو ريمون إدة الذى تولى الداخلية والبرق .

هكذا انتهت الأزمة بقبول زعيم المعارضة فى طرابلس تكوين وزارة ائتلافية مع أنصار الكيان اللبنانى المتعصبين الذين تواطئوا مع شمعون وسياسته الموالية للغرب ، وكأن الخلاف لم يكن يتعلق بمبادىء بل بأشخاص . ومن أجل إقامة توازن بين الشخصيات المتنازعة ضحى بمصلحة البلاد وتكونت وزارة مبتورة من أربعة أشخاص مع أنها كانت تواجه مسئوليات ضخمة فى أعقاب الحرب الأهلية أفلا يصدق وصفنا لهذه الأزمة بالمهزلة ؟ .

قد يقال إن قيام المعارضة الوطنية سنة ١٩٥٨ إنما أثر فى تاريخ لبنان على المدى البعيد ، فإن انتخابات سنة ١٩٦٠ أتاحت للأحزاب العقائدية مكانا أوسع فى البرلمان ، فالاشتراكيون التقدميون مثلا حصلوا على ثمان مقاعد ، كما أن أنصار زعماء المعارضة من أمثال كرامى والأسعد إزداد

عددهم فى مجلس النواب الجديد بينما قل أنصار العهد السابق وسقطت هيبة شمعون وحزبه . بيد أننا لاحظنا أن معظم زعماء المعارضة لم يكونوا من أنصار التغيير الجذرى وحتى بعد أن هدأت النفوس واستطاع شهاب أن يدعو صائب سلام ممثل الاتجاه العربى إلى رئاسة الحكومة فى سنة ١٩٦٠ فإنه لم يدخل تعديلا يذكر على سياسة لبنان .

وهكذا يمكن القول بأن تأثر لبنان بأحداث سنة ١٩٥٨ كان أقل درجة عما هو فى العراق أو سوريا . حقيقة مر العراق بأزمات عديدة إلى أن تحول نهائيا عن سياسة المحالفات الغربية وسار فى طريق التطبيق الاشتراكى ولو ببطء . كذلك فان الوحدة إذا كانت قد انتكست فى سوريا فإن ذكراها ظلت خالدة . كما أنها هزت أركان المجتمع القديم وقضت على الأحزاب التقليدية ولم تعش الرجعية التى ارتكبت إثم الانفصال وقتا طويلا . وبقى على سوريا بعد ذلك أن تحدد طريقها إزاء مبادىء الحرية والاشتراكية والوحدة ، والأزمات التى مرت بسوريا منذ سنة ١٩٦٣ لم تختلف حول تلك المبادىء الثلاث بقدر ما اختلفت حول طريقة تحقيقها .

الملحق الأول

مشروع معاهدة بورتسموث العراقية – الإنجليزية

١٩٤٨/١/١٥

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحر .

لما كانا شاعرين برغبة شديدة فى توطيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما ، وفى إقامة هذه العلاقات على أسس أكثر ملاءمة لإنماء هذه الصداقة ، ولما كانا راغبين فى عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما ، وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون والمساعدة المتبادلة فى سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة . فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين :

(المادة الأولى)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويستمر بين الفريقين الساميين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وصلاتهما الحسنة . ويتعهد كل

من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف فى البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

(المادة الثانية)

إذا أدى أى نزاع بين أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وبين فريق ثالث إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولأية تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

(المادة الثالثة)

إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر حينئذ الفريق السامى المتعاقد الآخر فوراً إلى معاونته كتدبير للدفاع الجماعى ، وذلك وفقا لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة . وعند وقوع تهديد عدائى محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعى فى اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع .

(المادة الرابعة)

ليس فى هذه المعاهدة ما يرمى بوجه من الوجوه إلى الإخلال أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقا لميثاق الأمم المتحدة أو وفقا لأية اتفاقات أو معاهدات دولية فرعية .

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة التى يعتبر ملحقها جزءاً لا يتجزأ منها ، محل معاهدة التحالف الموقع عليها فى بغداد فى اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ١٩٣٠ الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية ، مع الملحق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها المتبادلة فى سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ والمتعلقة بها وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقع عليها فى بغداد فى ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ التى تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، وليس فى ما تقدم ما يمس التعهدات المالية التى سبق أن ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠ وأى من تلك الكتب أو المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦ .

(المادة السادسة)

إذا نشأ أى خلاف حول تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة وإذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأساً ، يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إلا إذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة أخرى .

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام الذى يجب أن يتم بأسرع ما يمكن وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفى أى وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه

المعاهدة للفريقين الساميين المتعاقدين بناء على طلب أحدهما أن يتفاوضا من أجل تعديلها الذى يجب أن ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر فى الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفض مدة الـ ١٥ سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة وإذا لم تعدل هذه المعاهدة فى ختام العشرين سنة تظل نافذة إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر إخطارا بالإنهاء بالطريقة الدبلوماسية .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتب عن نسختين فى لندن فى اليوم . . . . الميلادية الموافق . . . . الهجرية .

ملحق المعاهدة

(المادة الأولى)

(ا) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأهمية القواعد الجوية كعامل أساسى فى الدفاع عن العراق نفسه وعن الأمن الدولى ، وكحلقة للمواصلات الأساسية لكلا الفريقين ، ويوافقان أيضا على أنه من المصلحة المشتركة لكليهما أن يكون صاحب الجلالة البريطانية فى وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

(ب) فى حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين فى حرب ، أو تعرضه

لتهديد عدائى يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية إلى أن يرسل فوراً إلى العراق القوات الضرورية من جميع الأسلحة ، ويمد صاحب الجلالة الامبراطورية بجميع ما فى وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات على الأراضى العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانى والمطارات وخطوط المواصلات بنفس الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(ج) بغية إدامة القاعدتين العراقيتين فى الحبانية والشعيبة فى جميع الأوقات سواء أكان ذلك فى السلم أم فى الحرب ، فى الحالة التى تقتضيها كفاية الحركات العسكرية ، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضى لهما من موظفين فنيين وتأسيسات وتجهيزات . ومع مراعاة الفقرة (هـ) من المادة الثانية أدناه يقوم بسد نفقات تلك الأدامة ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدنى إلا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار إليها فى المادة الخامسة من هذا الملحق . وفى حالة التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجه تنقح النصوص المالية الواردة فى المادة الثانية من هذا الملحق .

(د) إلى أن توضع معاهدات الصلح مع جميع أقطار الأعداء السابقين موضع التنفيذ يمنح صاحب الجلالة ملك العراق وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار إليهما فى الفقرة (ج) أعلاه واستعمالها ، ومن المفهوم أن معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع أراضى دول الأعداء السابقين . وبعد أن تصبح معاهدات الصلح نافذة بكاملها لصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك الوحدات

لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ .

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجويتين فى الحبانية والشعيبة .

(و) تستعمل القاعدتان الجويتان فى الحبانية والشعيبة بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التى قد تكون موجودة هناك .

(ز) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع أجور لقاء استعمال قواته الجوية لأية ساحة من ساحات النزول الأخرى للطائرات فى العراق .

(المادة الثانية)

(ا) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته ، القوات اللازمة لحراسة القاعدتين الجويتين فى الحبانية والشعيبة .

(ب) تنظم أعمال القاعدتين اليومية وتدابير صيانتهما بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقى والقائد البريطانى ، اللذين يحتفظ كل منهما بالتبعية النهائية فيما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده .

(ج) تكون إدارة وحدات كل من البلدين ومن ضمنها ترتيبات الإيواء على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد .

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية بسد نفقات المؤن والخدمات التى تقدم لقواته الجوية التى تزور القاعدتين أو تكون فيهما .

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق نفقات الادامة العائدة لجميع الأبنية والتأسيسات الموجودة فى القاعدتين الجويتين التى تشغلها القوات العراقية وحدها أو التى تشاد لها . ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الأبنية الجديدة المعدة لاستعمال قواته خاصة .

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك فى تخصيص التأسيسات والأبنية الموجودة فى القاعدتين الجويتين ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يشترى التأسيسات والأبنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل .

وعند قيام القوات البريطانية بالإخلاء النهائى تقوم الحكومة العراقية إما بقبول ما لم يسبق شراؤه من المبانى والمنشآت الدائمة فى القاعدتين بسعر معتدل يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذى خصصت له ، وإما بإسداء التسهيلات التى ترتأى أنها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على أفضل وجه .

(ز) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية أية رسوم أو ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين أو بأية مبان أو تأسيسات فيهما .

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية التابعة للفريقين الساميين المتعاقدين للتعاون فيما بينهما .

أولا : يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة فى حقول الطيران القوة الجوية الملكية فى المملكة المتحدة وفى أية مستعمرة بريطانية أو أية محمية تديرها المملكة المتحدة تبعا لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الأخص بتيسير التسهيلات الموجودة فى مراكز تدريب التسلح التابع للقوات الجوية الملكية فى الشرق الأوسط لمنتسبى القوة الجوية الملكية العراقية .

ثانياً : يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية فى كل عام .

ثالثاً : يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة فى القواعد الجوية فى العراق والمطلوبة لأغراض هذا التدريب المشترك .

(المادة الرابعة)

(ا) إن جميع الوحدات العراقية فى قواعد فى العراق أو فى المملكة المتحدة أو فى أية مستعمرة بريطانية أو محمية تديرها المملكة المتحدة ، سواء أكانت مقيمة أم فى حالة المرور تكون تحت قيادة عراقية .

(ب) كذلك تكون جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية .

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والعراق ، تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شئون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة وبين الحكومة العراقية ضمن نطاق هذه المعاهدة . إن هذه الهيئة التى تعرف باسم « لجنة الدفاع الانجليزى العراقى المشترك » ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوى اختصاص من كل من الحكومتين ، وبعدد متساو وتشمل أعمالها .

(ا) وضع خطط متفق عليها للمصالح المشتركة بين البلدين .

(ب) التشاور الفورى عند وقوع تهديد بالحرب .

(ج) تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة .

(د) التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية وتدارك التجهيزات لها . وعلى لجنة الدفاع المشترك أن ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد وأن تبدى التوصيات لحكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين .

(هـ) الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها فى المادة الثالثة من هذا الملحق .

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يسدى عند الحاجة وحين الطلب جميع التسهيلات المقتضاه لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها عبر العراق مع مؤنها وتجهيزاتها وذلك بنفس الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة أية تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها فى المستقبل ، تواصل الحكومة العراقية شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة فى العراق وفقا لهذه المعاهدة أو باتفاق الفريقين الساميين ، بالحصانات والامتيازات التى تتمتع بها فى الوقت الحاضر فى الأمور القضائية والمالية وبأحكام أى تشريع محلى مرعى له مساس بوحدات القوات المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية فى العراق . أما الامتيازات والحصانات التى ينبغى أن تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها عند زيارتها الأراضى البريطانية أو عند وجودها فيها فستعين على أساس المقابلة بالمثل .

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقدم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة فى الأمور التالية وذلك على نفقة صاحب الجلالة ملك العراق :

(ا) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية فى المملكة المتحدة .

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالأسلحة والعتاد والسفن والطيارات الحديثة الطراز بما تستعمله فى حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية على أساس الأسبقية التى ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة :

(حـ) تقديم ضباط بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة كمعلمين فى قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى معلمين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين ويتعهد بأن أى أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكرى يرسلون إلى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية فى أراضى صاحب الجلالة البريطانية بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من أن يرسل إلى بلد آخر

الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم فى المعاهد ومراكز التدريب المذكورة أو لدورات غير متيسرة فى تلك الأراضى . ويتعهد كذلك بأن لا تختلف تسليحات قوات جلالته وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب على أن يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدما بزيارات السفن الموانى العراقية .

الملحق الثانى

ميثاق بغداد المعقود بين تركيا والعراق

٢٤ فبراير ١٩٥٥

حيث إن علاقات الصداقة والإخوة القائمة بين العراق وتركيا سائرة فى تقدم مستمر .

ومن أجل استكمال ما تضمنته معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين صاحب الجلالة ملك العراق وفخامة رئيس الجمهورية التركية ، والموقعة فى أنقرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ وهى المعاهدة التى تقر بأن حالة السلم والأمن القائمة بين البلدين هى جزء لا يتجزأ من السلام والأمن فى جميع أنحاء العالم وبالنسبة لدول الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وأن هذا المبدأ هو عماد سياستهما الخارجية .

وحيث إن المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة بين دول الجامعة العربية تنص على أن شروط المعاهدة لا تؤثر بأية حال ، وليس من شأنها أن تؤثر ، فى الحقوق والالتزامات التى يتمتع بها الأطراف المتعاقدون والمنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة .

وحيث إنهما يدركان المسئولية الكبرى الملقاة على عاتقهما بصفتهما أعضاء فى الأمم المتحدة معنيين بالمحافظة على السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة طبقا

للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . فقد صارا مقتنعين تماما بضرورة عقد ميثاق يحقق الأهداف الآتية :

مادة ١

تمشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يتعاون الطرفان المتعاقدان من أجل الدفاع والمحافظة على الأمن ، ويجوز التفاهم فيما بينهما حول الإجراءات التى يجب اتخاذها لجعل هذا التعاون فعالا وذلك فى اتفاق خاص يعقد بينهما .

مادة ٢

من أجل تأمين سريان مفعول التعاون المنصوص عليه فى المادة الأولى تقرر السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين الإجراءات التى يجب اتخاذها بمجرد صيرورة هذا الميثاق نافذ المفعول . ويتم العمل بهذه الإجراءات حالما توافق حكومتا الطرفين المتعاقدين عليها .

مادة ٣

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالامتناع عن التدخل بأى شكل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر . وأنهما يسويان الخلافات فيما بينهما بالطرق السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

مادة ٤

يعلن الطرفان المتعاقدان أن محتويات هذا الميثاق لا تتعارض مع أى التزام دولى يرتبط به أى منهما مع دولة ثالثة أو مع عدة دول أخرى

وأن ذلك الميثاق لا يبطل ، ولا يمكن أن يفسّر على أنه مبطل للالتزامات الدولية المشار إليها . ويتعهد الطرفان المتعاقدان بألا يرتبطا بأى التزام دولى يتعارض وهذا الميثاق .

مادة ٥

يفتح باب الميثاق لأى عضو من أعضاء الجامعة العربية أو أية دولة أخرى تكون معنية جديا بأمن وسلام المنطقة ، على أن تكون هذه الدولة معترفا بها اعترافا كاملا من الطرفين المتعاقدين ، ويتم سريان العضوية من التاريخ الذى تودع فيه الوثائق المتعلقة بعضوية هذه الدولة لدى وزارة الخارجية العراقية .

ويمكن لأى عضو ملتحق بالميثاق أن يعقد اتفاقا خاصا مع دولة أو أكثر من الدول الموقعة على هذا الميثاق طبقا للمادة ١ ، ويجوز للسلطات المختصة فى الدولة العضو أن تقرر الإجراءات اللازمة طبقا للمادة ٢ وتصبح هذه الإجراءات سارية المفعول بمجرد أن توافق عليها حكومات الدول الأعضاء المعنية .

مادة ٦

يقام مجلس دائم على مستوى وزارى ليكون أداة لتنفيذ أهداف الميثاق وذلك حينما يتم التحاق أربع دول على الأقل بالميثاق . ويضع المجلس لوائحه الداخلية .

مادة ٧

يبقى هذا الميثاق سارى المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى ، ويمكن لأى عضو أن ينسحب من الميثاق بإبلاغ الأعضاء الآخرين عن رغبته هذه وذلك قبل مضى ستة أشهر على انتهاء المدة المشار إليها أعلاه . وفى هذه الحالة يبقى الميثاق قائما بالنسبة للأعضاء الآخرين .

مادة ٨

يبرم الميثاق بين الأطراف المتعاقدة ، ويتم تبادل وثائق المصادقة عليه فى أنقرة فى أقرب وقت ممكن ويصبح الميثاق سارى المفعول على أثر هذه المصادقة .

وقع هذا الميثاق بواسطة المندوبين المذكورين أعلاه باللغات العربية والتركية والانجليزية وتعتبر النصوص الثلاثة فى مركز واحد ما لم يحدث شك فيؤخذ بالنص الإنجليزى .

الملحق الثالث

أسس الوحدة كما بينها الرئيس جمال عبد الناصر

في خطابه

أمام مجلس الأمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٨

---

١ — الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ — الحريات مكفولة في حدود القانون .

٣ — الانتخاب العام حق المواطنين على النحو المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

٤ — يتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة ، يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري ، ومجلس النواب المصري .

٥ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ — الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا لأحكام القانون .

٧ — إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون .

٨ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر يبقى ساري المفعول في النطاق الإقليمي المقرر له عند إصداره ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها .

١٠ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما سوريا ومصر .

١١ — يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .

١٢ — تحدد اختصاصات رئيس المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ — تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها حين إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولي .

١٤ — تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ — يكون المواطنون اتحادا قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ — تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ — يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ .

المراجع

أولا : المصادر العربية

(ا) وثائق ومذكرات

أبو منصور ، فضل الله : أعاصير دمشق بيروت ١٩٥٩ .

البعث : وثائق نشرها الحزب بعنوان نضال البعث فى سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية من ١٩٤٣ — إلى الوقت الحاضر ٥ أجزاء بيروت ١٩٦٣/١٩٦٤ .

بشير العوف : حقيقة الانقلاب السورى — دمشق١٩٤٩ .

جنبلاط ، كمال : حقيقة الثورة اللبنانية بيروت ١٩٥٩ .

حسين ، محمد الشبيبى : الجبهة الوطنية المتحدة طريقنا وواجبنا التاريخى بغداد ١٩٥٩ .

الخورى ، بشارة : حقائق لبنانية بيروت ١٩٦١ .

دساتير البلاد العربيه : ١٩٥٥ .

صقال ، فتح الله ميخائيل : من ذكريات حكومة الزعيم حسنى الزعيم القاهرة ١٩٥١ .

الصلح ، سامى : مذكرات سامى بك الصلح بيروت ١٩٦٠ .

عزيز ، الشيخ : جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها فى الظرف الراهن بغداد ١٩٥٨ .

القاعدة : بدون مؤلف بغداد ١٩٤٧ .

مجرى الحوادث المتآتية من الانقلاب فى دمشق فيما يتعلق بالحكومة العراقية: نص المحادثات التى جرت مع الحكومة السورية — أصدرتها الحكومة العراقية بغداد سنة ١٩٤٩ .

محمد . مهدى كبة : مذكراتى فى صميم الأحداث بيروت ١٩٦٥ .

(ب) دراسات

الحسنى ، عبد الرزاق : تاريخ الوزارات العراقية عشرة أجزاء صيدا ١٩٥٥/١٩٦١ .

الحص ، عبد الرحمن : أسباب القطيعة بين سوريا ولبنان القاهرة ١٩٥٢ .

الحصرى ، ساطع : الأقليمية جذورها وبذورها بيروت ١٩٦٣ .

سامى أيوب : تاريخ الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ١٩٢٢ — ١٩٥٨ بيروت ١٩٥٩ .

سعادة ، أنطون : نشوء الأمم بيروت ١٩٣٨ .
التعاليم السورية القومية الاجتماعية بيروت ١٩٤٧ .

عفلق ، ميشيل : فى سبيل البعث بيروت ١٩٥٩ .

عفلق والبيطار : القومية العربية وموقفها من الشيوعية دمشق ١٩٤٤ .

العقاد ، صلاح : العرب والحرب العالمية الثانية — القاهرة ١٩٦٦ .

فاضل حسين : تاريخ الحزب الوطنى الديموقراطى — بغداد ١٩٦٣ .

محمد المجذوب : محنة الديموقراطية والعروبة فى لبنان — بيروت ١٩٥٧ .

هيكل ، محمد حسنين : ما الذى جرى فى سوريا — القاهرة ١٩٦٢ .

يوسف مغيزل : لبنان والمسألة العربية — بيروت ١٩٥٩ .

المراجع الأجنبية

مضابط مجلس الأمن يونيو ، يوليو ١٩٥٨ .

مضابط الجمعية العامة أغسطس سنة ١٩٥٨ .

— American Foreign Policy State Department Washington 1957.

— Chamoun, Camille. Crise au Moyent orient. Paris 1963.

— Eden, Anthony. The memoires of the R. T. honorable. Sir Anthony Edèn. Vol 3 Londen 1960.

— Hurewitz. Diplomacy in the near and Middle East Vol 2. New York 1957.

— Khadduri, Majid : Independent Irak London 1960.

— Kirk, The Middle East 1945 — 1950 Oxford 1954. Contemporary Arab Politics, New York 1961.

— Labib Zuwiyya Yamak. The Syrian Social Nationalist party : An Ideological Analysis Cambridge 1966.

— Laqueur, Walter, Nationalism and Communism in The Middle East:

— Lenczowski : The Middle Eest in world Affairs New York 1957.

Oil and State in the Middle East New York 1961.

— Longrigg, Iraq 1900 To 1950. Oxford 1953.

— Nantet, Histoire Du Liban, Paris 1962.

— Qubain, Crisis in Lebanon, Washington, 1961.

— Royal Institute of International Affairs The Bagdad Pact. London 1956.

— Seale, Patrick, The Struggle For Syria. Astudy in post war Arab Politics Oxford 1965.

— Vernier, Bernard, l'irak d'aujour d'hui Paris 1963: Le Rôle politique de l'armée Syrienne, dans politique étrangere p. 458 — 518 Novembre 1964.

— Warriner, Doreen : Land Reform and its Development in the Middle East. London 1957.

— Ziyadeh, Nicola : Syria and Lebanon London 1957.

ومن الدوريات العامة المتخصصة :

— Orient Contemporain.

تصدر فى باريس منذ ١٩٤٤ .

— Middle East Journal.

تصدر فى الولايات المتحدة تحت إشراف مكتبة الكونجرس .

المحتويات

ص

القسم الثانى — سوريا

ص

القسم الثالث — لبنان

[تم بحمد الله وتوفيقه طبع كتاب « المشرق العربى »
بمطبعة الرسالة بالقاهرة وذلك فى يوم الخميس ٢٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٨
(الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٦٧) والحمد لله أولاً وآخراً]

عبد الحميد على حسين
مدير مطبعة الرسالة